

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

من الفكر  
السياسي  
والاقتصادي

# الفكر الاقتصادي الحديث

نقد

تأليف

قنش نزو قيتلو

ترجمة : الدكتور محمد باراهيم زيد  
مراجعة : د. عبد الأحد جمال الدين



من الفكر  
السياسي  
والاقتصادي

# الفكر الاقتصادي الحديث

تأليف  
قنشنزو قيتالو

ترجمة : الدكتور محمد ابراهيم زيد  
مراجعة : د. عبد الأحمدي جمال الدين

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

**IL PENSIERO ECONOMICO MODERNO**

**Vincenzo Vitello**

« ان تجربة الصواب والخطأ ، فى حياة الأمم كشانها  
فى حياة الأفراد ، طريق النضوج والوضوح »  
« الميثاق : الباب الخامس »



# فهرس

صفحة

ملحوظة . . . . . ٩

- ١ - اتجاه الفكر الاقتصادى : المناادة بالنظرية الحدية وهجر  
طريق البحث الذى ينادى به الاقتصاديون التقليديون ١١  
طريقة بحث د. ريكاردو - نظرية المنفعة الحدية الجديدة  
تقييم ونقد النظرية الحدية من وجهة النظر الشكلية
- ٢ - « والراس » وتحليل التوازن الاقتصادى العام • عدم  
كفاية النظرية الحدية للقيمة ولراس المال • • • ٣٤  
بناء النظرية الحدية - نظام والراس فى التوازن  
الاقتصادى العام - ملاحظات نقدية - حاشية رياضية  
لنظرية والراس
- ٣ - نظرية التنمية الرأسمالية • تحليل ج • شومبيتر : مدى  
التشابه والاختلاف مع تحليل ك • ماركس • • • ٥٣  
فرض الاقتصاد الثابت عند ماركس وشومبيتر - فكرة  
التنمية ووظيفة مدير المشروع - التنمية الاقتصادية  
والدورة الاقتصادية - ماركس وعملية تجميع رأس  
المال - آفاق الرأسمالية عند ماركس وشومبيتر

- ٤ - الرأسمالية المستغلة والنظريات الأخرى حول  
« الأشكال الجديدة للسوق » . . . . . ٧٨  
الانتقال من رأسمالية المنافسة الى الرأسمالية الاحتكارية  
والنظريات الاقتصادية - التحليل الاقتصادي السياسى  
للرأسمالية الاحتكارية - النظريات الاقتصادية عن  
الأشكال الجديدة للأسواق
- ٥ - نظرية ج. م. كينز والسياسات الكينزية : . . . ٩٩  
نقد النظرية التقليدية وخلاصة النظرية الجديدة -  
معدلات الفائدة والادخار والاستثمار - السياسة  
الكينزية - معنى النظرية الجديدة وعدم كفايتها من  
وجهة النظر التحليلية والعملية
- ٦ - النماذج الاقتصادية الكلية ومناهج التخطيط .  
استخدام الرياضيات فى الاقتصاد : . . . . ١١٨  
مسائل عامة - نماذج الاقتصاد الكلى - تحليل  
الارتباطات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية  
والبرامج المتتالية
- ٧ - التخطيط الاشتراكى والتحليل الاقتصادى : . . ١٤٠  
المشاكل الحالية للتخطيط الاقتصادى - السوابق  
التاريخية - السوابق النظرية حول « أصالة الاقتصاد  
الاشتراكى » - مشاكل الحساب الاقتصادى فى مرحلة  
التنمية الحالية المؤسسة على التخطيط



صفحة

٨ - النظرية الاقتصادية والراسمالية المعاصرة : \* \* ١٧٨

الراسمالية بين الحربين العالميتين ودعوى الركود  
الاقتصادي - التغيرات التي طرأت على الرأسمالية وتفسير  
الاقتصاديين لها - التطور غير المتوازن للرأسمالية  
المعاصرة

٩ - الاتجاهات الحالية للفكر الاقتصادي : \* \* \* \* ٣٠٢

أزمة النظرية الاقتصادية الحديثة - النظرية الحدية  
المعاصرة و « اقتصاد الرفاهية الجديد » - نظرية الانتاج  
الدوري ( لبيرو سرافا ) كبديلة للنظرية الحدية الجديدة  
وكمحاولة نقدية لها

١٠ - ثبت المصطلحات الاقتصادية \* \* \* \* ٣٢١



## ملحوظة

كان الهدف من هذا المؤلف هو عرض المشاكل الهامة التى  
ثارت ونبتت من جراء تطور الفكر الاقتصادى الحديث . ويتعلق  
الأمر بمحاولة لعرض الأفكار التى ترتبط ببعض النقاط الهامة  
والمعقدة فى تطور التحليل الاقتصادى وذلك تبعا لمعيار يمكن  
اعتباره معيارا منطقيا وتاريخيا فى نفس الوقت . وليس المراد بهذا  
المؤلف أن يكون موسوعة جامعة شاملة لمشاكل التحليل  
الاقتصادى ، بل ان هدفنا متواضع يقل عن ذلك بكثير . ان هذا  
المؤلف هو مساهمة فى اعادة بناء وتفسير بعض الخطوط الرئيسية  
التى تطور فى اطارها الفكر الاقتصادى منذ نهاية القرن الماضى حتى  
الآن . وسيلاحظ القارئ أن هناك اختلافا فى تحضير وتقديم  
الاتجاهات النظرية الاقتصادية التى وردت فى هذا الكتاب عنه  
فى المؤلفات الأخرى التى تتعرض لهذا الموضوع . ويمكن الحكم  
على هذا المؤلف بأنه قد ساهم بنوع ما فى معالجة مشاكل الفكر  
الاقتصادى الحديث بصورة مناسبة بحيث يمكن تتبع الديناميات  
الأساسية لتطورها خلال الزمن .

ولقد رأينا الاحتفاظ بصورة عرض الأفكار في هذا المؤلف  
على نفس الشكل الذي كان به عند بدء صياغته باعتباره محاضرات  
أُقيمت على طلبه معهد جرامشي Gramsci بروما في عام ١٩٦٣ .  
« المؤلف »

١ - اتجاه الفكر الاقتصادى : المناداة بالنظرية الحدية وهجر طريق  
البحث الذى ينادى به الاقتصاديون التقليديون :

فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحقق ذلك  
التحول المعروف فى الفكر الاقتصادى الذى يتميز بظهور نظرية  
اقتصادية جديدة تختلف أساساً عن النظرية الاقتصادية التقليدية .  
وكان لابتعاد الباحثين عن آراء سميث وريكاردو التقليدية أن  
تطورت أفكار التحليل الاقتصادى وتأكدت سيادة النظرية الحدية  
الأمر الذى كانت له نتائج عميقة على التطورات التالية للفكر  
الاقتصادى جميعه حتى عصرنا الحاضر . ويلاحظ أن هذا التغير  
الراديكالى فى اتجاه علم الاقتصاد كان له مدى كبير يمكن القول  
معه أنه قد أدى الى ظهور أحد « مصادر » تيارات الفكر  
الاقتصادى المعاصر . وعلى أساس هذا الاختلاف العميق بين فكر  
المدرسة التقليدية وفكر المدرسة الحدية الجديدة حدث اختلاف  
أساسى فى التحليل والمنهج بالنسبة لكل مدرسة . وقد أعطت  
نظريته القيمة — التى تأسست على المنفعة الحدية والتى ارتبطت  
بأسماء كل من جيفونز Jevons ومنجير Menger ووالراس  
Walras — لتيار الفكر الذى ساد فى القرنين أساساً راديكاليا

يختلف عن ذلك الأساس الذى يستند عليه الفكر الاقتصادى التقليدى .

فما هو اذن المضمون الحقيقى لهذا الاختلاف ؟  
لقد أدت معارف علم الاقتصاد التقليدى — التى كان لها تأثير كبير على الفكر الانسانى فى هذه الفترة — الى ما يطلق عليه اسم « النظام الاقتصادى الحتمى » . وبمعنى آخر ذلك النظام الذى تحكمه قوانين خاصة تسمح بصياغة تكهنات عن سير الأحداث الاقتصادية فى المستقبل . وكانت هذه النظرية ترمى الى شرح كيفية تغير بعض التوسعات الاقتصادية فى الحياة الواقعية عندما تتغير بعض التوسعات الأخرى المرتبطة وظيفيا مع التوسعات الأولى .

واذا أردنا أن نعبر عن هذه الفكرة الأخيرة بأقوال ريكاردو نفسه نقول : كيف يتغير مثلا الربح مع تغير الأسعار ، وماذا ستكون عليه النسب التى سيقسم على أساسها الانتاج الاجتماعى نتيجة لهذا التغير ، وذلك لأن ريكاردو يرى أن « المشكلة الحقيقية فى الاقتصاد السياسى هى تحديد القوانين التى تنظم هذا التوزيع » <sup>(١)</sup> .

---

D. Ricardo = Principi dell'economia e delle imposte, Torino, (١)  
= Ediz. UTET, 1948, p. 43.

وعلى أساس ذلك اذن يكون البحث عن العلاقات الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية وعن الظروف التى تتحدد على أساسها التغيرات فى توزيع مجموعات الدخل الكبيرة : تلك التى سميت بواسطة ماركس « فسيولوجية الاقتصاد الرأسمالى » . وكان على أساس هذه المطالب أن ظهرت الحاجة الى نظرية للقيمة تشرح بصورة موحدة الشروط التى تحدد علاقات تبادل السلع وكذلك توزيع الانتاج الاجتماعى على الطبقات . وعندما يكون الأمر متعلقا بتجديد طريقة توزيع الدخل بين أجور وأرباح وإيرادات فانه يكون من الضروري أن يشعب فى هذه النظرية عن قيم مجموع السلع التى تكون الانتاج الاجتماعى بطريقة موحدة لا تتغير بذاتها مع اختلاف التغيرات فى التوزيع . وهذا ما يوضح الأهمية التى يسبغها ريكاردو على مسألة البحث عن مقياس « ثابت »

= هذا المؤلف الذى سنطلق عليه لفظ "Principi" بنية الاختصار هو أهم مؤلف علمى لريكاردو وأعلى مستوى فى صياغة نظرية الاقتصاديين التقليديين . وقد ظهر هذا المؤلف لأول مرة فى لندن عام ١٨٤١ وأعيد نشره فى عام ١٨٨٩ . وطبعت أول ترجمة إيطالية له فى مجموعة « مكتبة الاقتصادى » رقم ١ ، جزء ٩ عام ١٨٥٦ . وقد عرض بيروسرافا Piero Sraffa هذا الكتاب ومؤلفات ريكاردو الأخرى فى موسوعته المشهورة ذات العشرة المجلدات واتى عنوانها : The works and correspondences of Davide Ricardo ( بالاشتراك مع M. H. Dobb ) مطبعة جامعة كامبريدج .

للقيمة لا يؤدي الى القوضى في المعانى عند التحليل ( كما حدث بالنسبة للبعض ) بل على العكس يؤدي الى التحديد الدقيق لقواعد نظريته ذاتها (١) . وقد استمد ريكاردو عن الطبيعيين « الفيزوقراطيين » الفكرة القائلة بأن مستوى الأجور يتفق مع ما أطلق عليه « الاستهلاك الضرورى » أو المستوى العادى « للعيش » . وكما قال ماركس في هذا الشأن : « ان احد الأسس في الاقتصاد الحديث — الذى يعتبر وظيفته تحليل الانتاج الرأسمالى — هو ادراك قيمة قوة العمل كشيء ثابت أو كاتساع محدد » — (٢) ( ونلاحظ هنا أن ماركس قد دفع بالاقتصاد التقليدى الى الأمام عن طريق فكرة « قيمة قوة العمل » وأعطى أساسا لذلك التعبير الخاص « بفائض القيمة Plusvalore » الذى ظل تكوينه لغزا أمام الاقتصاديين التقليديين ) .

(١) المرجع السابق ، الفصل الأول . ويرجع كذلك فى هذا الشأن الى موسوعة P. Sraffa فى الطبعة السابق ذكرها وبصفة خاصة عن أقواله فى نظرية ريكاردو صفحة XXXIXLIX .

K. Marx = Storia delle teorie economiche, Torino, Einaudi, (٢)

1954, Vol. I, p. 44.

ونلاحظ هنا أن هذا التفسير الذى أعطاه ماركس للنظريات الفيزيوقراطية مازال ذا أهمية كبيرة بالنسبة لوضعها الصحيح فى نظرية الفكر الاقتصادى .



## طريقة بحث د. ريكاردو :

وبحدوث الانتقال من العالم الزراعى للفيزيوقراطيين الى العالم الصناعى لريكاردو أصبح من الواضح أن الناتج الصافى *Produit net* — فائض القيمة — قد وضع على أساس العلاقة مع السلع التى تكوّن وسائل الحياة للعمال من وجهة نظر القيمة وليس باعتبارها مجموعة من الكميات الفيزيقية (١) . هكذا تظهر مشكلة القيمة كعامل أساسى للنظرية التقليدية كأساس موحد للعلاقات بين أشكال التنمية الاقتصادية التى درستها النظرية .

وقد ذهب ريكاردو هنا الى مسافة أبعد من تلك التى وصل اليها سميث (٢) فى تعريفه للظروف التى تنظم علاقات التبادل بين

(١) وفى الواقع عندما نعطى الفرض المبسط ( الذى ذكره ريكاردو أيضا ) نرى أن القمح — مفهوما على أنه انتاج زراعى بصفة عامة — يمثل الاستهلاك الضرورى للعمال وكذلك انتاج عملهم ذاته ، وهكذا فإن العلاقة بين الانتاج والنفقات يمكن أن تصاغ بصورة فيزيقية . ولكن من الواضح أنه عندما تكون الأموال التى تدخل سواء فى الاستهلاك الضرورى أو الانتاج النهائى غير متجانسة ( كما هو الحال فى الواقع ) فإن من الضرورى لتحديد هذه العلاقة أن نوجد التجانس فى وحدة قياسية معينة .

(٢) يعتبر آدم سميث وريكاردو ممثلين للمدرسة التقليدية الانجليزية . وقد صاغ الأول نظرياته الاقتصادية فى كتابه الشهير *An Inquiry into the nature and causes of wealth of Nations, 1776.* الترجمة الإيطالية صدرت فى تورينو UTET عام ١٩٤٨ بنفس العنوان .

السلع . ويرى أن الذى ينظم هذه العلاقات هى كميات العمل المباشر وغير المباشر المتضمنة فى السلع ، وهى الكميات التى كانت ضرورية لإنتاجها . وينتج عن ذلك أن العلاقات التى حددت هى تلك التى بين الأفراد باعتبارهم منتجين ، وأن العلاقات التى تتبادل على أساسها السلع فى السوق تعتمد فى آخر تحليل لها على العلاقات بين ثقتاتها الحقيقية ، أى هى علاقات موضوعية إذا ما قيست بالعمل . ينتج إذن عن ذلك أن الاقتصاد السياسى قد أسس على نظرية للإنتاج ، وذلك لأن علاقات الإنتاج تنفرع عن علاقات التبادل <sup>(١)</sup> . وتتخذ العلاقة بين نظرية القيمة وتحليل التوزيع معنى مزدوجا : فمن الوجهة المنطقية يلزمها أن تحدد قيمة المبادلة ومعدل الربح فى الاقتصاد تحديدا صحيحا . بينما تعطى هذه العلاقة ، كمحاولة لتقريب فكرة القيمة — العمل الى الحقيقة ، مضمونا يلزم ذلك النظام الاقتصادى المحدد الذى يرجع الفضل للاقتصاد التقليدى فى تقديمه للفكر الاقتصادى .

(١) أنظر بالنسبة لمشاكل التحليل والمنهج فى النظرية التقليدية الى :

J. Schumpeter = Storia dell'analisi economica, Torino, Einaudi, 1959, Vol. I, p. 715-728.; M. Dobb = Economia politica e capitalismo, Einaudi, 1950. Cap. I, II. ; G. Pietrenera = Capitalismo ed economia, Tortino, Einaudi, 1961, p. 80-885.

وعلى أساس هذه الافتراضات حاول ريكاردو صياغة نظريته المتعلقة بالتوزيع والعملية الاقتصادية . وعندما كان يؤكد أن « الأرباح تعتمد على الأجور المرتفعة والمنخفضة وليس على شيء آخر » وعندما كان يؤكد كذلك بأنه « عندما تزيد الأجور تقل الأرباح — كان يحدد في الواقع معدل الربح باعتباره علاقة بين ما يتبقى من الانتاج الاجتماعى بعد خصم « الاستهلاك الضرورى » للعاملين ورأس المال الاجمالى . ومع ذلك قابل ريكاردو هنا أكبر قدر من العقبات لأنه عندما يكون هناك عدم تناسب بين العمل والوسائل المستخدمة فى انتاج السلع فان العلاقات التى تتبادل بالسوق فى عمليات التناسب هذه لا تتفق بصفة عامة مع العلاقات بين كميات العمل الملحقه . وقد قابل ماركس هذه الصعوبة أيضا فى نظريته الخاصة « بأسعار الانتاج » وأشار الى طريق حلها فى الجزء الثالث من كتابه « رأس المال » (١) .

أما عن وجهة نظر الاقتصاديين التقليديين بشأن العملية الاقتصادية فانه يمكن القول هنا ان الربح فى نظرهم هو مصدر.

(١) أنظر فى هذا الشأن :

V. Vitello = Sulla struttura analitica del sistema di valori nella teoria di K. Marx, in Giornale degli economisti ed Annali di economia, 1963, n. 5-6.

تراكم رأس المال والمنشط لهذا التراكم ، والذي يعتبر مع العمل  
العنصر الوحيد النشط في الانتاج عندما كان التراكم الرأسمالى  
والتقدم الفنى المرتبط به يشتركان في البرجوازية الصناعية  
المتدهورة . الا أن الريع "Renditâ" كان يعتبر على العكس  
صورة تختلف تمام الاختلاف عما سبق : فالدخل يمثل سعر حق  
الملكية على مصدر طبيعى نادر وهو الأرض ، ونتيجة لذلك ظهرت  
طبيعته الاقتصادية مختلفة تمام الاختلاف عن طبيعة الربح والأجر .  
وكان الريع يمثل انقاصا لجزء من الانتاج الاجتماعى حيث يستخدم  
في اعانة طبقة غير منتجة وغير عاملة . والريع كما يقول ريكاردو :  
« ليس خلقا جديدا للدخل بل يمثل على الدوام دخلا موجودا  
Reddite بالفعل » . ونظرا لأنه قد خصص لاعانة طبقة كسولة  
من أصحاب الأرض فانه قد اعتبر ضريبة على النظام الانتاجى .  
ويختلف موقف ريكاردو في هذه النقطة بصورة جذرية عن موقف  
ملطس<sup>(١)</sup> . وفي الواقع يرى هذا الأخير أن الاستهلاك الذى يوفره

(١) يعتبر توماس روبرت ملطس كذلك من أصحاب مدرسة  
الاقتصاد التقليدى . وتختلف فكرته من وجهة نظر ريكاردو وسميث  
فى كثير من النقاط . ومن مؤلفاته الشهيرة التى ارتبطت باسمه والتى  
عرضت نظريته الخاصة بالسكان : Essay on the principale of  
population 1798 وقد جاءت نظريته الخاصة بالريع rendita فى كتابه :

An Inquiry into the Nature and Progress of Rent, 1815.

الربح لأولئك الذين يتمتعون به يزيد الطلب الفعلى ، وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التى تصرفها الدولة على الأعمال العامة اذ قد تؤدي الى زيادة فى الثراء . أما ريكاردو فعلى العكس يعضد دائما أن الاستثمار الانتاجى يمكن له أن يشكل مصادر فعلية للثراء . وكان ريكاردو كذلك على ادراكه تام بأن تقدم النظام الرأسمالى يؤسس على امكان استخدام الدخل الصافى — أى الربح — بطريقة انتاجية . وقد اكملت هذه الفكرة وطورت التحليل النقدي والثورى الذى قام به آدم سميث فى مواجهة العالم الاقطاعى وطبقته التى تتكون من المستهلكين فقط ( أصحاب الأرض وأتباعهم ) والذين وقفوا موقف المعارضة من اليد العاملة فى العالم الصناعى الجديد .

ويظهر مما سبق كيف كانت مشاكل الحياة الواقعية تدور فى أذهان غالبية ممثلى الفكر الاقتصادى التقليدى ، وكيف أثرت — وهذا هو المهم — هذه المشاكل فى عملية انتقاء منهج البحث الذى أتبع فى صياغة الفروض الأساسية لنظريتهم الاقتصادية .

وعلى أساس الاجابة على هذه المتطلبات واشباعها كان البحث فى الواقع عن نظرية للقيمة والتوزيع . ان ريكاردو فى اعطائه وضعاً خاصاً لنظريته فى القيمة والتوزيع واستخدام العمل الملحق بالسلع

لتحديد قيمتها الخاصة وتحديد النسب التي يوزع بها الانتاج الاجتماعى بين الرأسمالين والعمال ، كان يضع فرضا على أساسه يمكن اشباع المتطلبات الخاصة بنظريته لحل المشاكل المثارة . وتشكل كمية العمل الملحق بالسلع ( فى جميع مراحل الانتاج ) البيانات التحليلية التى يعتمد عليها معدل الكسب للاقتصاد كله والقيم الخاصة للسلع . ومن الممكن فى داخل نظام العلاقات هذه حل المشاكل التى ثارت بحيث يمكن استخدام كيان النظرية فى التكهّن بتلك التغيرات التى تحدث فى بعض الظواهر ( كتوزيع الانتاج الاجتماعى ) نتيجة لتغير الظروف التى أدت إليها . وبهذه الطريقة اكتسبت فكرة المجتمع — كنظام اقتصادى محدد مضمونا منطقيا يتفق مع الحقيقة الاقتصادية لذلك الزمن التى صيغت فيه قواعد الاقتصاد التقليدى .

### نظرية المنفعة الحدية الجديدة :

لقد ظهرت النظرية الحدية على أسس تختلف تماما عن الأسس السابقة حيث وجهت البحث الى منهج جديد وبواسطة طريقة للتحليل تختلف كلية عن مناهج وطرق الاقتصاد التقليدى . وبديهي أن الأساليب الفنية الشكلية مختلفة ولكن هذا الجانب ليس له أهمية كبيرة . وفى الواقع كان تغير الاتجاه فى الفكر الاقتصادى

قد بدأ قبل حدوث ما يطلق عليه اسم ( الثورة الحدية ) ، ويرجع ذلك الى الفترة التي بدأت قبل تدهور مدرسة ريكاردو أى قبل بضع سنوات من عام ١٨٧٠ . ولكن بعد هذا التاريخ حدث الانقسام الواضح فى الفكر الاقتصادى خلال القرن التاسع عشر بظهور نظرية المنفعة لجيفونز Jevons ، ونظريات المدرسة النمساوية . ولم تكن نقطة البداية بالنسبة لهذه النظريات هى الاتاج بل كانت استهلاك السلع والمنفعة ( أو الاشباع ) التى يمكن للشخص العادى أن يستخلصها حديا من استهلاك بعض الأموال المعنية ( ومن هنا جاءت تسمية « النظرية الحدية » ) . وقد حاول جيفونز ومنجر Menger — كل منهما مستقلا عن الآخر — تنظيم الأفكار المتناثرة عن مبدأ المنفعة وجمعها فى نظرية للقيمة والتبادل والتوزيع (١) . وهناك مبدأ أساسى لهذه النظرية مقتضاه أن « القيمة تعتمد كلية على المنفعة » ، وهكذا ظهر فى ذلك الوقت أن فكرة القيمة الجديدة التى أسست على المنفعة قد حلت محل نظرية

---

(١) كان و. س. جيفونز وك. منجر — الأول من انجلترا والثانى من النمسا — من مؤسسى المدرسة الحدية : وتوجد نظريتهما فى مؤلفين لهما على التوالى : The Theory of Political Economy 1871. ( ترجم الى الايطالية تورنيو ١٩٤٧ ) و : Grundsätze der Volkswirtschaftslehre ( ترجمت الطبعة الثانية التى صدرت فى عام ١٩٢٣ الى الايطالية — بارى ١٩١٥ ) .

الاقتصاديين التقليديين . ولا يجب أن نعتقد كما اعتقد البعض أن هؤلاء التقليديين — وكذلك ماركس — قد أسبغوا أهمية غير كافية على قيم استخدام السلع وبالتالي على المنفعة . بل كانوا يعتقدون أن المنفعة لا تستطيع توريد أساس لنظرية للقيمة تكون في درجة تسمح لها باعطاء تفسير لعملية الإنتاج والتوزيع والتبادل للسلع في البناء التكويني لاقتصاد معين . وعلى عكس نظرية القيمة — العمل ، نجد أن النظرية الجديدة التي تؤسس القيمة على المنفعة الحديثة قد تركزت على فكرة أن الأهمية النسبية للأموال تعتمد على التقدير الشخصي لمجموعة المستهلكين وبهذه الطريقة تصبح سيكولوجية المستهلك العادي نقطة البداية التي على أساسها لا تتحدد القيمة النسبية فقط ، بل التوزيع ذاته ، وذلك بتعميم مبدأ المنفعة الحديثة على ما يطلق عليه اسم « عوامل الإنتاج » . والسبب في ذلك أن هذه العوامل الأخيرة — كأي سلعة أخرى — لها سعر يتساوى مع الخدمة الحديثة التي توجد في الإنتاج في ظروف التبادل الحر . وقد حاول منجير أن يعطى لهذه النظرية تنظيماً منهجياً جديداً ، واعتبر كذلك وسائل الإنتاج أموالاً اقتصادية تساعد بطريقة غير مباشرة على إنتاج الأشياء التي تشبع الحاجات المباشرة للمستهلكين . وهكذا وسع منجير من مبدأ المنفعة الحديثة سواء في مجال الإنتاج أو في مجال التوزيع . وبمعنى آخر



أن « عوامل » الإنتاج تكتسب خاصية قوامها اعتبارها دلائل ذات أهمية للاقتصاد تتعلق بقيم استخدامها وبالتالي بمبدأ المنفعة الحدية ، حتى انه نظرا لأن أسعارها تتعلق بالعوامل المكونة لنفقات الإنتاج للمشروعات فإن مجال الإنتاج ( جانب العرض ) يغطى أيضا بمبدأ المنفعة الحدية ذاتها . وبهذه الطريقة يعتبر العمل الذى بذل فى إنتاج السلع كعمل « بذل فى الماضى وفقد الى غير رجعة » وذلك — طبقا لوجهة چيثونز — « لأن نفقة الإنتاج تحدد العرض ، والعرض يحدد درجة المنفعة النهائية ، ودرجة المنفعة النهائية تحدد القيمة » . وبتحليل العمل هكذا بناء على اصطلاحات شخصية للمنفعة وعدم المنفعة فإن القيمة ظهرت بعد ذلك عند باريتو Pareto (١) « نتيجة لصراع بين الرغبات والعقبات ، وبمعنى آخر فإنها نتاج لحالة نفسية » .

وقد سارت نظرية مارشال Marshall (٢) على نفس المنوال

---

(١) فيلفيد وباريتو = يعتبر أول ممثل لنظرية التوازن الاقتصادى العام فى ايطاليا والتي يرجع صياغة هذه النظرية الى Warlas — ومن أهم كتبه : Manuel d'economie politiques 1906. ( ترجم الى الايطالية فى جزئين تورينو ١٩٥٣ ) Cours d'economie politique 1896-97.

(٢) يعتبر ألفريد مارشال Alfred Marshall أحد كبار ممثلى المدرسة الحدية فى إنجلترا . وأهم كتبه : Principales of Economics, 1890.

في تحديداتها النهائية لنظم القوى التى تنبع عنها القيمة — فالقوى التى تحكم الطلب والعرض تحدد القيمة مثلها مثل حدى المقص من الصعب تأكيد أى منهما يقطع أكثر من الآخر . ووراء الطلب يوجد مبدأ المنفعة الحدية التى على أساسها تتشكل أسعار الطلب ؛ ووراء العرض توجد « القوى » و « التضحيات » الحدية التى تنعكس فى أسعار عرض السلع : ويمثل الثمن الحقيقى للإنتاج عند مارشال — متميزا عن نفقات الإنتاج — عدم منفعة العمل والتضحية أو الترقب الذى يؤدى الى استخدام رأس المال . اذن يتعلق الأمر دائما بفكرة ثمن الإنتاج منظورا اليه على أنه عناصر شخصية ( مع بعض التغير فى الاصطلاحات مثل استبدال كلمة « الترقب Attesa » بكلمة « التشف Astinenza » التى نادى بها سينيور Senior ) . وفى تحليل مارشال للموازنة بين العرض والطلب ، وهو التحليل الذى يعتبر الأساس فى النظرية الحدية للقيمة والسعر ، نجد أن الأساس الذى يعتمد عليه فى البحث هو سلوك الأفراد الاقتصاديين المستقل المتحرر من أى تأثير خارجى . ومن ثم فإن « المتغيرات المستقلة » فى تحديد التوسع الاقتصادى

---

= ( ترجم الى الإيطالية — تورينو UTET ) • وتعتبر نظريته — على عكس نظرية والراس — هى نظرية التوازنات الجزئية ( الخاصة بالأحداث الاقتصادية كل على حدة وليس بالنظام الاقتصادى كله ) •

المعتبر ستظل هي الأفراد وحريتهم المفترضة في الاختيار ، وذلك خارج الظروف الحقيقية التي تتم فيها الاختيارات الاقتصادية من حيث الواقع . والذي يفترض هنا هو أن كل فرد اقتصادي يعلم بالضبط ما يرغب فيه ويستطيع أن يختار بحرية بين الأمور المعروضة . ومن هذه المقدمة التي لا تتفق مع البناء الاقتصادي الحقيقي للمجتمع المؤسس على العكسية الخاصة لوسائل الانتاج ، نصل الى نتيجة مقتضاها أنه يتحقق أكبر حد للمنفعة لجميع الشخصيات الاقتصادية في ظروف التبادل الحر ( نتيجة اعتبارها الكثيرون غير كافية ولكن ما زال البعض يؤمن بها حتى الآن ) . وهذه النتيجة تستخلص مباشرة من المبدأ الأساسي للمنفعة الحدية <sup>(١)</sup> وقد كانت هناك محاولة للتدليل على صلاحية هذه النظرية في حالة التبادل بين حائزين للسلع . ويقال ان التبادل بين هذين الشخصين يستمر حتى يصل معدل منفعة السلعتين الى مستوى متكافئ لكلا الحائزين وعند هذه النقطة سيحصل أحد الطرفين على منفعة تزيد عن ذلك الذي تنازل عن الاستمرار في التبادل — وفيما بعد ذلك سيحصل كل منهما أو كلاهما على منفعة

---

(١) أنظر في هذا الشأن :

M. Dobb = Economia politica e capitalismo

أنظر في الفصل الخامس : اتجاهات علم الاقتصاد الحديث .

أقل من ذلك الذى يتنازل عن الاستمرار فى تبادل السلع . اذن يتم تحقيق التوازن عند النقطة التى يحصل فيها كل فرد منهما على أعلى فائدة ممكنة . ومن هنا كانت النتيجة التى مقتضاها أن قيم المبادلة التى تتحدد فى السوق الحر توفر أعلى مستوى للمنفعة لكل المشتركين فى عملية التبادل .

### تقييم النظرية الحدية من وجهة النظر الشكلية :

لقد شكك كثير من رجال الاقتصاد فى سير الأمور بهذه الطريقة السابقة فى واقع الحياة الاقتصادية على الرغم من أن التنمية التى مقتضاها أن أى فرد يستطيع الحصول على أكبر قدر من المنفعة فى نظام المنافسة الحرة قد قبّلت من والراس عند كلامه عن نظام التوازن الاقتصادى العام <sup>(١)</sup> . وقد لخص والراس نتائج أبحاثه عن التبادل الحر بالشكل التالى :

« ان التبادل بين نوعين من الأموال فى سوق قائمة على المنافسة الحرة هو عملية يستطيع فيها الحائزون على هذا المال أو داك أو كليهما الحصول على أكبر اشباع ممكن لحاجتهم التى تتفق مع

---

(١) كان ليون والراس Leon Walras مؤسس نظرية التوازن الاقتصادى العام الذى عرضها فى كتابه : Elements d'economie politique pure en théorie de la richesse Sociale 1874. ( الطبعة الأخيرة باريس ١٩٢٦ ) وينظر بصفة خاصة فى هذا الكتاب الفصل الثانى.

الظروف التى يتنازلون فيها عن الأموال ويقبلون ما يباع منها  
بنسبة موحدة متساوية للجميع » . ومن المهم فى هذا الشأن أن  
نشير الى التعليق التالى الذى قال به K. Wicksell (١) حيث يعتقد  
فى « خطأ » نظرية والراس هذه « على النحو الذى فهمت به بصفة  
عامة وكذلك على النحو الذى طبقت به من والراس ذاته » :  
« وعلى الرغم من أن معضدى نظرية المنفعة الحدية لم يكونوا  
مسئولين بالتأكيد عن ذلك التفاؤل الكبير فى مزايا حرية التجارة ،  
الا أن بعضهم لا يمكن له أن يتصل من الاتهام الخاص بأنه قد  
اشترك فى زيادة الاقناع عن طريق تعضيد هذه النظرية والتدليل  
عليها بصورة منطقية ظاهرة . وهذا صحيح بالنسبة لوالراس وأتباعه  
المباشرين . لقد أشار والراس ذاته ( فى Etudes d'economie potilique  
appliquée ) الى أنه فى شبابه قد وجد نفسه مجردا من أى سلاح  
أمام هجوم مؤسسى نظرية التبادل الحر التى صاغها لامبرت  
Lambert Bey — وهو من اتباع سان سيمون — والذى كان

(١) كان كنوت ويكسسيل K. Wicksell من الاقتصاديين  
الذين يتبعون النظرية الحدية ولكنه اشترك بنصيب كبير فى تدعيم  
هذه النظرية . وكانت له صفة النقد وقد أشار بوجود بعض النقص  
فى النظرية الحدية من وجهة النظر الموضوعية بدون أن يحدد ذلك  
بصورة واضحة . وتعتبر دراسته فى الاقتصاد السياسى ( ترجمت  
الى الايطالية عام ١٩٥٠ ) أكبر مثل على ذلك .

يعضد أن قيم التبادل الناتجة عن المنافسة الحرة ليست فريدة في نوعها وأفضل من غيرها . وقد اعتقد والراس أنه كان من الواجب أن تشرح النظرية بطريقة أكثر قبولا واقتناعا عما هي عليه الآن . لقد قال : « يجب التدليل على أن حرية المنافسة تؤدي الى أكبر قدر من المنفعة » . وكان هذا الاتجاه هو في الواقع نقطة الانطلاق في أبحاثه التي أجراها في المجال الاقتصادي « ومن الأمور التراجيدية حقا أن يتوهم والراس — وهو الدقيق الواضح — أنه قد وجد الدليل الذي لم يصل اليه المدافعون عن فقه التبادل الحر بمجرد أنه قد ألبس المناقشات صيغة رياضية وهي التي كان يعتبرها غير كافية عندما كان معبرا عنها باللغة العادية » (Lezioni dieconomia politicap-8x) وكان الفضل حقا لوالراس — على النحو الذي سنراه فيما بعد — في أنه قد بحث عن شكل كمي محدد ، حتى ولو كان شكلا مجردا ، لكي يعطيه لنظام العلاقات المشتركة في الاقتصاد ، وذلك في تحليله لعملية التوازن الاقتصادي العام . حيث سبق فيها جميع من سبقوه في معالجة هذا الاتجاه من الفكر الاقتصادي . وما من شك في أن تعليق Wickssell وتقريره له . معنى في هذا المجال حيث لم يحاول تعميمه على الهيكل التحليلي ، للتوازن الاقتصادي والذي يعتبر أرفع صيغة عرفت رسميا منذ أن ظهرت النظرية الحديثة . وليس من السهل أن نسبع خصائص

المنافسة على النظام الرأسمالى ذلك لأنه قد ساد الاعتقاد بإمكان مواجهتها بالصفة المميزة لطريقة الانتاج . ولقد حاولت النظرية الحدية الادعاء بأن هذه الطريقة قابلة للتطبيق على نطاق واسع ، ولكن واقعها ذاته يكذب هذا الادعاء غير المشروع . وتظهر فى نظرية التوزيع للمدرسة الحدية بصورة واضحة الرغبة فى احلال فكرة جديدة محل فكرة فائض القيمة للاقتصاد التقليدى — وهى الفكرة التى جعلها ماركس أساس تقده للنظام السياسى والنظام الرأسمالى للانتاج — مقتضاها ( وهى فكرة « محايدة » فى الظاهر ولكنها فى الواقع تحتوى على معنى التأييد ) أن كان عامل انتاج فى المنافسة يحصل على مكافآت تساوى تلك التى أوجدها . وهكذا على الأقل فهمت نظرية الانتاجية الحدية التى عجمت من الزراعة الى جميع ميادين الانتاج والتى اعتبرها البعض — مثل كلارك J.B. Clark — « كالقانون الطبيعى الجديد » . وهكذا يمكن صياغة أساس هذه النظرية على النحو التالى : يمكن استخدام الخدمة الانتاجية فى المنافسة حتى النقطة التى تساوى فيها زيادة الانتاج الذى يرجع للوحدة الأخيرة فى الخدمة المستعملة بتكاليف هذه الوحدة . وبما أن مكافأة الوحدة الأخيرة المستخدمة فى الخدمة الانتاجية لا يمكن أن تكون أقل من القيمة التى تضيفها الى الانتاج ، فانه ينتج عن ذلك أن أجر العامل الحدى المستخلم

ميتساوى مع الانتاج الحدى . وكما قال مارشال فان مكافآت  
العوامل الانتاجية تميل الى أن تتفق مع التكاليف الحقيقية الحدية  
لهذه العوامل ذاتها : فالأجر يتفق مع عدم المنفعة الحدية للجهد  
المبذول ، وتتفق الفائدة مع التضحية الحدية المدعومة بالادخار .  
وهكذا فان نظرية الترقب "attesa" التى كان الهدف منها تفسير  
الفائدة تنصف بعدم صلابة أسسها المنطقية وقلة ملازمتها لحقيقة  
النظرية الحدية فى مجال الانتاج ومجال التوزيع .

وكان ماركس فيما مضى قد وجه نقدا لاذعا لنظرية « التشف

"Astinenza" » التى نادى بها سينيور Senior والتى لم تكن  
تختلف عن نظرية مارشال الا فى الاسم فقط . وأظهر ماركس أن  
كل فعل انسانى يمكن اعتباره على هذا المنوال كامتناع عن  
تقيضه ، وانه لا يكون من « المؤلم » بالنسبة للرأسمالين حرمانهم  
من الاستهلاك مؤكدا أنه يمكن لهم فى المستقبل استهلاك  
ما يملكون ويحصلون زيادة على ذلك منفعة لهم . وبالتوافق مع  
مقترحات النظرية الحدية يعتبر السلوك الاقتصادى بصفة عامة  
سلوكا يوجه لاشباع حاجات الاستهلاك بعيدا عن العلاقات  
الرأسمالية للانتاج التى تدفع صاحب رأس المال الى تكديسه على  
أساس العمل بالمنافسة ذاتها ( أى على أساس نفس الآليات  
الاقتصادية ) .



وبغض النظر عن عدم الوفاء بالغرض حيث ينتهي الأمر  
« بجهد » العامل و « ترقب » صاحب رأس المال الى اعتبارهما  
« نفقة انتاج حقيقية » ، نجد أن نظرية الانتاجية الحديدية قد  
أعطت تفسيراً لعملية التوزيع وهو الأمر الذي اعتقده رجال  
الاقتصاد غير كافياً بالمرة . بل ان من أكبر أتباع النظرية الحديدية  
مثل ويكستيل Wicksteal — الذي كان من المجددين لها عن  
طريق الاضافات الرياضية — انتهى به الأمر في محاولته تنفيذ  
أى فكرة لفائض القيمة الى بناء هيكل للتوزيع أدى الى ضياع  
كل معنى حقيقى لنظريته . وكان يدعى بأنه قد حقق تمثيلاً حقيقياً  
لتوزيع الدخل ، ويرى بلغته الجبرية أن الفئات الاقتصادية للأجر  
والربح والريع لا تتميز احداها عن الأخرى الا بواسطة الرموز  
المستخدمة لتعرفها .

ان نظرية الانتاجية الحديدية تحتوى على عيوب فى بنائها  
التحليلى ، وسيكون من المناسب دراستها بطريقة مفصلة فيما بعد .  
ومع ذلك فقد قوبلت بترحاب فى نهاية القرن الماضى واعتبرتها  
الأوساط الاقتصادية نجدة نظراً لصعوبة اعطاء حلول واجابات  
وافية للمشاكل التى أثارها النظرية التقليدية الأمر الذى سهل  
للنظرية الحديدية أن تحل محلها بسرعة .

وواقعة أن ماركس قد جعل فكرة فائض القيمة أساس بنائه التحليلي هي التي أضافت بالتأكيد باعثاً هاماً أدى ببعض الاقتصاديين إلى محاربة تأثير نظريته وكذلك تأثير النظرية التقليدية . ويظهر ذلك واضحاً من أقوال Bohm-Bawerk مثلاً الذي يعتبر مع منجير من أكبر أتباع المدرسة الحدية النمساوية ، وذلك عندما هاجم ماركس بدعوى أنه يرغب في تصفية نظرية القيمة — العمل (١) .

وبعد حوالي نصف قرن من حياة النظرية الحدية تراكمت الشكوك والنقد الصريح وغير الصريح لها وظهرت قواعدها اليوم أقل رسوخاً عما كانت عليه في الماضي . « وإذا كان حقاً أن كثيراً من رجال الاقتصاد قد بهروا بالأطر الشكلية الدقيقة لهذه النظرية واعتبروا المدرسة التقليدية بجانبها هيكلاً بدائياً ، فإن التطورات الحديثة للنظرية الاقتصادية تدل على أن طريقة بحث وتعاليم المدرسة الحدية ظلت حتى الآن صالحة ليس فقط بسبب صلابتها

(١) أنظر في هذا الشأن :

E. Roll — Storia del pensiero economico Torino, B. Inaudi, 1954, p. 504.

( ) ويحتوى هذا المؤلف لـ رول بالإضافة إلى مؤلف Schumpeter بعنوان : Storia dell'analisi الاقتصادية الذي سبقته الإشارة إليه على عرض واسع للنظرية التقليدية والنظرية الحدية .

وواقعيتها بل لما أدت اليه طريقة البحث فيها من تطوير للفكر  
الاقتصادى خاصة اذا ما عمقت ودرست بواسطة الأدوات الحديثة  
لتحليل الاقتصادى (١) .

---

(١) يرجع فى هذه النقطة الى :

P. Sraffa = Produzione di merci a mezzo di merci E ( Premesse  
a una critica economica) Torino, Einaiditu 1960.

## ٢ - والراس وتحليل التوازن الاقتصادى العام • عدم كفاية النظرية الحدية للقيمة والراس المال :

### بناء النظرية الحدية :

يتمثل الأساس الذى تعتمد عليه النظرية الحدية كما رأينا فى فكرة اعتماد قيمة السلع على منفعتها ، ليس باعتبار هذه الأخيرة منفعة ( أو اثباتا ) كليا يؤدى الى استهلاك كمية معينة من السلع ولكن كدرجة نهائية للمنفعة الحدية تتفق مع استهلاك كمية صغيرة اضافية للسلع المعتبرة . ويتشابه مبدأ المنفعة الحدية الذى يتزايد مع تزايد كمية الأموال المستهلكة مع مبدأ أساسى آخر حاولت به النظرية الجديدة تفسير الظواهر الاقتصادية فى مجال الانتاج . فاذا ما عممنا القول بالنسبة للانتاجية المتزايدة من فرض الأرض الخاص الى جميع حالات « عوامل الانتاج المتوفرة بكمية دائمة » نجد أن النظرية الحدية قد استنبطت من « قانون الانتاجية غير المتناسب » تفسيراً موضوعياً يختلف عن ذلك التفسير الذى أعطته المدرسة التقليدية لقانون العرض فى السوق التى بها منافسة تامة . اذن ينتج من تنظيم هذا القانون مع الطلب ذلك التناوب بين القوتين المتعارضتين ( للطلب والعرض ) الذى تأسست عليه النظرية

الجديدة للقيمة ، ذلك الأساس الذى يعتمد على « فرض أن الأسباب الرئيسية فى تحديد السعر لبعض السلع يمكن تبسيطها وجمعها بحيث يمكن تمثيلها بقوسين متقاطعين للطلب والعرض الجماعى » (١) وسندرس فيما بعد تلك الصعاب والمتاعب التى تؤدى إليها طريقة تشكيل قيم السلع — وبالتالي الآثار التى لهذا القانون الخاص بالعرض المنتظم مع الطلب على تحديد أسعار السلع فى سوق المنافسة التامة — وذلك عندما نرى تنافى افتراضات نظرية المنافسة مع الظروف الحقيقية لعملية الانتاج ومع الظروف التى تؤثر فعلاً فى تحديد السعر وكمية انتاج المصنع الواحد .

وقد أمكن الوصول الى نظرية لتوزيع الدخل المؤسس على مدى « اشتراك » كل عامل من هذه العوامل فى تحقيق الانتاج الاجتماعى عن طريق نفس مبدأ « الانتاجية الحدية » لعوامل الانتاج التى توجد بكمية محددة فى النظام الاقتصادى . وبهذه الوسيلة أمكن تحديد الطريقة التى يوزع بها الدخل بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال على أساس عملية تحليلية عن طريق تعميم

(١) يرجع فى هذا الشأن الى :

P. Sraffa = Le leggi della produttività in regime di concorrenza.  
( نفس المقال الذى نشر بالانجليزية فى مجلة الاقتصاد —  
ديسمبر ١٩٢٦ ) الجزء الرابع من سلسلة الاقتصاديين الجدد  
صفحة ٥٩١ — ٥٩٣ .

نظرية الريع السابق ذكرها على جميع مجالات النشاط الاقتصادي .  
ونظرا لوجود كميات « العوامل الانتاجية » ( العمل ورأس المال )  
متوفرة في الاقتصاد فان النظرية الجديدة تؤدي على أساس مبدأ  
« الانتاجية الحدية » الى معيار موحد من وجهة النظر الشكلية  
للآلية التي على أساسها يتحدد تقسيم الانتاج الاجتماعى بين  
الأجور والأرباح والريع .

ومع ذلك اذا كان شكل هذه العملية يبدو أكثر وضوحا  
واشباعا من ذلك التحليل الذى تدهور بفعل أتباع المدرسة  
التقليدية <sup>(١)</sup> فان مضمون هذه النظرية — التى لا توجد فيها أية  
فكرة لفائض الانتاج — قد يكون صالحا لكى يعطى تفسيراً  
مناسبا للتوزيع سواء فى مرحلة التحليل الصرفة أو بالعلاقة مع  
الحقيقة الاقتصادية . وقد وصلت نظرية التبادل سواء فى مجال  
الانتاج أو التوزيع وفى لباسها الجديد الخاص بالنظرية الحدية

---

(١) نشير هنا بصفة خاصة الى التفسير «القبيع» (السطحي) الذى  
يعطيه بعض أتباع ريكاردو للنظريات الاقتصادية لاستاذهم بحيث  
تدهورت هذه النظريات وقلت الثقة فيها بعد مرث مؤلفها . ينظر  
فى هذا الشأن الى :

K. Marx = Storia delle teorie economiche, Vol. III. Da Ricardo  
all'economia volgare, Torino, Binaudi 1958. (sp. cap. II, VII).

الى أعلى مستوى لها بواسطة كل من والراس Warlas وويكسل  
Wickesael (١) .

### دأى والراس فى التوازن الاقتصادى العام :

لقد أسبغت نظرية التوازن الاقتصادى العام على تطور الفكر  
الاقتصادى الحديث أهمية بالغة بسبب كمال الدراسات التى  
أجريت فى نطاقها على علاقات الارتباط المتبادلة الخاصة بعناصر  
النظام الاقتصادى معتبرا فى مجموعه ، وكذلك بسبب الدقة  
التي درست بها هذه العلاقات بواسطة رجال الاقتصاد من أمثال  
جيفونز ومارشال . وقد أدى كذلك تحليل التوازن الاقتصادى  
العام فى أحدث الأبحاث الاقتصادية الى وجود بعض الأدوات التى  
طورها وأكملها رجال الاقتصاد المعاصرين حتى أصبحت جهازا  
تحليليا يتفق مع التطبيقات الكمية المجردة للاقتصاد الواقعى .  
ونشير هنا بصفة خاصة الى التطورات الحديثة لتحليل علاقات  
الارتباط المتبادلة فى مجموع القطاعات الاقتصادية والى الأدوات  
التحليلية للبرامج . وسنخصص لهذا الموضوع الأخير معالجة  
منفردة فيما بعد .

---

(١) أنظر بصفة خاصة الى ما جاء فى الفصل الأول من هذا الكتاب  
من هوامش تشير الى المؤلفين السابق ذكرهما فى المتن .

والذى يهمننا الآن اظهاره هو أن البناء النظرى للتوازن الاقتصادى العام — الذى يرجع صياغته الى والراس — كانت له أهمية واضحة للفكر الاقتصادى وذلك لأن علاقة التبادل العام للظواهر الاقتصادية <sup>(١)</sup> قد تطورت مع مجموعة من العلاقات المنطقية المرتبطة بها . وهى الفكرة التى لم تكن جديدة فى ذاتها وبالتى عبر عنها لأول مرة كيزناى *quesnay* فى الجدول الاقتصادى الشهير *Tableau Economique* . ان التحليل النظرى للتوازن الاقتصادى ولو بشكل مجرد بعيد عن الحقيقة والواقع كان يمثل فى نفس الوقت محاولة لتحديد المتغيرات المختلفة لنظام اقتصادى مبتدىء من بعض التوسعات المفترضة الخاصة به . ومن هنا جاءت تسمية التوازن الاقتصادى « العام » الذى يتميز عن ما يطلق عليه بعض الاقتصاديين من أمثال مارشال « التوازنات الجزئية » *Equilibrî Parzial* : أى تلك التوازنات التى لا تتعلق بالنظام

(١) عرض فرانسوا كيزناى (١٧٥٨) فى كتابه « تحليل الجدول الاقتصادى » الفكرة المبتكرة الخاصة بنظام اقتصادى يبدو « كعملية للانتاج المستمر وتبدو دورة رأس المال مظهرا لعملية الانتاج هذه ، والدورة النقدية كمرحلة لدورة رأس المال . وكانت هناك فى نفس الوقت محاولة للبحث عن أساس الدخل فى عملية الانتاج هذه وكذلك علاقة التبادل بين رأس المال والدخل والعلاقة بين الاستهلاك الانتاجى والاستهلاك النهائى ..... » .

(K. Marx = Storia della teoria ..... cit., I, p. 92).



الاقتصادى العام بل بسوق خاصة فى نطاق النظام الاقتصادى  
أو بوحدة اقتصادية يدرس سلوكها منفردة عن الوحدات الأخرى .  
ونجد من هذه الأنماط مثلا التحليلات الخاصة التى تعتبر فيها  
بعض التوسعات الاقتصادية كمعطيات ( الأسعار — الدخول  
وهكذا ) ، وهى التحليلات التى يكون محل البحث فيها عن الآثار  
التي تقع على المتغيرات الأخرى التى يراد تحديدها .

ولندرس الآن نظرية والراس فى خطوطها العامة بما فى ذلك  
الخصائص المتعلقة بالعلاقات المنطقية أو الظروف التى تحدد قيم  
التوازن للمتغيرات الاقتصادية . وسنتعرض بمعنى آخر الى  
الأسعار فى جميع المنتجات ، وكذلك العوامل التى يطلق عليها اسم  
العوامل الانتاجية ، والى كميات هذه المنتجات والعوامل التى  
يشتريها جميع الأفراد والمشروعات فى الظروف التى يفترضها توازن  
المنافسة الكامل .

ونظرا لأن تحديد هذه القيم مرتبط بتحديد دخول الأفراد  
وجميع الفئات الاجتماعية للنظام الاقتصادى ، فان نظرية التوازن  
الاقتصادى العام تتضمن كذلك على مجال توزيع الدخل . وينتج  
عن ذلك البناء المنطقى للنظرية حيث أن المتغيرات الاقتصادية  
ستحدد فى وقت واحد فى ظروف التوازن الاستاتيكي لأنها تدخل  
فى علاقات ارتباط متبادلة . ولقد تصوروا هذا التوازن على شكل

كيفية ملائمة العمليات والمنتجات التي توجد في النظام الاقتصادي على الظروف القائمة في فترة غير محددة من الزمن . لقد أسس والراس نظرية قيمة المنافسة أيضا على المنفعة الحدية التي تعتمد على سلوك الشخصيات الاقتصادية التي تعمل في النظام الاقتصادي بحيث تتفق مع مبدأ الوصول الى أكبر اشباع للأفراد .

ولكى نفهم الاجراء الذي اتبعه والراس في تحليل التوازن الاقتصادي نرى أنه من المناسب أولا أن نضع في الاعتبار الطريقة الخاصة التي عبر عنها والراس في نظريته عن تقسيم أنواع النشاط الاقتصادي والأشخاص الذين يعملون فيه . وكان التقسيم الأول الهام بين رأس المال والدخول . ويفهم من تسمية رأس المال كل مال اقتصادي يمكن استخدامه أكثر من مرة في العملية الانتاجية وبمعنى آخر أحد أشكال الثروة الاجتماعية التي لا تستهلك في استخدام واحد . وتنقسم رؤوس الأموال الى ثلاثة أقسام : الأموال العقارية ( الأرض ) ، الأموال بمعنى الكلمة أو المنقولة ( الآلات ، المباني .. الخ ) ، وأخيرا الأموال التي يطلق عليها اسم الأموال الشخصية « رأس المال البشري » أي الشخصيات الانسانية التي تمتلك قدرات تتصل بالعمل . وهذه الطريقة في تصنيف رؤوس الأموال هي في الواقع طريقة غريبة علاوة على أنها شكلية نظرا لأن العاملين في الانتاج « التي أطلق عليها والراس رؤوس

الأموال الشخصية « لا يمكن اجراء البيع والشراء تجاههم كما هو الحال بالنسبة لأنواع الأموال الأخرى . وتتضمن الدخول خدمات أموال رأس المال أى استخدامات هذه الأنماط الثلاثة لرأس المال فى فترة معينة من الزمن — أموال الاستهلاك — والمنتجات الوسيطة كالمواد الأولية التى تستخدم فى العملية الانتاجية . وهكذا يجب أن نضع فى الاعتبار التفرقة بين مصادر الخدمات والخدمات ذاتها . وبمعنى آخر يستخدم رأس المال فى استخدامات تالية ويعتبر كل استخدام دخلا أو خدمة . وهذه التفرقة فى الواقع أساسية عند الراس ذلك لأنه لا يعتبر مديرى المشروع *Imprenditori* فى نظريته أولئك الذين يملكون رؤوس الأموال بل أولئك الذين يطلبون فقط خدمات هذه الأموال ، وبمعنى آخر الاستخدام الوقتى لبعض المصادر الانتاجية . وهكذا فإن الخدمات المتعلقة بالأرض ورأس المال بمعنى الكلمة والعمل لهما أهمية أساسية فى هذا التقسيم . الا أن البعض يرى أن هذا التقسيم لايعتبر مرضيا فى كثير من وجوهه .

وقد استطاع الراس على أساس هذا التقسيم الحصول على تحديد التوازن العام بواسطة عملية تقريبات تالية تحددت فى مراحل أربع . ان التنظيم النظرى الذى صاغه الراس هو بناء ذو أدوار أربعة سنرى الآن خصائصه الأساسية . تتكون المرحلة

الأولى للتحليل من نظرية التبادل Scambio التى تتحدد على أساسها الكميات المتبادلة وأسعار أموال الاستهلاك . وفى المرحلة الثانية حاول والراس بنظرية الإنتاج أن يبين كيف تتحدد أسعار خدمات رؤوس الأموال والكميات المتبادلة علاوة على تحديد أسعار وكميات المنتجات الوسيطة التى تستخدم فى المشروعات الاقتصادية . وقد ذكر والراس الفروض التالية : ان كل شخصية اقتصادية — سواء كان منتجا أم مستهلكا — يتصرف بطريقة تؤدي الى تحقيق أكبر ارباح ممكن ، كما أن شكل السوق يتحدد فى المنافسة الكاملة أى فى سوق الأموال الإنتاجية وسوق خدمات رأس المال . وافترض والراس علاوة على ذلك أن معاملات الارتباط الفنية للإنتاج هى معاملات ثابتة ، بمعنى أن كميات عوامل الإنتاج المستخدمة فى إنتاج وحدة من الإنتاج ثابتة نظرا لظروف الناحية الفنية . وأن للمشروعات الاقتصادية نفس السعة وأن سعر المنتجات يتساوى مع متوسط التكلفة العام والتكلفة الحدية وبعبارة أخرى ان المشروع لا يحقق مكسبا أو خسارة . وتنتج هذه النظرة الى مدير المشروع — التى تعتبره مجرد دمية — من الفرض الذى ينظر الى المشروع فى سوق للمنافسة الكاملة . وتعتبر علاوة على ذلك كميات رؤوس الأموال الموجودة فى نظام اقتصادى مغلق ، معطيات Dati أى بيانات ثابتة . وتتمثل المرحلة الثالثة فى نظرية

والراس في « تشكيل رؤوس الأموال Capito lizzazione » تلك المرحلة التي يدخل فيها تشكيل رؤوس أموال جديدة تتأسس عليها نظرية الفائدة . ويتعلق الأمر في هذه المرحلة بكميات رؤوس الأموال المنتجة وأسعارها ، وهي المرحلة التي تعتبر من أضعف المراحل على النحو الذي سنراه فيما بعد . وتدخل في المرحلة الرابعة معالجة الظواهر النقدية ، وبذلك تنتظم المراحل الأربع في أسلوب عام يشكل عملية التقريبات المتتالية عند تحديد التوازن الاقتصادي العام .

وهكذا نرى أن الأمر يتعلق بنظام عام للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المعقدة تتطلب استخدام أداة رياضية لاعطاء شكل كمي صحيح للبرهان المنطقي حيث يمكن على أساسه التعبير عن هذه العلاقات ولو في شكل مجرد . وترتبط عمليات هذه المراحل الأربع فيما بينها نظرا لأن الأسواق المتنافسة التي تقع فيها المبادلة مرتبطة فيما بينها أيضا . وعلى هذا كان هذا الأسلوب نتيجة لعملية « تنظيم » جميع مراحل التحليل .

وبما أن التبادل قد تظفر إليه في أول الأمر في علاقته مع الاستهلاك عن تجريد العملية الانتاجية ، فإن مشاكل الانتاج بتجريدها من عملية تشكيل رأس المال هي التي توضع في الاعتبار بعد ذلك وهكذا دواليك . وقد نظمت الأسواق الأربعة التي تمثل

في الاستهلاك ، الانتاج ، أموال رأس المال ، النقد في أسلوب  
نهادي بطريقة تفسم العلاقات بين جميع الأشخاص والتوسعات  
الاقتصادية معتبرة في علاقات التبادل التي بينها . وتسمح هذه  
الترقة بين الأسواق الأربعة باعطاء هيكل يصلح لوصف علاقات  
أو ظروف التوازن العام للمراحل التالية .

وتجمع هذه العلاقات اذن فيما بينها جميع الشخصيات  
الاقتصادية الموجودة في النظام الاقتصادي . ويعرض أصحاب  
العقارات ، وأصحاب رؤوس الأموال بمعنى الكلمة ، والعمال  
خدمات أموالهم في السوق ويطلبون في مقابل ذلك الأموال  
الانتاجية من المشروعات الاقتصادية . ويحصل المفاوضون على  
خدمات رؤوس الأموال المختلفة والأموال الوسيطة الضرورية  
للانتاج بينما يحصل من يملكون رأس المال من أى نوع — على  
أموال الاستهلاك — باعتبارهم مستهلكين ، وعلى رؤوس الأموال  
المنتجة باعتبارهم مدخرين . وهكذا تتأسس آلية الأسواق  
المنافسة على هذا البناء المنطقي لنظرية والراس . ان فرض حرية  
المنافسة الكاملة هي من الأمور الأساسية للوحدة الشكلية لنتائج  
التحليل . وهكذا نجد مثلا أن أسعار أموال الاستهلاك وأسعار  
خدمات رأس المال تتحدد في نظام التوازن العام عن طريق آلية  
العلاقات المتبادلة بين جميع المتغيرات الاقتصادية ، بينما تعتبر

هذه الأسعار بالنسبة للشخصيات الاقتصادية معطيات Dati وذلك لأن أى فرد منهم لا يستطيع التأثير فى أسعار السوق بهذه الكمية القليلة فى العرض أو الطلب . ولكن يمكن الوصول الى أسعار التوازن بعد افتراض أن الأسعار التى أعطيت تحكما لديها كميات عرض وطلب متعددة لبعض الأموال : وبواسطة التعديلات التالية يمكن الوصول الى تشكيل هذه الأسعار « والتى يطلق عليها نقطة التوازن » التى تتعادل معها كميات العرض والطلب . وإذا كان الطلب عاليا على العرض فإن السعر سيزداد أو يقل فى الحالة العكسية . ويتعلق الأمر هنا بتحديد الأسعار فى نطاق نظام التوازن العام وبمعنى آخر معبرا عنها بصيغة السلعة المتكلفة بها كصيغة مقارنة عددية . وبالتالي ستظهر جميع السلع الأخرى فى تناسب محدد بالنسبة لهذه السلعة . وبسبب هذا الفرض سيكون سعر خدمة أى مال لرأس المال فى درجة يؤدى الى مساواة العرض والطلب لهذا المال . ولكن هذه الأسعار تشكل ريع خدمات الأرض وأجور خدمات ما يطلق عليه الأموال الشخصية والفائدة لخدمات رأس المال بمعنى الكلمة . اذن يبدو التبادل والاتاج والتوزيع فى هذا الهيكل المنطقى للنظام مظاهر مرتبطة بالتوازن العام . وتتخذ هذه العلاقات المتبادلة المرتبطة فى نظرية -والراس (Elements d'economie pure ou théorie de la richesse sociale)

معادلات تعبر بلغة رياضية عن العلاقات المنطقية بين متغيرات الاقتصاد كله (١) .

(١) ويمكن تحليل هذه المعادلات على النحو التالي :

يمر الرمز "S" عن الشخصيات الاقتصادية التي تظهر في السوق على مزاجهم ورغبتهم وبكمية معينة "M" من السلع وذلك بهدف تحقيق مبادلة قوامها أكبر اشباع لحاجاتهم الخاصة . وفي هذه الحالة يكون هناك  $S(m-I)$  ( معادلات السلوك ) التي تفصح لجميع الشخصيات الاقتصادية عن الكميات التي تبودلت على أساس نظام علاقات تبادل معين ( أى كاسعار عبر عنها بصيغة السلع باعتبارها وحدة قياس - عددى ) . ويحصلون زيادة على ذلك على "S" معادلات « لميزانيات » كل شخصية اقتصادية بناء على المبدأ الذى على أساسه يجب تحقيق مساواة مجموعة قيم كميات الأموال التى يملكها كل منهم قبل وبعد عملية المبادلة . ومن الواضح أنه بالنسبة لكل سلعة يجب أن تكون مجموع الكمية المباعة مساوية للمجموع الكلى لها الذى حصل عليه من السوق . ونحصل كذلك على معادلات أخرى "m" لميزانية السوق . وإذا ما أحصينا عدد العلاقات يكون لدينا  $m(S+I)$  معادلة . ومع ذلك نظرا لأن أحد هذه المعادلات تعتمد على الأخرى فى الواقع فإنه سيكون هناك معادلة بالناقص - أى  $m(S+I) - I$  معادلات مستقلة - والتى عن طريقها يمكن تحديد المتغيرات ( غير المعروفة ) التى هى  $(m+I)$  أسعار التوازن و  $mS$  كميات التبادل للشخصيات الاقتصادية .

( انظر مرفق هذا الفصل حيث توجد المعادلات التى نتكلم عنها ) .



## ملاحظات نقدية :

عندما قمنا بمعالجة مشكلة رأس المال في المرحلة الثالثة من التحليل ، وكذلك عندما وضعنا في الاعتبار العملية المنطقية الاقتصادية التي اتبعها والراس — قابلنا صعبا عديدة تدل بصورة واضحة على عدم كفاية نظرية والراس في « تشكيل رأس المال Capi te lizazie n » . ولقد رأينا أنه من الصعب في نظرية والراس لرأس المال تحديد معدل واحد لما تعطيه رؤوس الأموال المختلفة ، وكذلك من الصعب الحصول على معدل واحد للفائدة من نظام المعادلات للاقتصاد كله . والطريقة الوحيدة لإمكان الوصول الى مساواة بين معدلات ما تدره رؤوس الأموال هي إمكان زيادة كمية الخدمات التي تعطى دخلا أكثر ارتفاعا ، وانقاص كمية تلك الخدمات التي تدر دخلا أقل . ويؤدي هذا الى عدم اعتبار كميات رؤوس الأموال كمعطيات Dati ، وهو ما يخالف الفرض الأساسي عند نظرية والراس التي ترى أن الكميات الطبيعية لرؤوس الأموال هي معطيات عند تحديد معدل الفائدة . وتوجد هذه الصعوبة في جميع نظريات الإنتاجية الحديثة وتؤدي الى عدم قبول أسسها التي بنت عليها التغيرات التي تعطىها لمشاكل القيمة ورأس المال والتوزيع . وتوجد هذه الصعوبة كذلك في تحليل التوازن الاقتصادي العام الذي نادى به ك . ويكسيل . ويعتبر

ويكسب على عكس الراس بياناً أو معطية Dato القيسة الاجمالية لرأس المال المستخدم في الاقتصاد كأحد التوسعات المحددة في توزيع الانتاج الاجتماعى . وبمعنى آخر يعتبر كيان رأس المال في صورة القيمة قبل أن تتحدد معدلات الربح والأسعار المتعلقة بالسلم والتي تعتمد عليها قيمة رأس المال نفسه . ولم يكن هذا الاجراء اذن مبرراً ، وتوجد المتناقضات التي شاهدها في حالة نظرية الراس لرأس المال في أساس هذه النظرية . ونستنتج من ذلك أن نظريات الانتاجية الحديدية لرأس المال لم تعط حلاً مرضياً لمشاكل رأس المال والتوزيع والمشاكل المرتبطة بالقيمة .

#### حاشية رياضية لنظرية الراس :

الرموز التي استخدمت لترجمة معادلات العلاقات المنطقية في نظرية الراس للتوازن الاقتصادى العام :

( ١ ) أ ، ب ، ج منتجات تنتهى في حرف م والتي استهلكت في فترة معينة من الزمن ( يمكن افتراض أن  $m = ٣$  ) .

( ٢ ) ت ، س ، ك خدمات لأموال رأس المال لوحدة من الزمن .  
تقدر ن ( يمكن كذلك افتراض أن  $n = ٣$  ) .

( ٣ ) ى = ف ( ق ) — وظيفة المنفعة الحديدية للشخصية الاقتصادية ( سواء لأموال الاستهلاك أو لخدمات رأس المال ) ..

(٤)  $s_1 = 1$ ؛  $s_p$ ،  $s_h$  أسعار أموال الاستهلاك .

$s_n = s_p$ ،  $s_k$  أسعار خدمات رؤوس الأموال .

(٥)  $q_n$ ،  $q_p$ ،  $q_k$  .. كمية الخدمات التي يملكها الفرد الاقتصادي أولاً .

(٦)  $f_1$ ،  $f_p$ ،  $f_h$  ..... كمية المعروض من الخدمات .  
 $m$ ،  $m_p$ ،  $m_h$  ..... كمية أموال الاستهلاك المطلوبة عند أسعار التوازن .

(٧)  $a_n$ ،  $a_p$ ،  $a_h$  .....  $b_n$ ،  $b_p$ ،  $b_h$  ..... معاملات ارتباط فنية ثابتة للإنتاج

(٨) كمية العوامل المختلفة  $[T, K, H, \dots]$  التي استخدمت للإنتاج  
 درجة من كل نوع من الإنتاج  $[A, B, C, \dots]$

### معادلات التبادل العام :

١ — على أساس الحالة التي تنص على أن « أكبر قدر من الاشباع » يتطلب أن تتناسب المنفعة الحدية لمختلف الأموال والخدمات مع أسعارها فإتينا نحصل على العلاقات التالية :

$$ف_{(ي)} (ف_{(ي)} - ف_{(ي)}) = س_{(ي)} ف_{(م)}$$

$$ف_{(ي)} (ف_{(ي)} - ف_{(ي)}) = س_{(ي)} ف_{(م)}$$

-----

$$ف_{(ي)} (ف_{(ي)} - ف_{(ي)}) = س_{(ي)} ف_{(م)}$$

$$ف_{(م)} (ف_{(م)} - ف_{(م)}) = س_{(م)} ف_{(م)}$$

٢ — يجب أن تكون هناك لدى كل شخصية اقتصادية معادلة

للإزانية التالية :

$$ف_{(ي)} س_{(ي)} + ف_{(ي)} س_{(ي)} + ف_{(ي)} س_{(ي)} = ف_{(م)} + ف_{(ي)} س_{(ي)} + ف_{(ي)} س_{(ي)}$$

وهنا يكون إجمالي م + ن معادلات كل مقادير م + ن

غير المعروفة [ ف\_{(ي)} ، ف\_{(ي)} ، ف\_{(ي)} ، ..... ، ف\_{(ي)} ، ف\_{(ي)} ]

**معادلات الإنتاج والتبادل :**

٣ — يُعرف التوازن العام للسوق بواسطة المعادلات التالية :

ان كميات الخدمات الاتاجية المعروضة والأموال المطلوبة هي

وظائف لجميع الأثمان :

$$ج_{(ي)} = ف_{(ي)} (س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، ..... ؛ س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، .....)$$

$$ج_{(ي)} = ف_{(ي)} (س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، ..... ؛ س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، .....)$$

----- (إجمالي عدد ن معادلات) -----

$$ج_{(ي)} = ف_{(ي)} (س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، ..... ؛ س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، .....)$$

$$ج_{(م)} = ف_{(م)} (س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، ..... ؛ س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، س_{(ي)} ، .....)$$



- ١ - كمية خدمات رأس المال المعروفة [ ص ١٠ ، ص ١١ ، ... ]  
 ٢ - التسمية المطلوبة من المنتجات الجاهزة [ ص ١٢ ، ص ١٣ ، ... ]  
 ٣ - قيمت الخدمات [ ص ١٤ ، ص ١٥ ، ص ١٦ ، ... ]  
 ٤ - من المنتجات الجاهزة [ ص ١٧ ، ص ١٨ ، ... ] م - ١

$$١ - ٢ + ٣ = ١$$

المجموع الكامل

( لن نذكر هنا العلاقات الخاصة « بتشكيل رأس المال Capitollizzazione » التي تتطلب تحليلا أكثر دقة للتدليل على كيفية أنه ليس من السهل في نطاقها تحديد معدل موحد للربح في الاقتصاد كله ، ونحيل القارئ في هذا الشأن الى الكتاب السابق ذكره للمؤلف « ب . جارنياني P. Garegnani » الطبعة الثانية ( الفصل الثاني والثالث ) .

### ٣ - نظرية التنمية الرأسمالية • تحليل ج • شومبيتر : مدى التشابه والاختلاف مع تحليل ل • ماركس :

ان نظرية والراس كما رأينا في الفصل السابق هي أساسا نظرية استاتيكية . اذن لم يكن من المستطاع على أساس هذه النظرية الحصول على تمثيل للنظام الاقتصادى فى حركته وكذلك الحصول على تفسير للعمليات الدينامية للاقتصاد . ولقد تركت نظرية والراس ونظرية مارشال — وكل نظرية تدخل فى نطاق ما يطلق عليه الاتجاه التقليدى الجديد — خارج نطاق بحثها كل ظواهر التنمية الاقتصادية التى تختلف أساسا عن التغيرات المتعلقة بنوع من التوسعات الاقتصادية ، وعن الآثار التى تحدثها هذه التغيرات على الأخرى والتى تدخل دراستها فى « الاستاتيكية المقارنة » . وقد أدت هذه الحالة بالنظريات الاقتصادية السائدة الى اعتبار المشاكل الخاصة بتغيرات النظام الاقتصادى أى مشاكل التنمية مسألة تتعلق بالتاريخ الاقتصادى وأبعدتها لهذه الصفة عن كيان التحليل الاقتصادى .

ولم تعتبر مشاكل التنمية الاقتصادية من محتويات النظرية الاقتصادية ذاتها الا أخيرا بل اعتبرت جزءا هاما فى التحليل

الاقتصادى المعاصر تحت دفعة الأحداث الاقتصادية التى وقعت فى  
السنين العشر الأخيرة . وهكذا بدت نظرية التنمية الاقتصادية  
لشومبيتر <sup>(١)</sup> التى نشرت عام ١٩١٢ كاستثناء بحث فى السنين  
العشر الأولى للقرن العشرين عندما كانت دراسة التوازن العام  
والجزئى للنظام الاقتصادى هى السائدة فى مجال البحث  
الاقتصادى . وقد اعترف شومبيتر نفسه بأن النظرية الأولى  
للتنمية الاقتصادية التى ظهرت بقوتها الدافعة بفعل التطور التاريخى  
« كانت لكارل ماركس اذ نراه فى كتابه « رأس المال » قد حلل  
القوى الداخلية للنظام الاقتصادى التى تعمل فى أعماق عمليات  
التنمية الرأسمالية » .

وهذا ما يفسر أننا فى عرضنا للتنمية الاقتصادية فى هذا الفصل  
سنضع فى الاعتبار نظرتى هذين المؤلفين . وما من شك فى أنه  
ليس من السهل عرض الكيان التحليلى لنظرتى التنمية لماركس  
وشومبيتر بطريقة تحليلية تنظيمية كافية ، وهما النظريتان اللتان  
تشتركان فى نقاط متشابهة ولكنهما تختلفان اختلافا أساسيا سواء  
فى مقدمتهما أو فى تطور التحليل بهما . وسيتعلق الأمر اذن بإبراز

---

(١) Theorie der wirtschaftlichen Entwicklung الطبعة الثانية -

Lipsa ١٩٢٦ - الترجمة الانجليزية نظرية التنمية الاقتصادية -

كامبردج - ١٩٣٤ ) .



تلك العناصر الخاصة بالنظريتين التي تلقى الضوء بصورة أفضل سواء على النقاط المتشابهة أو تلك التي لا تتفق في كلتا النظريتين . وقد ذكر شومبيتر نفسه الرابطة بين فكرته في التنمية الاقتصادية وبين تلك الخاصة بكارل ماركس وذلك على النحو التالي :

« لم يكن منذ البداية واضحا لى ذلك الذى قد يعتبره القارئ كذلك : وهو أن هذه الفكرة وهذا الهدف هما بالضبط نفس الفكرة والهدف التى وضع كارل ماركس تعاليمه على أساسها . والذى يميز كارل ماركس عن رجال الاقتصاد فى عصره وأولئك الذين سبقوه هى النظرة الى التطور الاقتصادى كعملية مستقلة متولدة عن النظام الاقتصادى نفسه ( ..... ) وترجع فكرة التنمية الاقتصادية اليه وحده . ومن المحتمل أن جيلا بعد آخر من الاقتصاديين يرجعون اليه لهذا السبب ..... » (١) وأدرك شومبيتر « عظمة الفكرة » التى وردت فى نظرية ماركس والتى اعتبرها الأول « النظرية الاقتصادية الوحيدة المتطورة حقا » ( للفترة التى توجد بين ١٧٩٠ و ١٨٩٠ ) . ومن السهل ملاحظة

---

(١) من المقدمة حتى مجموعة الأبحاث : أكبر عشرة من رجال الاقتصاد : من ماركس حتى كينز أشارت اليها اليزابيث ب. شومبيتر .

أن هذه « النظرية الواسعة للتطور الذاتى للعملية الانتاجية » التى قال بها ماركس قد أثرت فى اتجاهات دراساته ، ويوجد هذا التأثير بصفة خاصة فى أبحاثه عن الدورة Cíclo وعن التنمية Sviluppo ، وسنرى الآن بالإشارة الى نظرية التنمية الاقتصادية ماهية التشابه والاختلاف مع الهيكل التحليلى لماركس .

### فرض الاقتصاد الثابت عند ماركس وشومبيتر :

يوجد أول تشابه فى النظريتين عند نقطة البداية فى تحليل شومبيتر التى سنقف عندها بعض الشيء لتوضيح الفروض التى على أساسها اعتمدت نموذجا التاريخى . وترجع نقطة البداية هذه الى هيكل « التدفق الدورى » Cícular flow التى تشابه مع هيكل « الانتاج العام البسيط » riproduzione semplice لماركس . والتدفق الدورى هو فرض مجرد يخدم كارل ماركس على اظهار النتائج المحدثة للقوى الاقتصادية والمحركة للتنمية فى النظام الاقتصادى . ويتكون التجريد هنا من الاعتداد فى هذه المرحلة من التحليل بوجود نشاط مدير المشروع *En'repreneur* وهو يطلق عليه شومبيتر « العامل الرئيسى للتحويل الاقتصادى والتنمية الاقتصادية » . وقد أدخل شومبيتر هذا الشخص فى التحليل وهو الذى يعتبره محركا للتنمية لأنه يحقق التجريبات

التكنولوجية الحاسمة . وهكذا يظهر هيكل نظريته مبسط للغاية صالح لاعطاء الفروض التحليلية لبناء التنمية حيث يبرز فيه نشاط مدير المشروع كعنصر دينامى رئيسى . اذن تستخدم فكرة التدفق الدورى فى تمثيل الاقتصاد الثابت بصورة مبسطة حيث يتحرك فيه الأشخاص الاقتصاديون بسبب الرغبة فى الاستهلاك التى تصدح توزيع المصادر فى فروع الانتاج المختلفة . وفى هذا النوع من الاقتصاد لا توجد التنمية : فالدخل لا يأتى على المستوى السابق ذكره ( أى كتدفق دورى ) . ونظرا لعدم وجود طبقة من الرأسمالين فان المجتمع يقسم الى طبقتين فقط : أصحاب الأراضى والعمال ، ويذهب الدخل كله لكلا الطبقتين الأخيرتين ، وهكذا يوجد هيكل مجرد لمجتمع ما قبل المجتمع الرأسمالى Precapitalistica الذى يؤدى فيه عدم وجود الرأسمالين أصحاب المشروع الى عدم وجود الشروط الخاصة بتكوين الربح الذى تتميز به دينامية المجتمع الرأسمالى . ونظرا لأن الفائدة ليست الا جزءا من الربح فان الفائدة تختفى أيضا . ولا يمكن صوغ رأس المال على الأرض نظرا لأنها لا تخضع للبيع .

وكما جاء فى النظرية ان : جميع أموال الاستهلاك الموجودة ( أى الانتاج ) تنتمى الى مقومات العمل والأرض ( التى تضيق

في الوقت نفسه ) ، وهكذا تستهلك الدخول جميعها تحت اسم  
الأجر وريع الأرض .

وهذه الافتراضات التي تعتبر أساس التدفق الدورى تمثل  
في الواقع نمطا من الاقتصاد الثابت حيث يستهلك فيه الدخل كلية  
ولا يوجد هناك احتمال تكوين الادخار وتجميع رأس المال ؛  
وهكذا فان نقطة البداية هي غياب التغيرات الاقتصادية :  
« فالتوسع الوحيد للاقتصاد كما يظهر في زيادة السكان أو زيادة  
الثروات ليس عملية تنمية وذلك لأنه لا تتولد ظواهر جديدة من  
وجهة النظر الكيفية بل تحدث عملية أقلمة من نفس النوع تشبه  
الى حد ما المعطيات الطبيعية ، وهذه العمليات من وجهة نظرنا  
هي مجرد تغيرات للمعطيات . ولكى نرى بصورة أوضح ما يهنا  
سنحتفظ بالافتراضات الاستاتيكية مبتدئين بصفة عامة من اقتصاد  
ثابت غير متحرك أى الذى يمثل ثباتا للسكان وللتنظيمات  
السياسية — الاجتماعية ..... الخ وبصفة عامة عدم وجود  
تغيرات اقتصادية باستثناء تلك التى تظهر من حين لآخر » ،  
واستطاع شومبيتر على هذا الوجه ايضاح الموقف في حالة ما اذا  
كان الاقتصاد ثابتا غير متحرك وبدون أن يقوم المشروع بتنفيذ  
التجديدات الاقتصادية ، أما اذا دخل في هذا الاطار نشاط مدير  
المشروع فانه لابد أن تحدث تغيرات أساسية في نمط هذا.

الاقتصاد ، ان مدير المشروع يأخذ دور العامل الحاسم لأى تغير عن طريق القيام بعمليات مزج جديدة لعوامل الانتاج ، ويعتبر التجديد الفنى هو العامل الرئيسى للتنمية فى هذا المجال الدينامى للاقتصاد ، والذي يحقق ظواهر وهياكل الاقتصاد الرأسمالى ألا وهى : الربح — الفائدة — تجميع رأس المال — الدورة الاقتصادية .

وهكذا نصل الى آلية التغيرات الاقتصادية مبتدئين من الفرض الاستاتيكي للتدفق الدورى للاقتصاد الثابت حيث لا يوجد الربح وينسب الدخل الى ما يطلق عليه العوامل الأصلية للانتاج ، فالبضاعة تغطى دائما نفقاتها ولن يكون هناك زيادة من المال لأصحاب البضاعة . من هذا نرى كيف حقق ادخال مدير المشروع التغير الحاسم . فقد خرج الاقتصاد من الحالة الثابتة عن طريق نشاط مدير المشروع الذى يدخل فيه تجديدات بحيث يخترع منتجات جديدة ويحاول ترويجها وايجاد أسواق لها ، وهكذا فان زيادة النفقات الناتجة عن ذلك ووجود الادخار والربح ، والفائدة التى تدفع لأصحاب رؤوس الأموال النقدية ، والتدفق ذا الخطوات العريضة للاختراعات والتجديدات بما ينتج عنها من ظواهر دورية — كل ذلك يشكل العوامل المكونة لاقتصاد دينامى متحرك يكون مركزه مدير المشروع .

ويلاحظ أن التدفق الدورى الذى يُعتبر نقطة البداية عند شومبيتر يشبه الى حد كبير الانتاج البسيط عند ماركس فى الجزء الثانى من كتاب رأس المال . وقبل أن يدرس ماركس عملية التوسع الاقتصادى أو « الانتاج التوسعى العام » أعطى فرض الحالة الثابتة فى الاقتصاد حيث يسير هذا الأخير فى دورة السنوات السابقة وينتج الحالة السابقة بتمامها وكما لها . وهذا الاطار ( المبسط لأغراض التحليل ) هو ما يطلق عليه « الانتاج البسيط » . ومع ذلك توجد بعض الاختلافات بين هذا الاطار وبين التدفق الدورى . ففي الانتاج البسيط لكارل ماركس توجد أشكال مختلفة للدخول الرأسمالية : فتوجد مع الأجور فائض القيمة الذى يتحقق بالاستقلال عن تجميع رأس المال وفى غياب كل تقدم للوسائل الانتاجية .

### **فكرة التنمية ووظيفة مدير المشروع :**

وهكذا تمثل الاختلاف الهام بين الهيكل الذى صاغه شومبيتر وذلك الذى صاغه ماركس فى النموذج « الدينامى » . ولقد حددت فكرة التنمية أو التطور الاقتصادى فى نظرية التنمية الاقتصادية على النحو التالى :

« ان التنمية ظاهرة اجتماعية يمكن تمييزها نظريا وعمليا »

وهي لا تحدث بين ظواهر الدورة أو الميل إلى التوازن على الرغم من أنها تؤثر عليهما من الخارج . والتنمية هي تغيير المدار الذي تتم فيه الدورة وفي عكس حركة الدورة . ففي الاخلال بحالة التوازن على تقيض عملية الاتجاه نحو حالة التوازن . ولكن لا تعتبر جميع التغيرات « تنمية » ولكن التنمية هي تلك التغيرات التي تنبع في أول الأمر مؤقتا من الاقتصاد ، ثم تلك التغيرات التي تظهر بعد ذلك بصورة مستمرة نظرا لأن التغيرات الأخرى من السهل فهمها ولا تثير أية مشكلة خاصة ، وهكذا تبدو نظريتنا هذه بوجه خاص صالحة لدراسة ظاهرة التنمية ونتائجها . انها نظرية التغيرات محصورة في الطريقة السابق ذكرها ، نظرية مجاور الدورة ، نظرية انتقال الاقتصاد من مركز جذب إلى مركز آخر ( دينامي ) . وهي مضادة لنظرية الدورة ذاتها ، أي النظرية الخاصة باستمرار تأقلم الاقتصاد مع المراكز المتغيرة للتوازن وآثار هذه التغيرات ( الاستاتيكية ) .

ويوجد لمدير المشروع — كما سبق أن ذكرنا — وظيفة رئيسية في هذه المرحلة غير المستمرة للتنمية ، وهو الذي يمثل في الهيكل الذي وضعه شومبيتر نمطا اجتماعيا خاصا أي بمعنى أوسع من ذلك الذي يرمى اليه المعنى الاقتصادي . ويرى شومبيتر في الواقع أن مدير المشروع هو المدير والرئيس الذي لديه القدرة

على تنفيذ الاختراعات والابتكارات التكنولوجية بنجاح في النشاط الانتاجي ، مازجا بطريقة جديدة كلا من مصادر الانتاج وأدوات الانتاج التي توجد تحت تصرفه ومحققا بذلك نماذج جديدة من الانتاج .

ويرمى شومبيتر أساسا « بالتنمية » أو « التطور » الى :  
« تغيرات العملية الاقتصادية التي تحقق بواسطة الاختراعات والابتكارات » والتي تكون « الواقعة الرئيسية في التاريخ الاقتصادي للحقيقة المعاصرة » (١) .

وتضع نظرية التنمية الاقتصادية موضع الاعتبار الأشكال الآتية للتجديدات في المجال الاقتصادي :

- ١ — ادخال طرق انتاجية جديدة .
- ٢ — ادخال منتجات جديدة .
- ٣ — فتح أسواق جديدة .
- ٤ — تطبيق مناهج تنظيمية جديدة .
- ٥ — اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية .

ان مدير المشروع الذي يتميز عن مجرد المدير أو الاداري في شركة هو الذي لديه الأهلية لتنفيذ هذه الابتكارات في المجال

---

(١) انظر الى : Business cycle, New York 1939, I. p. 86.



الاقتصادى ، وذلك لأن عمل شىء جديد يعتبر أكثر صعوبة من تنفيذ شىء يتعلق بعالم الروتين : إذ أن الوظيفتين تختلفان من حيث الكيف لا من حيث الكم . « فمن الأمور المختلفة العمل تبعاً لشيء جديد وكذلك العمل وفقاً للعادة ، تماماً مثل بناء الطريق ثم السير عليه » . ومع ذلك يجب التغلب على « رد الفعل الاجتماعى ضد من يريد أن يفعل أمراً جديداً » . إن أولئك الذين ينجحون فى القضاء على الروتين وتنفيذ خليط انتاجى جديد يحصلون على أرباح جديده وبذلك يتبعهم فى العمل كثير من المقلدين . وهذا يفسر لماذا تميل الابتكارات الى الظهور جماعات وليست منفردة ، ولماذا تتركز فى قطاعات محددة خلال فترة تاريخية معينة . وأكثر من ذلك لا تتحقق التنمية عند شومبيتر — وكذلك عند ماركس — بطريقة متوازنة . إن التحول الاقتصادى هو « بطبيعته غير متوازن ومتقطع ، كما أن انعدام الانسجام يكمن فى الطريقة التى تعمل بها عناصر التقدم والتطور » (١) .

وقد سلطت الأضواء على هذه العملية فى نظرية شومبيتر فى ظروف المنافسة السائدة .

وتكاد تكون الهياكل على النحو التالى : فى أول الأمر يجر

---

(١) انظر : Business cycles, p. 102.

مدير المشروع وواجه مجموعة من أصحاب المشاريع الأخرى الذين يقلدونه عن طريق ادخال مناهج انتاجية جديدة للحصول على أرباح غير عادية ، وتجبر المنافسة مديري المشروع على ادخال الابتكارات بصورة مستمرة للحفاظ بالأرباح وتفادي الخسائر . وتكون نهاية أولئك الذين لا يستطيعون متابعة الخطى مع عملية التأقلم المستمرة وادخال التعديلات الثورية على مناهج الانتاج القديمة — أن يتدهور حالهم ويتركوا الميدان .

والى جانب مديري المشروع المجددين يعمل فى عالم الاقتصاد أصحاب رؤوس الأموال وهم الذين أطلق عليهم شومبيتر اسم « الرأسماليين » لكى يميزهم عن أولئك الذين يملكون رأس المال النقدى من أصحاب المشروع الحقيقيين . ان صاحب البنك هو « المراقب الذى يشرف على اقتصاديات التبادل » ، ووظيفته للخاصة هى توريد قوة الشراء الجديدة الضرورية للتغيرات الجديدة التى لها فاعلية أكثر بالنسبة لمدير المشروع . من هذا فان نظام الائتمان قبل اعتير القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية .

### التنمية الاقتصادية والدورة الاقتصادية :

تابع شومبيتر تحليل ماركس مؤكدا ان التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا ( كالخليط الكيميائى ) بظاهرة الدورة .

ويمكن تلخيص بناء آلية الدورة عند شومبيتر على النحو التالي : يزيد مديرو المشروعات المجددون — ويقلدهم آخرون — طلبهم لوسائل الانتاج وذلك بفضل القوة الشرائية التى تضمنها لهم القروض التى يحصلون عليها من البنوك . وينتج عن ذلك زيادة فى الانتاج وفى أثمان الأموال الوسيطة يفوق الزيادة الخاصة بالأموال الأخرى . وبعد أن يحقق مديرو المشروعات الربح عن طريق بيعهم لمنتجاتهم فى السوق يقومون برد القروض التى حصلوا عليها من البنوك . وهنا نجد أن زيادة الانتاج ورد القروض من شأنها أن تخفض الأسعار الى درجة أنه فى مرحلة الرخاء تظهر مرحلة الكساد *Recesso* . ويعنى الرخاء الابتعاد عن التوازن ، أما الكساد فهو الميل الى إعادة بناء التوازن على قواعد جديدة . ويضاف الى هاتين المرحلتين الرئيسيتين مرحلتين أخريين — الاتعاش والتدهور — تتأسسان على ما يطلق عليه « الموجه الثانوية *Onda secundaria* » . ويتكون هذا الشكل الأخير بانتشار القوة الشرائية الاضافية وبواسطة الاستثمارات الجديدة للمشروعات التى لا تجدد فى انتاجها ، وأخيرا عن طريق القوة الرافعة لتحقيق انتاج أكبر وازدياد الأخطاء فى التطبيق ومن هنا كانت الخسائر الواضحة التى تحول التدهور الى أزمة . ويعبر كل من الاتعاش والتدهور عن ميل الى تحقيق توازن جديد .

وهكذا اعتبرت الدورة في مضمونها هدمًا للتوازن وقالبًا يحدث فيه تحول النظام الاقتصادي <sup>(١)</sup> . اذن فالدورة والتنمية عند شومبيتر ظاهرتان مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا . وكما هو الحال عند ماركس نجد أن التمرجات الدورية لا تعتبر تحركات حول خط مفترض للتوازن . اذن فالدورة هي الشكل التي تتخذه عملية التنمية : وكل منهما وجهان لحقيقة واحدة ( وهي حقيقة اعتقد بمض الاقتصاديون أنهم قد اكتشفوها حديثًا بعد حوالى قرن من صياغتها لأول مرة بواسطة ماركس ) .

وقد شرح شومبيتر بصورة أوسع تحليل ظاهرة الدورة في كتابه المسمى « دورات العمل Business cycles » وهو الكتاب الذى كان حتى الحرب العالمية الثانية أكثر أهمية عند الاقتصاديين من نظرية التنمية الاقتصادية . وقد أجرى شومبيتر هذا التحليل سواء على الصعيد النظرى أو بالإشارة المباشرة الى تاريخ الدورات عند كبار رجال الاقتصاد الرأسماليين وذلك عن طريق استخدام المادة الإحصائية كمادة مساعدة فى التحليل الاقتصادى . وقد جاء فى كتابه : « تاريخ التحليل الاقتصادى » ملاحظات متعددة على

---

(١) ينظر فى هذا الشأن كتاب :

P. Sylos Labini — Il Problema dello sviluppo in Marx e in schum — peter, in Teoria e politica dello sviluppo economico, Milano Giuffrè 1954

التنمية والدورة الاقتصادية . وكما سنرى نجد أن تحليل التنمية الاقتصادية الرأسمالية قد ورد ذكره في كتاب : « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » ويكون من المناسب هنا أن نشير الى بعض النقاط الهامة في نظرية التنمية الرأسمالية لماركس حتى يمكن لنا تقدير بعض الأفكار المتشابهة للنموذجين النظريين وكذلك تلك التي لا تتشابه عند شومبيتر وماركس .

#### ماركس وعملية تجميع رأس المال :

بدأ ماركس في تحليله لدينامية طريقة البرجوازية في الانتاج من المقدمة الرئيسية للنظرية التقليدية في التنمية الاقتصادية والتي مقتضاها أن التقدم الاقتصادي للمجتمع يمكن تحقيقه بواسطة تجميع رأس المال والسعى وراء تحقيق الربح . وترجع أصالة تحليل ماركس الى أنه نظر الى التغيرات في النظام الرأسمالي كعملية تنظيمها قوانين خاصة في طريقة الانتاج هذه ، حيث يكون تحول « فائض القيمة » ( الذي يحققه العمال في عملية الانتاج ) في رأس المال هو محرك التنمية ومصدرا للمتناقضات التي تعبر عنها القوى المتصارعة التي تعمل في النظام الاقتصادي . وبخلاف مارشال في نظريته الخاصه « بالانتظار » حيث يحل الرافض المؤقت للاستهلاك الحالي محل رغبة الرأسمالي في تجميع

رأس المال ، وكذلك بخلاف كينز الذى صاغ فى اصطلاحات سيكولوجية عملية الاختيار بين الاستثمار والاكتناز Tesoreggiamento — نجد أن ماركس قد حاول تفسير سلوك الرأسمالى على أساس « الآلية الاجتماعية ذاتها التى يعتبر هو بذاته عجلة فيها » . لقد كتب ماركس فى مؤلفه « رأس المال » :

« ... ان تنمية الانتاج الرأسمالى تجعل من الضرورى تحقيق زيادة فى رأس المال المستخدم فى مشروع صناعى ، وتفرض المنافسة على كل رأسمالى اتباع القوانين التى تتبع من طريقة الانتاج الرأسمالى كقوانين ملزمة خارجية . وتجبره هذه القوانين على زيادة رأسماله باستمرار حتى يستطيع الاحتفاظ به ، ولا يستطيع زيادة رأسماله الا عن طريق التجميع التصاعدي Accumulazione Progre riva ( ... ) ان تجميع رأس المال هو انتصار لعالم الثروة الاجتماعية . وتمتد هذه الثروة الاجتماعية حتى تشمل كلا من المادة الانسانية المستغلة والسيطرة المباشرة وغير المباشرة للرأسمالى » (١) .

وكانت نوايا ماركس موجهة بصفة خاصة للبحث عن « قوانين الحركة » للنظام الرأسمالى بخلاف ما كانت تهدف اليه نظريتنا

---

K.Marx = Il capitale, Roma, Editori Riuniti, 1956, Libro I, (١)  
Tomo 3, p. 37.

التوازن الاستاتيكية والدينامية . ولهذا فان عملية تجميع رأس المال وكذلك التناقضات التى تتولد كانت أساس تحليل ماركس فى مؤلفه الشهير « رأس المال » . وقد أدرك ماركس -- على خلاف النظرية التقليدية ذاتها -- تلك التغيرات فى المناهج الانتاجية وكذلك الثورة التكنولوجية على انها شىء تابع للظروف الضرورية الحيوية اللازمة لاستمرار الانتاج الرأسمالى وليس باعتبارها مرتبطة باختراعات وتجديدات عرضية . وهكذا بحث عن الاستثمار وزيادة معدل تجميع رأس المال -- على أساس الثورة المستمرة سواء فى العلاقات الاجتماعية أو فى أدوات الانتاج -- فى العلاقة مع القوى الحقيقية التى تتحرك فى النظام الاقتصادى والتى تحدد فى صراعها الاتجاه الذى يجب أن تسير فيه حركة النظام الاقتصادى . وهكذا ان منطق التجميع الرأسمالى هو الذى يدفع بالرأسمالين الأفراد الى ادخال تكنولوجيا أفضل فى الانتاج باستمرار ، مخفضين بذلك نفقات الانتاج للحصول على أكبر قدر من الربح ( ربح « استثنائى » أو « فارق » ) . ونتيجة لذلك تزيد العلاقة بين رأس المال « الدائم » ( الآلات ، والمواد الأولية ، الأبنية ) ورأس المال « المتغير » ( الأجور ) -- وتسمى فى اصطلاحات ماركس « التكوين العنصرى لرأس المال » . الا أن ادخال النظم الانتاجية الجديدة التى توفر استخدام القوى العاملة

له تأثير في تكوين مجموعة من العاطلين التي تؤثر بدورها في العلاقة بين طلب وعرض العمل . وينتج عن ذلك ميل الى تخفيض مستوى أجور العمال بينما يتحدد مستوى الربح في علاقته مع مستوى الأجور — طبقاً لآخر تحليل اقتصادي — بواسطة « الصراع المستمر بين رأس المال والعمل » ، وهكذا يصل الأمر الى مسألة خلافات القوة بين الأطراف المتصارعة <sup>(١)</sup> .

ان الظاهرة التي تعرف بالبطالة الفنية تظهر في آلية التجميع الرأسمالي كجزء لا يتجزأ من عملية تكوين رأس المال . وبهذه الطريقة أخرج ماركس نظرية ملطس للسكان — التي سماها « فقه الاقتصاديين » ، من الجوانب الخاصة لعملية زيادة رأس المال وذلك باعتبار أن « البطالة » تعبير عن عملية ولادة رأس المال ذاتها . ومن محاسن تحليل ماركس — على النحو الذي أشار اليه شومبيتر كذلك — أنه في محاولته تفسير التنمية الاقتصادية وطرق وأشكال تكوينها لم يبحث في العوامل الخارجية عن النظام الاقتصادي وإنما بحث عن القوى الداخلية التي تعمل في النظام الاقتصادي والتي تجد جذورها في عملية تكوين رأس المال وتسميته . وهكذا ركز ماركس في بحثه عن التغيرات الاقتصادية

---

K. Marx = Salario, Prezzo e Profitto. Roma, Editori Riuniti, (١)  
1961, p. 91.



على الحتمية التاريخية المجردة حيث كانت فكرته هي التعبير  
النظري عنها .

اذن تعتبر عملية تجميع رأس المال في البناء النظري لماركس  
المفتاح الذى بواسطته يمكن فهم طبيعة النظام الرأسمالى وطرق  
التنمية الخاصة به . وهكذا نرى أنه في خلال هذه العملية ، يصل  
تركيز رأس المال والإنتاج في وقت معين الى درجة كبيرة كقيلة  
بأحداث تغيرات وتعديلات بعيدة المدى في النظام الاقتصادى القائم  
على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج . وهكذا تحدث لأول مرة  
عملية تركيز صناعى يسير الى الأمام على أساس آليته الذاتية .  
ويدفع الميل الى تحقيق أكبر قدر من الربح مديري المشروع الى  
زيادة أدوات الإنتاج وإدخال التحسينات عليها ، بينما تزداد أحجام  
المشروع الرأسمالى باستمرار ويصبح من الأفضل العمل للإنتاج  
على شريطة الوصول الى الأبعاد التى حددها التكنيك .

وتصبح عمليات التركيز والتمركز لرأس المال في عملية التجميع  
الحقيقية المحددة للتغير الذى يصيب النظام الرأسمالى ، والتى  
اعتبرها ماركس — وهو ما يجب أن نضعه في الاعتبار — نتيجة  
لفعل قوانين معينة تعمل في نظام اقتصادى معين ، أو كنتيجة للقوى  
التي تعمل داخل طريقة الإنتاج البرجوازى .

## آفاق الرأسمالية عند ماركس وشومبيتر :

ينتج من كل ما سبق ذكره أنه اذا كانت هناك نقاط التقاء بين نظرتي ماركس وشومبيتر للتنمية الاقتصادية ، فهناك أيضا نقاط أساسية فارقة بين النظريتين . ويلاحظ قبل كل شيء ذلك الاختلاف الذى يوجد بين تحليل ماركس لتجميع رأس المال والتحليل الاجتماعى ( السيسولوجى ) لشومبيتر بالنسبة لوظيفة مدير المشروع فى عملية التنمية الرأسمالية . والأمر الجديد عند شومبيتر هو أن وظيفة مدير المشروع وكذلك الربح وتجميع رأس المال تجد أساسا لها فى النشاط التجديدى لمدير المشروع . وتتفق وظيفته هذه منطقيا مع الاجراء المستخدم فى نظرية شومبيتر . وذلك حتى يمكن التدليل على كيفية الانتقال من الاقتصاد الثابت الى الاقتصاد الدينامى حيث يكون كل من الربح وتجميع رأس المال نتيجة لنشاط مدير المشروع . ولكن هذه العلاقة عند ماركس مقلوبة بطريقة أكثر واقعية . ان الباعث الى الربح هو فى الواقع المحرك لتجميع رأس المال فى فظرية ماركس . ولكن بينما تعتبر العملية التراكمية لرأس المال شرطا للاحتفاظ بالربح وزيادته نجد أن قوانين المنافسة تعمل بطريقة تفرض على العاملين فى الاقتصاد الطريقة الموجهة للإنتاج ، وبمعنى آخر تفرض على الرأسمالين مديرى المشروع ضرورة تغيير وتحسين التكنيكيات الإنتاجية

بالاستمرار خوفا من إبعادهم من السوق . اذن نجد أن التجديدات عند ماركس هي نتيجة « ضرورة » لعملية تجميع رأس المال . وبمعنى آخر أن عملية التنمية التكنولوجية تصاحب زيادة « التكوين الآلى لرأس المال » . وبهذا لا يستبعد في إطار نظرية ماركس الجانب الشخصى للعملية ، أى نشاط مدير المشروع الذى أسس على قاعدة واقعية هي التجميع لرأس المال ، وذلك كعملية محددة للآليات الاقتصادية الاجتماعية . علاوة على ذلك نجد أن نظرية شومبيتر ينقصها ذلك الجانب الأساسى للتحليل عند ماركس وهو : « الاستخدام الصناعى للاحتياطى » كأحد العوامل الهامة التى تحدد وتعبر عن دينامية الدورة . وأخيرا نجد أنه بينما تعتبر التدفقات الدورية عند شومبيتر نتيجة لنشاط مدير المشروع المجدد ، نرى أن أساس الدورة عند ماركس يوجد فى التناقض بين الميل الى التنمية « المحددة » للقوى الانتاجية والحد الذى يضعه الكسب الخاص لهذه التنمية كمنظم للاقتصاد .

وبعد الاطلاع على أحدث مؤلف لشومبيتر « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » <sup>(١)</sup> يمكن القول بأنه يعرض أفكارا ناضجة عن آفاق التطور الرأسمالى وذلك باتباع الخطوط العامة

Capitalism, Socialism and Democracy, Londra 1954.

(١)

الترجمة الإيطالية - ميلانو - طبعة Comunità عام ١٩٥٥ .

لما يطلق عليه « عملية الخلق — التوزيع » Creazione - distribuzione (التي تغذى بثورة دائمة الأشكال الاقتصادية والمناهج الانتاجية) . وفي هذه العملية نجد أن القاعدة الاقتصادية لصغار المنتجين سيقضى عليها لا محالة ، بينما نجد أن التركيز المتزايد للانتاج « يَبْخُر » أو « يَتَفَرِّغ » فكرة الملكية كلما قلت الوظيفة الرائدة لمدير المشروع في الظروف التاريخية الجديدة المعهد الاحتكاري . ومن المهم الوقوف لحظة أمام هذه الجوانب لفكرة التنمية عند شومبيتر التي صاغها أخيرا والتي تكتمل الخطوط العامة للتحليل الاقتصادي في نظريته . ويتعالج شومبيتر في فصل : « الجدران الساقطة » تدهور وظيفة مدير المشروع والتفكك الذي لحق بتكوينات المجتمع الرأسمالي .

لقد كتب يقول : « ان العملية الرأسمالية تميل الى التآكل مثلها مثل الطريقة التي قضى بها على مكونات المجتمع الاقطاعي » . وحاول شومبيتر أن يبين كيف أن « نجاح المشروع الرأسمالي يؤدي الى زيادة الثقل والمركز الاجتماعي للطبقة التي ترتبط به ، وكيف أن الوحدة الاقتصادية الضخمة تسلب البرجوازية وظيفتها المستمدة من ثقلها الاجتماعي . ومن السهل تحديد التغير في المعنى والنقد في الحيوية التي تصيب النظم والأوضاع الخاصة بالعالم البرجوازي » .

ويرى شومبيتر أنه « عندما تدار المشروعات الضخمة بطريقة تدعو للتصفيق الحاد ، نجد مع ذلك أن النتائج السياسية للتركيز ستظل كما هي . ان التكوين السياسى للدولة يصيبه التغيير العميق عند ازالة الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث يكون لأصحابها مع العاملين فيها من خدم وأتباع — تأثير كمي في الانتخابات ويمارسون على ما يطلق عليه رجال الطبقة العليا تأثيرا لا يمكن أن تحلم به المشروعات الكبرى . فمن المعلوم أن أسس الملكية الخاصة ذاتها وكذلك حرية التعاقد تتحطم في بلد تختفى فيه النماذج الحيوية من الآفاق المعنوية للشعب » (١) . ويرى شومبيتر أن الرباط التكويني القديم يزول أيضا داخل الوحدات الانتاجية الكبيرة : فالمدير الادارى الموظف يحل محل مدير المشروع ، وبنظام الأسهم تزول صفة المادية وتختفى شيئا فشيئا حتى تصل الى « اليوم الذى لا ينهض فيه أى فرد للدفاع عنها — فلن يوجد أحد في الداخل أو في خارج حدود الشركة الضخمة » (٢) .

وتخلق العملية الاقتصادية ذاتها والتي تقلل من أهمية وظيفة مدير المشروع « جوا من العداء المنتشر يأكل من الداخل القوى

---

(١) « الرأسمالية ، الاشتراكية ، والديموقراطية » الترجمة

الايطالية — صفحة ١٣٢ .

(٢) المرجع السابق — صفحة ١٣٣ .

الحيوية للرأسمالية » ، ونتيجة لذلك يسجل النظام الرأسمالى اتجاها الى القضاء على نفسه ، ويتخذ هذا الميل فى أول الامر صورة ميل لتأخير التقدم « (١) ووصل شومبيتر الى أن هذه الحالة لا تمهد فقط الى القضاء على الرأسمالية ، بل تؤدى كذلك الى ميلاد حضارة اشتراكية . ( ... انهم جميعا يسرون فى هذا الاتجاه . فالعملية الرأسمالية لا تقضى فقط على أسس تكويناتها ، بل تخلق الظروف لظهور مجتمع آخر . واصطلاح « الهدم » قد لا يكون الاصطلاح الصحيح ولذلك يجب التكلم عن « التحول » . وهنا يوجد التشابه بين تحليل ماركس وتحليل شومبيتر : « ان نظرة ماركس من هذين الوجهين هى بلا شك نظرة صحيحة . ويمكننا أن نتفق معه فى ربط التحول الاجتماعى الخاص الذى يتحقق أمام أعيننا فى عملية اقتصادية حيث يعتبر هذا التحول أول عنصر فيها .. وفى النهاية لا يوجد خلاف كبير بين القول بأن انحدار الرأسمالية نتاج لنجاحها والقول بأنه نتاج لفشلها » . وكان شومبيتر على اقتناع تام بأنه لا توجد أسباب اقتصادية صرفة تمنع الرأسمالية من التقدم « خطوة أخرى على الطريق » .

وهنا يجب أن نقول بأن ماركس لا يرى — كما يعتقد

(١) المرجع السابق — صفحة ١٥١ .

شومبيتر — أن الرأسمالية سيقضى عليها لأسباب اقتصادية بحتة .  
فالتحول الثورى للنظام الرأسمالى القائم على الملكية طبقا للنظرية  
الماركسية يستبعد الحتمية القدرية التى تنسب خطأ الى نظرية  
التطور الرأسمالية لماركس . ويكفى للافتناع بذلك أن تفكر فى  
واقعة ان تطور الرأسمالية لا تعتبره النظرية الماركسية نتيجة  
أوتوماتيكية للتناقضات الموجودة فى « النظام البرجوازى للإنتاج ،  
ولكن كنتيجة للصراع الثورى التى تنظمه الطبقات العاملة المستغلة  
بواسطة رأس المال . وفكرة التدهور الأوتوماتيكي للرأسمالية  
يتعارض مع فكرة الانتقال من المجتمع الرأسمالى الى المجتمع  
« الاشتراكي » .

## ٤ - الرأسمالية المستغلة والنظريات الأخرى حول « الأشكال الجديدة للسوق » :

### الانتقال من رأسمالية المنافسة الى الرأسمالية الاحتكارية والنظريات الاقتصادية :

لقد أدت عملية تجميع وتركيز رأس المال ذاتها — التي سبق الكلام عنها في الفصل السابق والتي حققت في لحظة معينة تطور الرأسمالية — الى تحويل الرأسمالية الى نظام اقتصادي سيطرت عليه تركيزات ذات طبيعة احتكارية . وقد حدث هذا التحول من ظروف المنافسة البحتة ( في الواقع لم تتحقق المنافسة الحرة التي وصفت في الكتب ) الى ظروف الاحتكار في غالبية الدول الرأسمالية المتطورة في الفترة ما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . ولقد تمت عملية التحول هذه بشكل يتفق مع الظروف التاريخية والاقتصادية لكل دولة ، ولكنها أظهرت قدرا من الخصائص العامة الرئيسية المشتركة بين جميع هذه الدول بغض النظر عن شكل السلطة السياسية والسياسات الاقتصادية الخاصة المطبقة في كل منها . ولهذه الواقعة أهمية خاصة ليس فقط من وجهة نظر التاريخ الاقتصادي بل بالنسبة للتفسير



النظرى لظاهرة تشكيل الاحتكارات فى الاقتصاديات الرأسمالية .  
وهناك اختلاف أساسى حول هذه النقطة بين التفسير الذى أعطته  
النظرية الليبرالية ، وذلك المستمد من النظرية الماركسية . وترى  
النظرية الأولى أن وجود الاحتكارات مرتبط بصفة خاصة بالأشكال  
السياسية التى تتخذها هذه الدولة أو تلك فى التشريعات  
الاقتصادية — وهى اجراءات الحماية التى تهدف بصفة عامة الى  
حماية المجموعات الرأسمالية الكبيرة ( تبعاً لآراء كل من Hayek  
و Robbins و Rinaudi ) . أما الثانية فترى أن ظهور وتطور  
الاحتكارات الحديثة مرتبط مباشرة بانتشار وتقوية الميول الى  
تركيز رؤوس الأموال ومركزيتها والتى تؤدي الى تحالف ذى صبغة  
احتكارية وزيادة سلطة الرقابة على الانتاج وعلى الأسواق . وهذا  
الاختلاف فى التفسير له أهمية بالغة . فالنظرية « الليبرالية »  
Liberale التى كانت تؤسس تحليلها على النظريات الاستاتيكية  
للالنتاج الحدى لرأس المال لم تكن فى درجة تسمح لها باعطاء  
تفسير لتجميع رأس المال أو للقوانين التى تحكم العمليات الأساسية .  
( ولا يمكن مثلاً مواجهة هذه المشكلة اذا ما بدأنا من الافتراض  
الأساسى الخاص بهذه النظرية والمتعلق بالمعطيات المتزايدة بناء  
على « الكميات الحديدية » عند استخدام رؤوس الأموال ) .  
ولم تستطع هذه النظرية معالجة مشاكل تجميع رأس المال وتركيزه

بطريقة ديناميكية ، وهى المشاكل التى تنتج عنها الميول نحو تكوين المجموعات الاحتكارية ، التى تعتبر من خصائص الرأسمالية المعاصرة .

أما نقطة البداية عند النظرية الماركسية فانها تختلف اختلافا جذريا عن النظرية السابقة ، اذ انها تستخلص من مقدماتها ذاتها الخاصة بالتحليل الديناميكي لطريقة الانتاج البورجوازي والتطورات الأخيرة المتعلقة بالمرحلة الجديدة للتنمية الرأسمالية . لقد ظهرت فى عهد ماركس فقط الدلائل الأولى لعملية تحويل الرأسمالية المتنافسة الى رأسمالية احتكارية . ولهذا اقتصر ماركس فى كتاباته الاقتصادية الأخيرة فى مؤلفه رأس المال على الإشارة الى هذه الظاهرة والى بعض النتائج المحتملة لتطور النظام الاقتصادى . ولم يستطع ماركس دراسة تلك الظواهر التى طرأت بعد ذلك ، والتى تختلف اختلافا نوعيا عن الرأسمالية الاحتكارية . وعلى خلاف أنصار المذهب الليبرالى التقليديين ، نجد ان ماركس قد ألقى الضوء على الارتباطات الداخلية بين ما أطلق عليه التركيز Concentrazione والتمركز Centralizzazione لرؤوس الأموال وما يترتب على ذلك من ظهور أشكال احتكارية جديدة ، اعتبرها ماركس نتاجا للتطور اللاحق للنظام الاقتصادى ، وبمعنى آخر كنتيجة.

وتعبير عن فعل القوى الاقتصادية — الاجتماعية ذاتها التى تعمل  
فى داخل رأسمالية المنافسة (١) .

ولكن الغالبية العظمى من الاقتصاديين ذوى النزعة الليبرالية  
فى العشرين سنة الأولى من هذا القرن — عندما حلت المشروعات  
الصناعية الضخمة الحديثة محل الورش الحرفية التى توجد فى عهد  
سميث ، وكذلك عندما حلت شركات المساهمة الكبيرة وأشكال  
التضامن الصناعى « الكارتل » القوية محل المشروعات الصغيرة —  
ما زالوا يعتبرون حرية المنافسة كنظام اقتصادى « طبيعى » .  
حقيقة ان الاحتكارات قد اعتبرت شيئا « ضارا » وكعامل « هدم  
للشروة » ، الا أن تشكيلها لم يعتبر مرتبطا ارتباطا وثيقا بقوانين  
التنمية الرأسمالية ذاتها ، وأن ذلك كله يظل خارج كيانها النظرى .  
ولم يتعد كل من والراس وباريتو Baretto كثيرا عن التحليل  
الاحتكارى لكورنو Cournot الذى وجه اهتمامه بصفة خاصة  
الى تحديد ظروف التوازن الاستاتيكي فى سلوك الاحتكارى  
وأحل فرض الاحتكار محل المنافسة التامة . ومن مقارنة الحالتين  
أى حالة توازن الاحتكارى وحالة المنافسة التامة وصل الى نتيجة

---

(١) وجد هذا التحليل بصفة خاصة فى الكتاب الأول جزء  
٣ من مؤلف « رأس المال » ( الترجمة الإيطالية المذكورة ) وفى الكتاب  
الثالث .

مقتضاها أن الوصول الى أعلى ربح في ظروف الاحتكار يؤدي الى  
سعر للسلم يكون أعلى من السعر الذي يوجد في ظروف المنافسة  
مع تعادل الظروف الأخرى وكذلك الى نقص كمية المعروض . ومن  
هنا يظهر في الواقع التقدير السلبي لآثار الاحتكار على الاقتصاد .

الا أن تحليل مسألة تحديد السعر وكمية الانتاج في فرض  
الاحتكار كان معزولا كلية عن مجرى التطور الاقتصادي  
للرأسمالية . ففي السنوات العشر الأولى للقرن الحالى ظهرت  
تحالفات اقتصادية قوية — اتحادات نقابات ، تضامانات الكارتيل  
والترست ، شركات تمويل ، دخول كبير — كأشكال جديدة يسيطر  
عليها الرأسماليون الذين كانوا يتمتعون بقوة كبيرة وبصفة خاصة  
في القطاعات الرئيسية للاقتصاد ( الحديد والصلب — الكهرباء  
— الآلات — الكيمياء ... الخ ) . الا أن النظرية الاقتصادية  
التقليدية قد ظهرت في هذه الحقبة مغلقة على خططها القديمة التي  
يبدو فيها فرض المنافسة التامة مسيطرا بما ينتج عنه من سيطرة  
المستهلك و « حرياته » في الاختيار الاقتصادي .

وأبدت هذه النظرية بظنا شديدا في قبول الأشكال الانتاجية  
الجديدة والأسواق الجديدة التي بدأت تتدعم بصورة لا مثيل لها  
في الاقتصاديات الرأسمالية . ومن جهة أخرى قام بعض أتباع

النظريات ذات الاتجاه الماركسى بالكشف عن الرابطة بين الظواهر الجديدة للاحتكار — وبين الدينامية الداخلية للاقتصاد الرأسمالى ، اذ أنهم يرون ضرورة ربط هذه الظواهر بتحليل الدينامى الماركسى للعملية الاقتصادية . ونذكر هنا بصفة خاصة مساهمات كل من هيلفردينج R. Hilferding و لينين V.I. Lenin فى تحليل الرأسمالية الاحتكارية باعتبارها مرحلة جديدة مختلفة للتطور الرأسمالى قبل أن ينتقل الى تحليل ما يطلق عليه الأشكال الجديدة للسوق . وهكذا فاننا نرى قبل القيام بعملية التحليل أن نقوم بتقسيم ضرورى للرأسمالية الاحتكارية فى مجموعها أى باعتبارها ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية والتي لا يمكن النزول بها الى مجرد الأشكال التى تدرس سلوك أصحاب المشروعات الاحتكارية ( فى ظروف التوازن طويلة الأجل وقصيرها ) .

وهذه الطريقة فى معالجة الموضوع تبتعد عن الطريقة التقليدية التى تنظر الى الظاهرة الاحتكارية فى نطاق التطور التاريخى للنظام الاقتصادى وبذلك تعزل بعض جوانبها — مثل تحديد السعر والكمية المنتجة — فى المجال الشكلى البحت ، عند البحث عن ظروف التوازن . وهكذا يبدو من المناسب أولا دراسة الظاهرة فى عناصرها الدينامية والماركسكوية ثم بعد ذلك دراسة الجوانب

ذات الأهمية الكبيرة في التحليل الاستاتيكي للاقتصاد في معناه  
الميكروسكوبي .

### التحليل الاقتصادي - السياسي للرأسمالية الاحتكارية :

يقول المؤرخ الألماني هرمان ليفي Herman Levy أحد أوائل  
الباحثين في تطور الرأسمالية الصناعية الحديثة انه : « يبدو واضحا  
تأثير التركيز على نشأة الاحتكارات في الصناعات الكبيرة » (١) .

ان التغير العميق في الأسواق الذي حدث نتيجة للتقدم الكبير  
في وسائل النقل والاتصال قد جعل من السهل انتاج ونقل الأموال  
الصناعية الى مسافات بعيدة حتى تصل الى أسواق لم تكن مفتوحة  
من قبل . وقد أدى ذلك الى دفع الانتاج الى التركيز في نقاط معينة  
لامداد أسواق مجمعة . وقد أدت أسباب تتعلق بالقوة الاقتصادية  
والكفاية الفنية الى عمليات تكوين المشروعات الكبيرة المتحالفة  
وظهرت الاتحادات الاحتكارية — وهنا تكلم ليفي بصفة خاصة  
عن حالة انجولترا حيث كانت الضرائب التي تفرض للحماية  
الاقتصادية منخفضة عن مثيلاتها في الدول الأخرى — عندما  
تقلصت المشروعات المنافسة وبلغت حدا يمكن عده على  
الأصابع .

---

H. Levy = Monopole, Kartelle, und Trusts ; Jena 1909, (١)

وفي بداية عام ١٩٠٠ ظهر مؤلف الاقتصادى الانجليزى هوبسون J.A. Hobson الذى يحمل عنوان : « الامبريالية Imperialismo »<sup>(١)</sup> والذى جاء به وصف مفصل للخصائص الأساسية للرأسمالية الاحتكارية سواء من الجوانب الاقتصادية أو من الناحية السياسية . وقد قام هوبسون بشرح بعض الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد وشخصها فى مجال المنافسة بين الامبرياليات المختلفة « التى تتحرك كل منها فى سبيل رغباتها الأتانية للتوسع السياسى وتحقيق الأرباح التجارية » وكذلك فى « ظهور سيطرة المصالح المالية المتعلقة بسيطرة رؤوس الأموال على الأرباح التجارية » . ( صفحة ٣٢٤ ) . ونتيجة لذلك تعتبر ظاهرة تصدير رؤوس الأموال الى الخارج ذات أهمية حيوية لا مثيل لها بالنسبة للامبريالية . وقد ظهر كتاب هيلفردينج R. Hilferding وعنوانه « رأس المال الممول Capitale Finanziario » بعد ذلك بفترة وجيزة وبصفة خاصة فى عام ١٩١٠ بفينيا<sup>(٢)</sup> . وقد حاول هذا الباحث الماركسى النمساوى فى هذا الكتاب القيام بتحليل نظرى « للمرحلة الحديثة لتطور الرأسمالية » على أساس الخبرة الواسعة لألمانيا وللولايات المتحدة فى الفترة ما بين عام ١٨٩٠ والأعوام

J. Holson = Imperialism (A Study) Londra, 1902. (١)

R. Hilferding = Das Finanzkapital. (٢)

العشرة الأولى من ١٩٠٠ . وقد شرح بصورة خاصة العلاقات بين التركيز الصناعى والتركز البنكى *Concentrazione bancaria* بمعنى اندماج رأس المال الصناعى بالمشروعات الكبيرة مع رأس المال الذى يوجد فى البنوك ، كما أظهر سيطرة النوع الأول من رأس المال على النوع الثانى بعد أن عمم بعض الشئ الخصائص المتعلقة بالبنوك الألمانية المختلطة . ويزيد البنك من عملية الاحتكار الاقتصادى ويتمها عن طريق توسيع سيطرته ورقابته وزيادة علاقاته مع الصناعات الكبيرة . وهكذا توجد تلك الوحدة الشخصية الوثيقة التى تربط فى مجالس الادارات كبار الشخصيات فى البنوك وفى الصناعة فى جميع الدول الرأسمالية المتقدمة . ويعتبر هيلفردنج رأس المال الممول ذلك « المال الذى يخضع لرقابة البنوك والتى تستخدمه الصناعات ، وذلك لأن هناك عددا متزايدا من البنوك الكبيرة تقوم « بالرقابة على الانتاج الاجتماعى كله » . ( صفحة ٢٨٣ ) .

وقد قبل لينين جزئيا نظرية هيلفردنج ، وقام بنقد جزء منها فى كتابه « الامبريالية مرحلة قصوى للرأسمالية » الذى كتبه فى زيورخ عام ١٩١٦ فى خضم الحرب العالمية . ولم يقبل لينين كلية فكرة الرأسمال الممول لهيلفردنج حيث وجد فى هذه الفكرة اغفالا لأحد الوقائع الهامة وهى زيادة تركيز الانتاج ورأس المال بدرجة



تؤدي الى الاحتكار » . ويرى لينين ان الاحتكارات هي في المقام الاول نتيجة لتركز الانتاج وعلى هذا الأساس يحدث الاندماج بين رأس المال الصناعي ورأس المال البنكي « الذي يتلخص فيه — كما قال لينين — تاريخ تكوين رأس المال الممول ومضمون الفكرة المتعلقة به » . ويعتبر تصدير رؤوس الأموال الى الخارج ، والاتحاد الدولي لأقوى المجموعات الاحتكارية في الدول المختلفة ، وكذلك الصراع الدائم بين هؤلاء لتوزيع مناطق النفوذ والأسواق ومصادر المواد الأولية — حتى ينتهي هذا الصراع بالحروب الامبريالية — من العوامل الأخرى التي يتصف بها تحليل لينين للرأسمالية الاحتكارية ، معتبرة في مجموعها سواء من جوانبها الاقتصادية أو السياسية كمرحلة جديدة بالنسبة للرأسمالية التي تعتمد على المنافسة وبصفة خاصة المرحلة الأخيرة للرأسمالية التي لا يكون وراءها سوى التحول الثوري الى المجتمع الاشتراكي . وهكذا فان الامبريالية لدى لينين تمثل « عشية » الثورة الاشتراكية حيث تزيد حدة التناقضات البحتة لطريقة الانتاج الرأسمالية وتدفع حتى النهاية الخلاف والصراع بين القوى الانتاجية والعلاقات الاجتماعية للانتاج . « ... ولا يتقضى على الاحتكاريين بعد مرحلة المنافسة الحرة بل يتعايشون محدثين بذلك مجموعة من التناقضات

المفاجئة والمنازعات والخلافات . ان نظام الاحتكارات هو الانتقال من الرأسمالية الى نظام أعلى في الاقتصاد » <sup>(١)</sup> .

وقد قام لينين بدراسة أسباب وأشكال التنمية الاقتصادية قبل قيام أصحاب النظريات المعاصرة بدراسة مشاكل التنمية بفترة طويلة . وقام لينين كذلك بدراسة أسباب وأشكال التنمية غير المتوازنة للرأسمالية الاحتكارية وذلك سواء بالإشارة الى العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة أو بعدم التوازن الداخلى لكل دولة على حدة . وفي هذا يوجد — كما أوضحت الدراسات الحديثة <sup>(٢)</sup> — أحد معطيات التفكير الماركسى في تحليل العلاقات الاقتصادية بين الدول المتفاوتة من حيث درجة نموها الاقتصادي . وترجع المساهمة الكبرى من جانب النظرية الماركسية في اعطاء مفاهيم للرأسمالية الاحتكارية الى أن هذه النظرية قد قامت بدراسة أصول الرأسمالية الاحتكارية وتطورها على أساس تغيرات التكوين الاقتصادي ذاته والعلاقات الوظيفية *Relazioni Organiche* للظواهر التي أفسحت الطريق لهذه المرحلة الجديدة للتطور

---

I. Lenin — *L'imperialismo, fase suprema del capitalismo* (١)

Roma, Ediz. Rinascita 1956, p. 99-100.

Vittorio Marrama — *Saggio sullo sviluppo dei paesi arretrati*, (٢)

Torino Rinaudi 1958, p. 89-93.

الرأسمالى . ولم تحاول أية نظرية اقتصادية من تلك التى درست حتى الآن <sup>(١)</sup> القيام بتحليل عام للإمبريالية .

النظريات الاقتصادية عن الأشكال الجديدة للأسواق :

وأمام هذه التغيرات الواسعة النطاق مثل تلك التى تحققت فى الاقتصاد بفضل الاحتكارات ، كانت النظرية الاقتصادية — على النحو الذى سبق ذكره — بطيئة فى ملاءمة تكويناتها الفكرية بحقيقة الواقع الجديدة . وفى نفس الوقت زادت الشكوك والحيرة من جانب الاقتصاديين تجاه امكانية الأفكار العتيقة للمنافسة الحرة وقدرتها على مقاومة هذه الحقيقة الجديدة . ووصلت هذه الحالة الى درجة ظهر منها بوضوح الخلاف بين النظرية التقليدية والوقائع الاقتصادية الجديدة . الا أنه عند محاولة بذل الجهود لتقريب النظرية الاقتصادية من تلك الوقائع الجديدة ظهر عدم التطابق بين هذا التقارب الواقعى وامكانية الاحتفاظ بالوحدة الداخلية للنظرية نفسها . وكان الاقتصادى الايطالى بيرو سرافا *Piero Sraffa* هو الذى وجه أول انتقاد جذرى للنظرية التقليدية فى المنافسة وذلك فى مقال له ظهر عام ١٩٢٦ بعنوان : « قوانين الانتاجية فى

---

Antonio Pesanti = Lezioni di economia politica, Roma (١)

Ediz. Riuniti, 1959, p. 241-44.

نظام المنافسة» (١) . وعلى عكس الرأى الذى كان سائدا والقائل بأن عدم انتظام الأسواق يرجع الى الصدمات Attritti « التى تعطل أو تغير بصورة طفيفة آثار القوى العاملة فى المنافسة التى تنتهى موضوعيا — فى تحليل أخير لها — باتخاذ موقفه المبالغته » ، نجد أن سرافا قد أشار : « الى أن كثيرا من العوائق التى تحطم فى الواقع وحدة السوق — وهى الوحدة التى تعتبر شرطا أساسيا للمنافسة — ليس لها طبيعة ( الصدمات ) Attritti بل هى فى ذاتها قوى عاملة نشيطة تنتج آثارا دائمة وغالبا ما تكونه آثارا متراكمة » (٢) .

وقد أشار سرافا فى النقطتين التاليتين الى الخلاف الراديكالى بين نظرية المنافسة السائدة وبين الحقيقة الواقعة حيث قال :

« أولا : توجد الفكرة القائلة بأن المنتج الذى يوجد فى مجال المنافسة لا يستطيع بحرية التأثير على سعر السوق وبذلك يمكن اعتباره كعنصر ثابت مهما كانت كمية السلع التى يلقى بها الى

---

(١) هذا هو النص الايطالى للمقال الذى نشر باللغة الانجليزية فى صحيفة Economic Journal فى ديسمبر ١٩٢٦ ، وورد فى الجزء الرابع من « السلسلة الجديدة للاقتصاديين » التى نشرت عن دار النشر UTET الايطالية .

(٢) Piero Sraffa, art. cit., p. 597.

السوق شخصيا ، ثانيا : توجد تلك الفكرة القائلة بأن كل منتج في مجال المنافسة يجب أن ينتج بصورة عادية في ظروف الاثمان الفردية المتزايدة » . ان الطريقة التي تتفق مع الحقيقة الواقعة والتي يجب وضعها في الاعتبار عند معالجة هذه المسألة هي الاهتمام بالظروف المجردة التي تعمل وتوجد بها الغالبية الكبرى من الشركات والتي لا يوجد حد الانتاج فيها عند الظروف الانتاجية الداخلية والتي لا تسمح بزيادة الانتاج دون زيادة النفقة <sup>(١)</sup> . ان صعوبة التوسع الانتاجي للشركة الواحدة لا توجد في نفقة الانتاج التي قد تبدو كذلك متناقصة ، ولكن تتمثل الصعوبة في رؤية كمية كبيرة من السلع بدون تخفيض لأسعارها . ونظرا لضرورة تخفيض الأسعار لا مكان بيع كمية كبيرة من المنتجات فان السعر لا يبدو كيان ثابت أو معطية dato للشركة الواحدة بل يتناقص السعر بقدر زيادة الكمية المباعة . اذن يعود للظهور بالنسبة لكل شركة ذلك الخط البياني المتناقص للطلب الذي يربط الأسعار بكميات الطلب المختلفة . ويعنى ذلك اهتزاز فرض وحدة السوق التي تتأسس عليه نظرية المنافسة ذلك لأن كل شركة يجب عليها أن تمثل يسوقها الخاص التي تحاول فيه التوسع بكافة الطرق ( الاعلان ،

(١) انظر كذلك في هذا الشأن : Volrico Travegliani = Punzi

controverti della teoria del costo crescente, Roma 1933.

التسهيلات التي تعطى للزبائن ... الخ ) وبذلك تزيد الرغبة التي توجد في السوق للشراء . ويعنى ذلك أيضا أنه لا يمكن اعتبار المشتري في حالة عدم اهتمام بالحصول على السلع من شركة أو أخرى ، وهكذا فإن الثقة في منتجات شركة معينة والمفاضلة الشخصية والاعتماد على سلع معينة ، والقرب من محل الشراء ... الخ تحطم السوق « العام » وتفتت إلى عديد من الأسواق بقدر عدد الشركات . وتظل المنافسة بين الشركات قائمة وتحل منتجات كل منها في الواقع محل الأخرى بقدر معين . ولكن الأمر هنا يختلف كل الاختلاف عن المنافسة الحرة الكاملة التي تفترضها النظرية التقليدية مثل نظرية مارشال التي وجه سارفا لها النقد بصفة خاصة .

وكان تأثير هذا النقد الموجه نحو البحث عن أشكال جديدة للسوق واضح المدى ، فقد أفسحت هذه الانتقادات الطريق في الواقع إلى الدراسات التي قام بها الاقتصادي الانجليزي روبنسون J. Robinson على « المنافسة الكاملة *Concorrenza perfetta* » وكذلك الدراسات على « المنافسة الاحتكارية *C.monopolistica* » التي قام بها الاقتصادي الأمريكي شامبرلين E. chamberlin <sup>(١)</sup> .

J. Robinson = *Economics of imperfect competition*, Londra (١)  
1933. E.A Chamberlin = *The theory of monopolistic competition*,  
Cambridge, Mass. 1933.

وهي الدراسات التي قام بها كل من هذين العالمين بصورة مستقلة ولكنها انصبت على موضوع واحد كان الفضل لسارفا بتوجيه الأنظار اليه . وفي الواقع قام روبنسون في تحليله بدراسة أسباب وآثار « عدم تكامل السوق » . ان صنف بعض المنتجات المسجلة ، والتسهيلات التي تعطى من البائعين وكذلك الاعلان والقرب من مكان البيع — تحدد « تمسك » مجموعة معينة من المشتريين لمنتجات شركة معينة وذلك بحيث يحصل زبائن هذه الشركة على سلعها ليس فقط اعتبارا لأسعارها ولكن بسبب البواعث التي سبق ذكرها . وهذا التفضيل من جانب المشتريين لشركة عن أخرى هو الباعث السائد الذي يوجد في تحليل شامبرلين الذي ركز تحليله على ما يطلق عليه « الانتاج الفارق » *differenziazione del prodotto* الذي يرجع الى النوع المختلف للانتاج أو التعبئة الفارقة أو لماركة انتاج معينة أو لحسن أخلاق الباعة . وقد تكون هذه الفوارق بين أنواع المنتجات المتماثلة حقيقية أو ظنية ، ولكن تقسيم السوق يعطى نمطا من المنافسة يختلف عن ذلك النمط من المنافسة الذي تفترضه السوق الكاملة وذلك لأن في هذا النمط الأول توجد عوامل احتكارية ترجع الى الأسواق الخاصة لكل شركة على حدة . وهكذا فان الشكل الذي تمثله هذه الحالة لا يمكن اعتباره منافسة حرة كاملة ولا احتكارا صرفا ، فهو يوجد في مركز وسط

بين المحورين السابقين : فللمنافسة توجد ولكنها منافسة احتكارية . ولا تتعلق المنافسة بالسعر وحده بل بالنوع المختلف للمنتجات التي تستبدل فيما بينها . ونتيجة لذلك حلت مجموع الشركات ذات الانتاج المتماثل محل مجموعة "gruppo" الشركات التي تنتج سلعاً ذات نوع "qualità" مختلف ، حيث يعتبر السعر بالنسبة لكل منها ذا وظيفة متناقصة للكميات المباعة . وبذلك يظهر الشكل التحليلي لتوازن الشركة مشابهاً لشكل الاحتكار ، بينما يختلف تمثيل توازن « المجموعة » للشركات المتنافسة عن ذلك الذى تعطيه نظرية المنافسة الكاملة للصناعة حيث ان الشركات التي توجد في المنافسة الاحتكارية تنتج كمية أقل بنقطة متوسطة لا تعتبر خدماً أدنى لها وذلك مع اختلاف الظروف المفروضة للصناعة ( والتي تنتج فيها كل شركة بأقل نفقة موحدة ) .

إلا أن هذه النظرية لم تكن كافية في كثير من الوجوه وذلك على النحو الذى أظهرته الانتقادات المعاصرة . وعلى أية حال ليس من السهل الوصول على أساسها الى تحديد شكل للتوازن بالنسبة للشركات التي توجد في نظام المنافسة الاحتكارية . وعدم التحديد هذا يبطل شكل التحليل الذى تؤسس عليه النظريات الجديدة في أشكال السوق حيث انه من الصعب أن نستنتج منها تأكيدات عامة عن السعر الذى قد يكون مختلفاً من شركة لأخرى . وبهذه



الطريقة ينتهى الأمر الى اعتبار هذا التحليل وسيلة لتحديد كل الظروف الخاصة التى توجد فيها كل شركة .

وقد وجهت الانتقادات كذلك الى الخط البياني للطلب ذاته الذى توجد أمامه كل شركة على حدة حتى وصل الأمر الى الشك فى صلاحية البناء النظرى الخاص بنظرية الاحتكار هذه . وليس من المشروع افتراض أن كل شركة توجد فى درجة تسمح لها مقدما بمعرفة قائمة الطلب أو ما ستكون عليه الكمية المباعة بالمطابقة مع أى سعر محتمل تبعا لما يمثل الخط البياني للطلب .

ومن الواضح من جهة أخرى أنه اذا ما أُعتبر ذلك إحدى دعائم بناء نظرية الاحتكار فإن القليل هو الذى سيبقى من هذا البناء . ولهذه الاعتبارات جميعها لا يبدو فى الامكان اعتبار نظرية المنافسة الاحتكارية الحالية نظرية كافية (١) .

وتثور مشكلة أخرى تختلف عن تلك التى تتعلق بحالة كثير من الشركات الصغيرة المتنافسة فيما بينها ، التى تتمتع بقوة خاصة

---

(١) انظر فى هذا الشأن : Claudio Napoleoni = Il pensiero

economico del 1900, Torino, ERI, 1961, p. 57-61.

ويمكن الاعتماد بهذا المؤلف أيضا فى معالجة ومناقشة بعض المسائل الأخرى . ولكن التفسير الذى أعطى هنا يختلف كل الاختلاف .

في السوق — عندما نضع في الاعتبار حالة مجموعة صغيرة من المشروعات ذات درجة عالية من التركيز ، والتي تسيطر على الانتاج كله أو الجزء الأكبر منه : وهذه الحالة هي التي تقابلها عادة ولها أهمية اقتصادية كبيرة ( وكذلك أهمية اجتماعية وسياسية ) في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة — ويتعلق الأمر بظاهرة تطلق عليها النظرية الاقتصادية اسم « السيطرة الاحتكارية Oligopolio » والتي اعتبرها بعض الاقتصاديين <sup>(١)</sup> بحق محاولة مباشرة للاقترب من حقيقة المشروعات الكبيرة الحالية ذات التركيز العالي وبصفة خاصة في المجال الصناعي .

فعندما تسيطر وحدات صغيرة ذات أحجام ضخمة على السوق بأكمله — وهو ما يحدث كثيرا في الوقت الحاضر — فستكون هناك فرصة كبيرة لفهم تكوين دينامية الرأسمالية المعاصرة على النحو الذي أظهره التحليل الماركسي ( والذي أشرنا إليه فيما سبق ) .

وقد درست نظريات « السيطرة الاحتكارية » بصفة خاصة « سلوك » هذه التجمعات الصغيرة للشركات الكبيرة التي تسيطر على الأسواق . وبينما نجد أنه في حالة المنافسة الاحتكارية التي

(١) يرجع بصفة خاصة الى : P. Sylos Labini = oligopolio & Progresso tecnico, Milano, Giuffré 1957.

درسناها منذ قليل أن كل شركة لا تتأثر كثيرا بسلوك الشركات الأخرى وتحدد السعر والكمية المباعة تبعا لخط بياني « مفترض » للطلب ، نجد أنه في حالة المنافسة للسيطرة الاحتكارية يجب أن يضع المشروع في اعتباره الرجوع المحتملة للمشروعات الأخرى على سلوكه . فماذا ستفعل المشروعات الأخرى إذا ما قامت إحداها برفع أو خفض السعر ؟ وكيف سيكون رد فعل هذه الشركة على السلوك المحتمل للشركات الأخرى ؟

وقد قام بعض الاقتصاديين بدراسة هذه المسألة بطريقة تشابه دراسة تحركات لاعبي الشطرنج ، ولهذا قاموا بصياغة جداول لا نهاية لها للسلوك بحيث ظهرت النظرية بشكل جميل لكنه خال من التفسير الواقعي المقنع لحقيقة الظاهرة في جميع فروضها الاقتصادية والاجتماعية <sup>(١)</sup> . ولا يمكن القول كذلك بالنسبة لهذه النظرية ان النتائج التي جاءت بها كانت كافية فقد ظهر أن الحلول التي نادت بها ليس لها نهاية . ويبدو ذلك مثلاً في حالة ما إذا ووجهت صناعة كبيرة وبقابة كبيرة للعمال ( أى في حالة الاحتكار الثنائي ) . كل ما يمكن قوله منطقياً هو أن الحل يبدو لا نهاية له خلال نطاق معين ، بينما نجد أن علاقات القوة للأطراف المتنازعة

---

(١) المرجع السابق صفحة ٤٢ - ٤٣ .

أو التفاهم المحتمل هو الذى يحدد فى الواقع المجرّد نتيجة واحدة  
محتملة .

ويبدو اذن أن النظريات الحديثة عن « الأشكال الجديدة  
للسوق » قد قابلت صعوبات جمّة لا يمكن اجتيازها بحيث  
لا تستطيع تحقيق الوحدة الداخلية لبنائها عند اقترابها واقعيّا  
من الظواهر الاقتصادية والتي تتصف بها التكوينات فى العالم  
الاقتصادى المعاصر .

٥ - نظرية ج.م. كينز والسياسة الكينزية :

نقد النظرية التقليدية و خلاصة النظرية الجديدة :

أدت الاضطرابات الخطيرة التى أصابت الاقتصاديات الرأسمالية فى عام ١٩٣٠ — وذلك ابتداء من الأزمة الضخمة التى حدثت فى عام ١٩٢٩ والتى تلتها حالة ركود طويل الأمد واسع النطاق — الى حث العاملين فى مجال الفكر الاقتصادى لاعادة تقييم النظرية التقليدية التى لم يصبح فى الامكان أن يوجد فى رحابها تفسير للطواهر التى تثير القلق والمتعلقة بعدم كفاية استخدام القوى الانتاجية وبصفة خاصة قوة العمل . وقد تعارضت ظاهرة البطالة الجماعية التى سجلت على مستويات مرتفعة طوال فترة الركود السابق ذكرها ، مع افتراضات الفكرة التخريرية التى مقتضاها أنه يمكن بواسطة معاملة القوى الحرة للسوق الوصول فى نفس الوقت الى حالة استخدام تام لما يطلق عليه عوامل الانتاج . وفى الواقع لم يكن من المستطاع تفسير أسباب ظاهرة البطالة على أساس الفروض التى قبلت من الجميع والخاصة بصلابة الأسعار وبمعدل الفائدة التى تمنع الوصول الى حالة الاستخدام الكامل لجميع المصادر المتوفرة فى النظام الاقتصادى . وهذه الفروض

— مع الافتراضات الأخرى التى كانت النظرية التقليدية تعتمد عليها فى تفسير الاضطرابات المؤقتة للتوازن الاقتصادى — قد ظهرت جليا معارضة ومخالفة لحقيقة الوقائع .

وفى هذه الفترة استطاع ج . م . كينز صياغة نظرية تختلف عن تلك التى كانت محلا للقبول بصفة رسمية . وهى النظرية التى شرحها الاقتصادى الانجليزى فى كتابه عام ١٩٣٦ الذى كان بعنوان : « النظرية العامة للعمل والفائدة والنقد » <sup>(١)</sup> . ويرجع النجاح الذى حققته هذه النظرية حتى بعد الأعوام اللاحقة للحرب العالمية الثانية سواء فى مجال النظرية الاقتصادية أو فى مجال السياسة الاقتصادية للدول الأكثر تطورا فى الصناعة ، الى قيامها بدراسة وصفية وتقديرية فى نفس الوقت حتى ان البعض اعتبرها « ثورة » فى الفكر الاقتصادى .

وكانت نقطة البداية فى تحليل كينز — الهادفة الى البحث عما يحدد العمالة الفعلية للوسائل المتوفرة فى الاقتصاد — تتكون من النقد الذى وجهه الى النظرية التقليدية التى تسبغ على قوى

---

J. M. Keynes = The General Theory of Employment Interest, (١)  
and money, London.

والترجمة الايطالية هى بعنوان :

Occupazione, interesse e moneta, teoria generale, Torino, UTET.

السوق القدرة على اشباع العمالة الكاملة بصورة آلية . ان الجمود الذى يعترى الأجور كسبب للبطالة قد اعتبر فرضا لا يتفق مع الواقع : اذ « ليس من الأمور المشجعة للغاية تعزيد أن البطالة التى سجلت بالولايات المتحدة فى عام ١٩٣٢ ترجع الى رفض العمال المصمم عليه قبول تخفيض أجورهم النقدية ، أو ترجع الى تصميم العمال على الحصول على أجر حقيقى أعلى من ذلك الأجر الذى تسمح بتوفيره الآلية الاقتصادية » <sup>(١)</sup> . وكما سبق أن ذكرنا أن النظرية الحديثة للتوزيع كانت تفترض أن من صالح أصحاب المشروع الذين يوجدون فى ظروف المنافسة التامة ، زيادة حجم العمالة حتى لا يتعدى الأجر المدفوع للعمال القيمة الانتاجية الحديثة للعمل . وهكذا اذا لم تتعد نفقة الوحدة الاضافية للعمل قيمة انتاجها فان العمالة يمكن لها أن تزيد حتى تستغرق جميع قوى العمل المتوفرة . وهكذا نسبت البطالة الى التجمد الطارئ للأسعار ( أو معدل الفائدة ) .

ولا يتعلق الأمر بواقعة أن عوامل الانتاج المعطلة لا تقبل مقابلا يتفق مع انتاجها الحدى على النحو الذى قالت به النظرية « التقليدية الحديثة » . فالبطالة « الاضطرارية » لا يمكن تفسيرها

---

(١) المرجع السابق : الترجمة الإيطالية صفحة ٩ .

بأية حالة من الأحوال على أساس افتراضات هذه النظرية . وقد قام كينز من جهة أخرى بنقد الفكرة القائلة بأن العرض يخلق الطلب والتي ارتبطت بصفة خاصة باسم العالم الاقتصادى الفرنسى J.B. Say . ويمكن عرض هذه النظرية على غرار ذلك العرض الذى قدمه J.S. Miel : تتكون الوسائل التى توجد لدى الفرد لكى يدفعها مقابلًا لمنتجات الآخرين من مجرد المنتجات التى يمتلكها هو . ان جميع الباعة هم بالضرورة فى نفس الوقت مشتررون . وهكذا فان القيمة الاجمالية للسلع المطلوبة فى السوق لا يمكن لها أن تكون أقل من قيمة الكمية المعروضة . وقد افترضت هذه النظرية علاوة على ذلك أن الامتناع عن الاستهلاك يتفق بالضرورة مع استثمار تلك الوسائل ( رأس المال والعمل ) التى لم تخصص للاستهلاك . وهكذا فان قانون العرض « لساى » ينص على أن قيمة الكمية المعروضة من السلع فى السوق تتفق مع القيمة المساوية لكمية الطلب مهما كان مستوى الانتاج والعمالة وذلك لأن الدخل كله قد أنفق فى الحصول على الأموال المنتجة . ويتساوى ذلك القول مع رأى الذى يؤكد بأنه لا توجد أية عقبة فى طريق العمالة الكاملة على الأقل فى الأحوال العامة ( أى بغض النظر عن احتمال وجود مظاهر فائض الانتاج العرضية ) .

ولقد ناضل كينز من أجل صلاحية هذا القانون الذى يربط



بين وظيفة الطلب ووظيفة العرض الكلى ، وأشار الى جوهر نظريته على النحو التالى . عند افتراض حالة معينة بالنسبة للموائيل الفنية وأدوات الانتاج وثفقاته نجد أن الدخل ( سواء أكان تقديا أم حقيقيا ) يعتمد على حجم العمالة ، فكلما زادت العمالة زاد الدخل الحقيقى الاجمالى . ان العلاقة بين دخل الجماعة والنفقات التى تصرفها فى الاستهلاك تعتمد على «الخصائص السيكولوجية» للجماعة ذاتها — وهو ما سماه « الميل الى الاستهلاك » وهكذا فان الاستهلاك سيعتمد على مستوى الدخل الكلى وبالتالى على مستوى العمالة . وعندما يزيد الدخل الحقيقى الاجمالى فان سيكولوجية الجماعة ستصل الى درجة تكون فيها الزيادة المقابلة للاستهلاك أقل نسبيا من زيادة الدخل ( أى لن يزيد الدخل ) . ان أصحاب المشروع سيحل بهم الخسارة اذا ما صار من المحتم استخدام العمالة ( المقابلة لزيادة الانتاج ) كلها لسد حاجات الطلب من أجل الاستهلاك المباشر . ومن الضرورى لكى يمكن الاحتفاظ بحجم معين للعمالة أن تجرى استثمارات بصورة كافية تسمح بامتصاص الزائد من الانتاج الكلى الذى تقرر الجماعة استهلاكه فى هذا المستوى المعين من العمالة . واذا ما قلت كمية الاستثمارات هذه فان ما يحصل عليه أصحاب المشروع سيكون منخفضا عن المستوى الضرورى لحثهم على عرض هذا الحجم المعين من العمالة .

ونظرا لاستعداد الجماعة للاستهلاك فان مستوى توازن العمالة سيعتمد على كمية الاستثمارات الجارية ، بينما ستعتمد كمية الاستثمارات هذه بدورها على ما اذا كان من المناسب القيام بالاستثمار . وسيظهر بعد ذلك أن الحافز الى الاستثمار سيكون فعلا حتى تكون « الكفاية الحدية لرأس المال » ( أو معدل الربح المنتظر ) مساويا أو أعلى من معدل الفائدة . وبمعنى آخر ستزيد كمية الاستثمار حتى الدرجة التي تكون فيها ذات فائدة لأصحاب رؤوس الأموال .

وسيكون هناك مستوى معين من العمالة نظرا لوجود نسبة الدخل المخصصة للاستهلاك وتلك المخصصة للاستثمارات الجديدة . ولكن لا يوجد هناك أى سبب يؤدي الى الاعتقاد بأن هذا المستوى يساوى مستوى العمالة الكاملة . وبذلك يمكن اعتبار الطلب الاجمالى الفعلى أقل من العرض الاجمالى ما عدا الحالة التي تصل فيها الاستثمارات الى تغطية الفرق بين الدخل للعمالة الكاملة وبين الاستهلاك . ويظهر هذا النقص فى الطلب الفعلى بالنسبة للانتاج على شكل ميل — فى الدول الرأسمالية الأكثر تطورا — تبدو فيه زيادة الدخل غير متناسبة مع زيادة الاستهلاك ، ولا تغطى الاستثمارات زيادة الانتاج على الاستهلاك . ولا يعنى تراكم الادخار — منذ اللحظة

التي لا يتفق فيها مع الاستثمار المتساوي في القيمة — عند كينز ، انه ضمان لعملية تجميع رأس المال الى مستوى العمالة الكاملة . بل على العكس يكون زيادة الادخار بالنسبة للاستثمار سببا لبطء النشاط الاقتصادي والركود الاقتصادي في الدول ذات المستويات المرتفعة من الدخل .

واذا لم يكن الطلب الفعلى في درجة تسمح له بامتصاص الانتاج الكلى فان حجم العمالة سيكون أقل من العمالة الكاملة . ويعتمد عدد العمال الذين يقرر أصحاب المشروع تشغيلهم على عاملين : النفقة المنتظرة في الاستهلاك ، والقدر الذى ينتظر تخصيصه من الجماعة للاستثمارات الجديدة . وهاتين الكميتين هما في الواقع ما يسميهما كينز « الطلب الفعلى » . اذن فقدر العمالة في ظروف التوازن يعتمد عند كينز على : ( أ ) « الميل الى الاستهلاك » (ب) وظيفة العرض الاجمالى وبمعنى آخر ما ينتظر أن يرضى أصحاب المشروعات لعرض ذلك القدر من العمالة . (ج) وأخيرا على حجم الاستثمار . وسيكون هناك مستوى وحيد للعمالة في حالة التوازن وهو ذلك الذى يكون فيه محصول العرض الاجمالى مساويا لمحصول الطلب الاجمالى ، وذلك نظرا للعلاقات الوظيفية التى تربط القيمة المختلفة للعرض الاجمالى مع حجم العمالة المفترض المقابل من جهة ، والعلاقات التى تربط القيم المختلفة

للطلب الاجمالى ( أو ما ينتظره أصحاب المشروع من فائدة ) بمستويات العمالة المقابلة من جهة أخرى . ويوجد فى هذا المستوى — الذى هو مستوى الطلب الفعلى — كمية محددة من العمل يمكن سدها بأكبر قدر من الانتاجية الذى ينتظره أصحاب المشروع . وهذا هو جوهر النظرية العامة للعمالة عند كينز .

**معدل الفائدة والادخار والاستثمار :**

هناك بعض النقاط الهامة التى يجب علينا أن نذكرها فى هذا المجال . لقد رأينا كيف أن مستوى العمالة يعتمد على العلاقات التى تربط بين قيمة العرض الاجمالى والطلب الاجمالى وبين مستويات العمالة . ورأينا كذلك الاختلاف بين الدخل للعمالة الكاملة ونفقة الجماعة فى الاستهلاك ، الأمر الذى ينتج حالة من الركود فى العمالة التى يحاول كينز تفسيرها بواسطة نظامه فى التوازن الذى يتعارض مع أفكار المدرسة التقليدية . ويبقى الآن أن نوضح العلاقات بين الدخل والاستثمار وتحديد معدل الفائدة فى نظرية كينز . ان التحليل هنا كذلك يكون على أساس توجيه النقد العنيف للنظرية السابقة . ان من افتراضات المدرسة التقليدية التى ترتبط مع قانون Say السابق ذكره واقعة ان حركات الادخار والاستثمار تعتبر منظمات لمعدل الفائدة بصورة تجعل من السهل الوصول الى توازن بين التوسع فى هذين المجالين . وقد أسس

هذا الافتراض على أن أفعال الاستثمار لها حساسية كبيرة تجاه تغيرات معدل الفائدة ، وهى التغيرات التى يجب أن يوضعها أصحاب المشروع فى الاعتبار عند اتخاذهم قرار استخدام رؤوس الأموال التى لديهم . فإذا كان المحصول الذى ينتظره أصحاب المشروع أعلى من معدل الفائدة الجارى فانهم يعملون على رفعه حتى النقطة التى يكون فيها معدل العائد عليهم مساويا لمعدل الفائدة . وكانت النظرية السائدة رسميا فى الفترة التى كتب فيها كينز نظريته العامة تفترض أن للاستثمار حساسية تجاه تغيرات معدل الفائدة ، وبالتالى يكون فى الامكان دائما الوصول بالاستثمار الى مساواة للادخار عن طريق حركة معدل الفائدة . وبمعنى آخر كانت العلاقات بين الاستثمار ومعدل الفائدة قد افترضت على النحو السابق بحيث اذا ما نقص معدل الفائدة زاد الاستثمار والعكس صحيح . بينما افترضت العلاقة بين الادخار ومعدل الفائدة بحيث اذا ما زاد معدل الفائدة زاد الادخار الموجود .

ومن القيام بعملية الاتساق بين هاتين العلاقتين حصلت النظرية التقليدية على المبدأ القائل بأنه يمكن الوصول الى التوازن بين الاستثمار والادخار فى نظام اقتصادى يعتمد على المنافسة وذلك لأن آلية السوق تولد ميلا للوصول الى هذا التوازن طالما كان

الادخار والاستثمار ليسا في حالة متساوية . وهكذا يكون لمعدل الفائدة وظيفة تنظيمية للتوازن اذ يكفي مثلاً نقص معدل الفائدة ما دام الاستثمار أقل من الادخار حتى يحث مقاولى المشروعات على القيام باستثمارات جديدة والعكس صحيح . وهذا الفرض كما سبق أن رأينا هو جزء لا يتجزأ من النظرية التى سبق ذكرها والتى كانت تفترض أن قوى السوق فى درجة تسمح لها بتحديد المساواة بين قيمة الأموال المنتجة وقيمة الأموال المطلوبة فى مجموع النظام الاقتصادى . وكان قد كينز فى هذا المجال يعتبر تطوراً أساسياً فى النظرية التى نادى بها . فالاستهلاك بالنسبة للخصائص السيكولوجية للجماعة يزيد بصورة أقل نسبياً فى مواجهة زيادة الدخل ، وقد وصف الاختلاف بين الدخل والاستهلاك على أنه ادخار . ولكن اذا لم يكن الاستثمار قد بلغ درجة تغطى هذا الاختلاف — أى يمكن له امتصاص كل الادخار الذى يوجد فى النظام الاقتصادى — فلن يكون هناك توازن بين الادخار والاستثمار على مستوى العمالة الكاملة . واذا لم يظهر الاستثمار — على النحو الذى ذكره كينز — حساسية لمحركات معدل الفائدة بل يظل جامداً تجاه هذا الأخير ، فلن تتطابق زيادة الاستثمارات مع معدل الربح المنخفض للغاية — وذلك بكمية كافية لضمان مستوى العمالة الكاملة .

ويعتمد في الواقع الطلب للاستثمارات على ما يُستَظَر من ربح ، ويمكن أن تكون الاستثمارات المربحة أقل من الكمية الواجبة لامتناع المجموع الكلي للاذخار . وبهذا النقد كان كينز يرمى الى هدم البناء الذي قالت به النظرية التقليدية على أساس أنه آلية منظمة تعمل مؤقتا — مع بعض الآليات الأخرى — على تحديد حالة العمالة الكاملة . أما بالنسبة للربح فقد كان كينز يرى أنه يتعلق أساسا بظاهرة ذات صبغة تهديدية *Monitario* وهو الربح الذي عرفه كينز بأنه المكافأة التي بسببها يُتَنَازَل عن السيولة . وبمعنى آخر كان كينز يعتقد أن هناك سببين لتفضيل البعض الاحتفاظ بشكل سائل لجزء من الدخل : هما الحاجة الى النقود للقيام بعمليات التبادل ، وكذلك امكان ايجاد اعتمادات سائلة لقضاء الحاجات الطارئة أو للقيام بنشاط المضاربة (في أسواق الأوراق المالية ) . وفي هذا المعنى يعتبر كينز الفائدة كتعويض أو مكافأة للتنازل عن السيولة . اذن كلما كان معدل الفائدة أكثر انخفاضا كلما كان الميل للاحتفاظ باعتمادات سائلة ( وبصفة خاصة لسبب المضاربة ) مرتفعاً . وهكذا تعتمد كمية النقود المطلوبة على معدل الفائدة وعلى مستوى الدخل ، بينما يفترض تثبيت كمية النقود المتداولة بواسطة السلطات المالية على مستوى معين . وكانت هذه العلاقات كافية في نظرية كينز لتحديد معدل التوازن وفي نفس

الوقت لتحديد مستوى الدخل والعمالة التى تضمن المساواة بين الطلب والعرض للنقد وبين الاستثمار والادخار <sup>(١)</sup> .

وهكذا تبدو أجزاء النموذج النظرى لكينز مرتبطة احداها بالآخرى ارتباطا وثيقا ، وتظهر مجموعها كنظرية بديلة للنظرية التقليدية وفى نفس الوقت قد لفكرة الحرية التى لم تستطع اعطاء تفسير نظرى لظواهر عدم استخدام العمل وكذلك عدم استخدام أدوات الانتاج فى الاقتصاديات الحديثة الأكثر تطورا .

### السياسة الكينزية :

يبدو من التلخيص السريع لجوهر نظرية كينز أنها تحتوى على أهداف ذات علاقة وطيدة بالمشاكل العملية ، وأن الاقتراحات التى يقول بها المؤلف بالنسبة للسياسة الاقتصادية هى فى ذاتها جزء لا يتجزأ من تفكيره . ويبدو ذلك واضحا عندما نضع فى الاعتبار النتائج التى تخلص من تحليله وتقدمه للنظريات السابقة بالنسبة للواقع المجرد لاجراءات السياسة الاقتصادية . فالذى يطلق عليه سياسة « تعضيد الطلب الفعلى » هى فى الواقع على علاقة مباشرة بتحليله وتقدمه للنظرية التحررية ( الليبرالية ) وبالتالي لانتجاهات.

(١) انظر الشرح الوافى لهذه النظريات المقترن بالجداول.

الاحصائية والرسوم البيانية فى :

D. Dillard — The Economics of J.M. Keynes, New York 1948.



السياسة الاقتصادية التي كانت سائدة حتى عصر الأزمة الكبرى .  
فإذا لم تكن قوى السوق في درجة تسمح لها بتغليب ميل العمالة  
لجميع المصادر المتوفرة — نظرا لعدم وجود آلية أوتوماتيكية  
للسوق لها القدرة على افساح المجال لهذا الميل — فمن الطبيعي  
والمنطقي أن يكون من الضروري حدوث تدخلات أجنبية خارجية  
توجد تحركات مكملة تسمى الى تحقيق التوازن في العملية الكاملة  
التي لا يمكن ضمانها في السوق . وكان يدور في خلد كينز حينذاك  
الاضطرابات التي أصابت بقوة كبيرة الاقتصاديات الرأسمالية  
الأكثر تطورا في فترة الأزمة والكساد كما أنه يرجع الى هذه  
الحالة في صياغة جهازه التحليلي للنظرية .

ولهذا اعتبر هذه التدخلات الخارجية وظيفة مضادة للكساد ،  
أي تدخلات صالحة لسد الفراغات وعدم الكفاية في القوى المؤقتة  
للسوق وبالتالي للمشروعات الخاصة . ومن هنا يأتي تدخل الدولة  
الذي اعتبره كينز أداة يمكن بواسطتها سد النقص وعدم الكفاية  
وكذلك لاعطاء قوة وحيوية لوظيفة النظام الاقتصادي . ونجد أن  
سيكلولوجية الجماعة — تبعا لكينز — في الاقتصاديات الرأسمالية  
الأكثر تطورا تصل الى درجة لا يستطيع معها الاستهلاك الزائد  
الوصول الى مستوى الدخل بحيث يكون من المحتمل أن تحدث  
زيادة في الميل الى الاستهلاك بصورة كافية لرفع مستوى العمالة .

ونظرا لأن الطلب الاجمالى يتكون من الانفاق على الاستهلاك ومن مجموع الاستثمارات الجديدة فسيصبح فى الامكان العمل على هذه الاستثمارات الأخيرة بواسطة زيادة مناسبة للنفقة العامة التى تقوم هنا بوظيفة تغطية الفرق بين دخل العمالة الكاملة من جهة والاستهلاك الأكثر للاستثمارات الخاصة من جهة أخرى ( وذلك لأن هذه الأخيرة لا تكفى لامتناس كمية الادخار ) .

ويكفى عند كينز أن يغطى هذا الفراغ بأى شكل كان وبمعنى آخر بأى تكوين للنفقة العامة سواء منحت للنشاط الانتاجى وللأعمال المدنية أو « لعل حفر فى الأرض ثم ردمها بعد ذلك » .

المهم هو أن تفسح النفقة العامة الاضافية — طبقا لمقدمات تحليله — الى زيادة فى الطلب الفعلى وبالتالي الى تحريك زيادة مطابقة فى العمالة وفى الدخل . ولتحقيق هذا الهدف على أساس عملية التضاعف تكفى نفقة عامة تقل عما يعتبر ضروريا لسد الفراغ السابق ذكره وذلك لأن النفقة العامة الاضافية تُسبَبُ — فى ظروف نقص المقدرة الانتاجية والعمل — كمية من النفقة الاجمالية تزيد عنها (والتي تساوى كمية نفقة عامة مضروبة فى معامل ارتباط هو العامل المضاعف *multiplicatore*) . لقد اعتبرت النفقة العامة اذن أحد الأدوات ذات الأهمية فى السياسة الاقتصادية للدول المتقدمة وذلك لمواجهة ظروف الكساد الاقتصادى والبطالة . وهنا تبدو واضحة آمال مالطس فى الطريقة التى يدرك بها استخدام الاعتمادات

العامة كوظيفة مضادة للكساد ، أى كعامل مساعد للطلب الفعلى ( وقد استخدم مالطس هذا الاصطلاح قبل كينز ) . . ويعطى كينز الأسبقية للدين العام أكثر من فرض الضرائب كوسيلة تمويلية للنفقة العامة المناسبة للوصول الى الاستخدام الكامل ( وذلك حتى يمكن تجنب « أثر استبدال » نفقة الأفراد التى سيحصل عليها من الضرائب ) . وتنصح التجربة بتحويل العجز فى النفقة "deficit spending" عن طريق تنظيم الأوراق المالية العامة لدى مؤسسات الائتمان بصفة خاصة . وفى هذا الشأن أيضا نجد أن سياسة كينز تعارض بصورة واضحة السياسة التقليدية الخاصة بتعادل الميزان التى اعتبرت من الاقتصاديين المنحرفين فرضا ضروريا لا غنى عنه للمالية السليمة وللإقتصاد البعيد عن خطر التضخم النقدي . ويجب أن نذكر هنا أيضا أن النص الكينزى Percetto يتفق مع مقدماته التحليلية التى تفترض أن سياسة التمويل عند العجز المالى فى ظروف عدم الاستخدام الكامل للمقدرة الإنتاجية وللعمل لن تحدث زيادة فى الأسعار ولكن ستؤدى الى توسع فى الإنتاج وفى العمالة .

**معنى النظرية الجديدة وعدم كفايتها من وجهة النظر التحليلية والعملية :**

كيف يمكن ربط نظرية كينز بمجال تطور الفكر الاقتصادى الحديث ؟ سنقتصر هنا على عرض بعض الاعتبارات الأساسية التى

تتعلق سواء بالكيان التحليلي للنظرية أو بتطبيقاتها على السياسة الاقتصادية التي تحققت بصورة واسعة بعد الحرب في غالبية الدول الرأسمالية .

لقد كان للنقد الذي وجهه كينز للنظرية التقليدية — وإلى النظرية التحررية بصفة خاصة — دورا واضحا في لقاء الضوء على بعض أوجه النقص الخطير في الفكر الاقتصادي السائد والذي ظهرت آثاره واضحة من التطور الحديث للنظام الرأسمالي . وقد أسهم هذا النقد أيضا في هدم مجموعة من القواعد الفقهية التي سلم بها معظم رجال الاقتصاد . وعلاوة على ذلك نجد أنه قد جذب الانتباه إلى عدم ملائمة النظرية الاقتصادية السائدة لاعطاء تفسير للحقيقة الجديدة وبالتالي إلى الفصل التام بين الهياكل النظرية والظواهر المجردة للاقتصاد . ويفسر ذلك على نطاق واسع زيادة تقبل نظرية كينز سواء في المجال الأكاديمي أو في المجال السياسي ، وكذلك تطبيقاتها في مجموعة من الدول من جانب الحكومات التي تواجه اضطرابات اقتصادية أو كسادا أو بطالة . ومن جهة أخرى فإن حدود نظرية كينز تعتمد على نفس المقدمات التي قامت على أساسها أفكاره . وفي الواقع يتعلق الأمر بتحليل لا يضع في الاعتبار التغيرات التي تحدث في التكنولوجيا وفي ظواهر تجميع رأس المال وبالتالي في العملية الاقتصادية بالمعنى الصحيح . وكما رأينا في

العرض التحليلي الذي سبق ذكره نجد أن النظرية العامة قد اقتصرت على حالة القدرة المعطلة للنظام الاقتصادي والتي تعتبر فيها العناصر التكوينية وعملية تجميع رأس المال كمعطيات فيها . ولم توضع في الاعتبار كذلك الظواهر التي تميز للاقتصاديات الرأسمالية الحديثة مثل تشكيل الاحتكارات وعلاقتها مع وظيفة النظام الاقتصادي الذي يعتبر أيضا موضوعا لبحث كينز . وهذه الحدود التي أحيطت عن ادراك ووعي بالتحليل هي التي جعلت نظرية كينز غير ملائمة وكافية لتفسير الظواهر التطورية للاقتصاديات الرأسمالية الحديثة وبصفة خاصة معرفة الأسباب الجذرية لعدم التوازن الذي درسته النظرية ذاتها . ويبدو بكل تأكيد من الوجة النظرية البحتة عدم كفاية الطريقة التي يحدد بها كينز في نظريته معدل توازن الفائدة وبالتالي مستوى العمالة . ان ما ينتظره مقاولو المشروع لا يبدو قائما على أساس اقتصادي متين . ان مقاولي المشروعات يسلكون على أساس بعض التوقعات ، الا أن كينز لم يذكر لنا على أى شيء يعتمدون في تقديراتهم وتوقعاتهم . ولا يستطيع كينز ذكر هذا الشيء لأنه لم يقم بدراسة العملية الاقتصادية واستبدل بذلك الباعث النفسى الذى يحدد على أساسه عملية الاختيار بين الاستثمار والاكتناز بدون أن يربطهما بالميول السائدة في النظام الاقتصادي وبالقوى الحقيقية

التي تتحدد على أساسها عملية الاختيار . وقد درس كارل ماركس هذه المشكلة بصورة أكثر تعمقا وأكثر واقعية حيث وضع الميول الموضوعية *Oggettiva* التي تحدد نمط سلوك الرأسمالين الأفراد في مركز عملية تجميع رأس المال .

ولقد دلت الخبرة بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكينزية على نطاق تطبيقها وعلى حدودها الظاهرة . فمثلا ظهر في الولايات المتحدة — حيث وجدت نظرية كينز تطبيقا واسعا لها في هذه الأعوام — عدم كفايتها في استخدام الكيان الانتاجي وقوى العمل . كما أن الصعوبات التي ووجهت عند محاولة اجتياز مراحل الكساد قد أظهرت عدم كفاية الأدوات التي نادى بها كينز في نظريته والخاصة بالتدخل الاقتصادي . والأمر هنا هو أن كينز قد اعتبر الدولة كقوة يمكن استخدامها فوق مستوى المصالح الاقتصادية المتنازعة وذلك لكي يمكن اصلاح الخلل الذي طرأ على الآلة الاقتصادية عندما تكون في سيرها الطبيعي . والآن نجد أن هذه الأداة وهي الدولة لا تقف على الحياد ، والرغبة في ازالة عدم التوازن الاقتصادي يحيل الى تحليل أسبابها الاقتصادية والاجتماعية وهو الأمر الذي لم يضعه كينز في الاعتبار . وفي الواقع لم يكف زيادة « الطلب الفعلى » بالنفقة العامة — لكي يمكن اجتياز ظواهر الكساد والتضخم أو عدم كفاية التنمية الاقتصادية ،

وهذا ما وضع بصورة حاسمة بالنسبة لنفقات التسليح في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتفق مع الطريقة التي وضعت في الاعتبار بشأن تكوين النفقة العامة . وهكذا فإن سياسة كينز ذاتها هي في النهاية التي أدت الى توجيه النقد لها لعدم دراسة عملية السببية للظواهر المعتمدة . والبحث في هذه العملية فقط هو الذي يمكن به الوصول الى معرفة سير العملية الاقتصادية وكذلك كل ما هو ضرورى لتعديلها خصوصا في حالات التعطل الرئيسية .

وقد سلطت الأضواء على جميع قيود ما تسمى بسياسة كينز للتدخل في الاقتصاد بواسطة الخبرات الحديثة للاقتصاديات الرأسمالية الأكثر « فضوحا » : فالاجراءات التي اتبعت لاجتياز ظروف الكساد قد خلقت بصفة عامة هذه الضغوط التضخمية وخطر تدهور الانتاج من جديد ، الأمر الذي يحرك القوى التي تميل الى ابطاء عملية التطور الاقتصادى ( كما حدث مثالا في الولايات المتحدة في هذه السنين الأخيرة ) .

وتدل هذه الحدود على عدم كفاية الكيان التحليلى لنظرية كينز حيث ظهر بصورة واضحة عدم ملائمتها لادراك العمليات الجذرية التي تسبب الاضرابات الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الرأسمالى المعاصر .

## ٦ - النماذج الاقتصادية الكلية ومناهج التخطيط : استخدام الرياضة فى الاقتصاد :

### مسائل عامة :

سندرس فى هذا العرض المختصر أهم الاتجاهات فى الفكر الاقتصادى المعاصر تلك التطورات الحديثة التى وجدت فى التحليل الاقتصادى عن طريق تطبيق المنهج الرياضى فى الأبحاث الخاصة ببناء نماذج الاقتصاد الكلى *macroeconomici* ، أى تلك المشاريع الخاصة بدراسة العلاقات بين التوسعات العامة للنظام الاقتصادى — وكذلك لصياغة مناهج جديدة لدراسة العلاقات بين القطاعات الإنتاجية المختلفة وللبحث عن حل لمشاكل البرامج فى المجال الاقتصادى . وقد أطلق على هذه المناهج باللغة الاقتصادية المعاصرة اسم : تحليل الارتباطات المتبادلة فى القطاعات الاقتصادية *Analisi della interdependenza settoriale* ومناهج البرامج الاقتصادية المتتالية *metodi della programmazione Lineare* . ويرجع استخدام الرياضة فى الأبحاث الاقتصادية والتوسع فى ذلك على النحو الذى يمكن به دراسة المشاكل التى أشرنا إليها — للحاجة الى توفير تحديد كمى للعلاقات بين التوسعات الاقتصادية التى تدرس



بواسطة النظرية ، ذلك لأن العلاقات عادة ما تكون متغيرة ومعقدة بحيث يكون من الصعب دراستها بدون استخدام الطرق الرياضية .  
 فمثلا رأينا بالنسبة لنظام التوازن الاقتصادي العام عند والراس أن العلاقات المنطقية بين عناصر هذا النظام يمكن تحديدها بصورة دقيقة — اذا ما مثلت على شكل ارتباطات رياضية بين التوسعات السابق دراستها وذلك لأن هذه هي اللغة الصالحة للتعبير عن العلاقات الكمية التي تتميز بها الظواهر الاقتصادية . ولقد أثارت نظرية والراس اهتمام الجميع ، وقام رجال الاقتصاد وبعض رجال الرياضة بادخال تعديلات وتكميلات عليها بصورة رسمية .  
 ويمكن أن نرى من بين الطائفة الأولى الاقتصادي الانجليزي هايكس Hicks الذي حاول دراسة ظروف « الثبات » *stability* في نظام اقتصادي من طراز والراس <sup>(١)</sup> . ونجد من بين الطائفة الثانية والد Wald الذي بحث في الظروف التي يمكن فيها اسباغ معنى اقتصادي على حل نظام العلاقات المعبرة في هذا الاطار النظري <sup>(٢)</sup> .

J.R. Hicks — Value and Capital, Oxford, 1939.

(١)

Valore e Capitale, UTET, 1959.

( الترجمة الإيطالية )

A. Wald — Ueber einige Gleichungssysteme der metematische- (٢)

hen Oekonomie, in Zeitschrift für Nationalökonomie 1936.

ويمكن لنا أن نذكر من الفروع المختلفة للاقتصاد الرياضى ذلك الفرع الذى يطلق عليه اسم « الاقتصاد القياسى » *Econometria* وذلك لتعريف الاتجاه الذى ظهر بهذا التنظيم الجديد ( فى بداية سنة ١٩٤٠ ) الذى يهتم — على حد قول وتعريف الأستاذ لانج Lange — بتحديد القوافين الكمية المجردة التى تعمل فى الحياة الاقتصادية وذلك بواسطة المناهج الاحصائية <sup>(١)</sup> . وهذا الفرع من العلم يختلف سواء عن النظرية الاقتصادية أو عن الاحصاء . ويبدو اختلافه عن هذا العلم الأخير من واقعة أن الاقتصاد القياسى يرمى الى اعطاء تعريف كمى للعلاقات التخطيطية فى النظرية الاقتصادية مازجا فى ذلك الاحصاء والنظرية الاقتصادية معا . وهكذا نجد مثلا بينما تدرس النظرية الاقتصادية بعض العلاقات بين متغيرات الدخل القومى والطلب على بعض السلع فى الأسواق ، نجد أن الاقتصاد القياسى يشير الى هذه الدراسات مدخلا بذلك فكرة مرونة الطلب تجاه الدخل القومى . وبطريقة أخرى فان الاقتصاد القياسى يدرس الطريقة التى تتغير بها الكمية المطلوبة لبعض السلع وفقا لتغير الدخل . وبهذه الطريقة يكون البحث عن هذا النوع من العلاقات الكمية بين الظواهر الاقتصادية

---

Oskar Lange — *Introduzione alla econometria* Torino, (١)

Boringhieri 1963, p. 13-14.

المجردة بواسطة المناهج الرياضية والاحصائية ، وكانت هذه هي الوظيفة التي يقوم بها هذا العلم عندما أطلق عليه الاقتصادى والاحصائى النرويجى راجنر فريش Ragner Frish اسم « الاقتصاد القياسى econometrics » . وفى عام ١٩٣٢ تكونت « الجمعية الدولية للاقتصاد القياسى » التى أصدرت بدورها مجلة تسمى (Econometrica) تنشر فيها هذا النوع من البحوث الخاصة بالاقتصاد القياسى . ويمكن ربط تأكيد هذا الفرع من الاقتصاد الرياضى وتطوره بصفة خاصة فى الدول الرأسمالية خلال فترة تطور الاحتكارات ورأسمالية الدولة — بالمقتضيات الحديثة بالنسبة للمشروعات الخاصة الكبيرة وبالنسبة لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية بحيث يمكن التكهّن بسير الحياة الاقتصادية ومعرفة الآثار التى يمكن أن تنتج عن بعض اجراءات السياسة الاقتصادية . ومن الواضح أن الهدف من ذلك كله هو التأثير على ظروف الاقتصاد ذاته . وهكذا مثلا نجد أن دواعى دراسة مرونة الطلب لبعض المنتجات وكذلك دراسة مستوى الأسعار الذى يحقق أكبر ربح للمشروع — توجد فى الظروف ذاتها التى توجد فيها التجمعات الاحتكارية الكبيرة فى الوقت الذى تطورت فيه بالذات الأبحاث الاقتصادية القياسية .

ومن هنا تظهر الأهمية التى تسبغ حديثا على أبحاث السوق

بواسطة أدوات لا تعتبر نابعة عن هذا العلم . وهناك مجال آخر للبحث حيث وجد فيه هذا العلم تطورا خاصا في خلال الحرب الأخيرة بالنسبة للمقتضيات الاقتصادية في فترة الحرب — وهذا المجال يتعلق بتنظيم النشاط الاقتصادي على سلم الاقتصاد القومي . ويتعلق الأمر في هذه الحالة بدراسة الآثار التي توجد نتيجة لبعض قرارات السياسة الاقتصادية . وهكذا تطورت المناهج في الاقتصاد القياسي بالعلاقة مع وظائف تنظيم بعض النشاط الاقتصادي وذلك لتحقيق أهداف معينة ( مثل تطوير أفرع جديدة للإنتاج ) ولضمان التوريدات اللازمة واجتياز مظاهر الضيق الاقتصادي المؤقت .

### نماذج الاقتصاد الكلي :

لقد استخدمت الرياضيات في مجال النظرية الاقتصادية كما سبق أن ذكرنا لبناء هيكل أو نماذج اقتصادية كلية ظهرت « كمودة » بعد تطبيق فكرة كينز لتحليل مشاكل « التوازن الدينامي » وبمعنى آخر يتعلق الأمر بانتشار نمط من التحليل سبق أن ذكرناه في عرضنا السابق لنظرية كينز يرتبط بالمشاكل الاقتصادية لنظام في حالة توسع حيث درست ظروف التوازن بطريقة دينامية . وتظهر في هذه الحالة مشاكل جديدة ذلك لأن الأمر يتعلق بالبحث عن

العلاقات بين التوسعات الاجمالية ( الاستثمارات ؛ الاستهلاك ،  
 الدخول ... الخ ) للنظام الاقتصادى الذى يوضع فى الاعتبار على  
 أساس فروض لا تنفصل عن التغيرات فى المقدرة الانتاجية أو فى  
 الناحية الفنية ولكنها تتضمن تلك التغيرات وبالتالي فانها تفسح  
 المجال لنوع آخر من العلاقات بين التوسعات الاجمالية . وتتخذ  
 بعض الفروض المبدئية بصفة عامة فى هذه النماذج الاقتصادية  
 الكلية وظيفة آلية يمكن الوصول عن طريقها الى تحقيق التوازن .  
 ولننظر من قريب وبصورة مجردة الى مكونات هذه النماذج .  
 يعتبر كل من هارود Harrod ودومار Domar من الاقتصاديين  
 الذين يسيرون وراء نظرية كينز ، وهما اللذان اهتمتا بذلك النمط  
 من الدراسات واقترنا اسم كل منهما بالنماذج الاقتصادية التوسعية  
 نظرا لتشابه كل منها بالأخرى . ومن المناسب هنا الاشارة الى هذه  
 النماذج وأن نعرض بصورة مبسطة بعض الفروض والعلاقات  
 الوظيفية لهذا النمط من النماذج الاقتصادية الكلية . ان الأمر  
 يتعلق هنا بوصف ظروف التوازن الدينامى ، وبمعنى آخر وصف  
 عملية اقتصادية ذات تجميع لرأس المال — ويظهر بين المتغيرات  
 المتغيرة كل من الادخار والاستثمار والدخل كتوسعات اجمالية  
*grandezza globali* ، ولذلك فانها تدرس العلاقات التى  
 تعتمد عليها الزيادة النسبية للدخل ومعدل زيادة الاستثمار ذاته .

ويبدو الاختلاف هنا عن خطة كينز من واقعة أنه يوضع في الاعتبار العملية الدينامية التي تتكون بواسطتها وعن طريق الاستثمارات للمقدرة الانتاجية الجديدة والتي تعتبر هنا كمتغير لا كيان ثابت أو معطية .

وتتكون الفروض الأساسية التي يعتمد عليها ذلك النمط من النماذج كالآتي : يفترض الدخل الخاص بفترة معينة من الزمن ( سنة مثلا ) على أنه نسبة متغيرة للدخل الذي يتحقق خلال فترة الزمن . وبمعنى آخر أن يكون ما يطلق عليه « الميل الى الادخار » ( بلغة كينز ) ثابتا . ويفترض كذلك ان الاستثمارات التي أجريت في فترة معينة من الزمن تتناسب مع زيادة الدخل الذي يوجد في نفس الفترة .

وبمعنى آخر تعتمد الاستثمارات « تبعا » لمبدأ الاسراع *Principio dell'acceleratore* على السرعة التي يتكون بها الدخل . وهكذا نجد مثلا في نموذج هارود <sup>(١)</sup> أنه نظرا لعامل

---

(١) يمكن عرض نموذج هارود الذي يعبر عن ظروف التوازن الدينامي على النحو التالي وبصورة مبسطة . نفترض أن الادخار ( S ) في فترة معينة من الزمن ( سنة مثلا ) يمثل نسبة غير متغيرة من الدخل ( Y ) الذي يتشكل في الفترة ذاتها . ويمكن تمثيل هذا الفرض بالمعادلة التالية :

السرعة (أو معامل ارتباط رأس المال) يبدو أن الاستثمار يعتمد على عامل الاستعجال وعلى زيادة الدخل .

ويمكن توفير ظروف التوازن الدينامي عندما يكون الادخار

$$S_t = S Y_t \quad [1] =$$

وهذه النسبة  $S_t / Y_t = S$  يقال عنها بلغة كينز « الميل الطبيعي للادخار » . وإذا ما فرض بعد ذلك طبقا لما يطلق عليه « مبدأ عامل السرعة » أن الاستثمار (١) الذي تم في الفترة المعتبرة يعتمد على السرعة التي يزيد بها الدخل فاننا نحصل على العلاقة التالية بين الاستثمار وزيادة الدخل :

$$I_t = K (Y_t - Y_{t-1}) \quad [2]$$

حيث أن  $(Y_t - Y_{t-1})$  هي الفرق بين دخل الفترة  $t$  ودخل الفترة السابقة . كما أن  $K$  هي « معامل رأس المال » أو عامل السرعة .

وبضرورة وجود ظروف التوازن التي هي متساوية في الاستثمار والادخار في الفترة المعتبرة نحصل على :

$$S_t = I_t \quad [3]$$

وإذا ما وضعنا في الاعتبار العلاقات ١ ، ٢ فإنه ينتج من العلاقة رقم (٣) أن

$$S Y_t = K (Y_t - Y_{t-1}) \quad [4]$$

والتي يمكن الحصول منها على :

$$\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_t} = \frac{S}{K}$$

والاستثمار متساوين بالاشارة الى نفس الفترة الزمنية . وتتكون العلاقات الناتجة عن النموذج من اعتماد معدل زيادة الدخل على نسبة الدخل المدخر وعلى عامل التناسب بين الاستثمار وزيادة الدخل . ويمكن القول أنه قد ظهر من الفروض الموضوعية أن المعدل الذى يزيد الدخل يتساوى مع العلاقة بين نسبة الدخل المدخر وعامل السرعة . ( فمثلا اذا كانت النسبة المدخرة للدخل  $15\%$  والقيمة التى تعطى لعامل السرعة ٣ فان ظروف توازن معدل الزيادة للدخل تكون  $5\%$  فى السنة ) . وكما نرى تظهر هذه النتيجة من نفس نمط الافتراضات التى صيغت والتى تمثل بصورة واقعية الظروف الحقيقية لتلك العلاقات الوظيفية بين التوسعات المعتبرة فى عملية تنمية اقتصادية محددة . وهكذا نجد مثلاً أن الفروض الرئيسية لنموذج هارود ودومار هى تلك التى على أساسها تفترض شروطاً خاصة فى عملية التناسب بين ما يطلق عليه عوامل الإنتاج *fattori produttivi* .

وهكذا يبدو أن حالة العمالة الكاملة التى توجد بصورة ضمنية فى النموذج لا تضع فى الاعتبار تلك الآلية التى يمكن بواسطتها الوصول الى تحديد لمستوى العمالة . ولهذا السبب يبدو تحليل النظام الاقتصادى الذى يوجد فى حالة توسع متوازن خارجاً عن نطاق الواقع والحقيقة ، وهو ما يوجد فى الخطط



النظرية (على النحو الذى رأيناه سابقا) التى يهدف الاقتصاد منها الى تحقيق التوازن الاستاتيكي .

وقد ذكر ج . روبنسون J. Robinson (١) أن دومار أكد فى نموذجهِ الخاص بالاقتصاد الكلى انه يوجد هناك عمالة كاملة ما دامت هناك زيادة فى الإنتاج الموحد ولكنه لم يفسر كيف يتحقق ذلك فى الواقع (٢) . بينما نجد أن هارود لم ينجح فى توفير أى سبب مقنع لما يحرك عملية تجميع رأس المال عندما يتعرف على الأرباح المنتظرة لمقاوى المشروعات وعلى حاجات الشعب . ومن البديهي ان الزيادة السكانية بذاتها لا يمكن اعتبارها منشطا آليا للاستثمار . ويوجد فى الواقع هوة عميقة تفصل بين بعض الفروض الموجودة فى هذه النماذج وبين العملية الحقيقية للاقتصاد وهو فى حالة توسع . لقد لاحظ كالدور Kaldor ذاته — الذى أصاغ حديثا نموذجا مشهورا للتوازن الدينامى — عدم كفاية التوازن الاقتصادى للعمالة الكاملة الذى يفترض تقسيم الدخل الحقيقى

---

(١) انظر : J. Robinson = The Model of an expanding Economy, in the economic Journal, Mars 1952, pp. 42-53.

(٢) انظر : E. D. Demar = Expansion and Employment.

بحث يوجد فى مجموعة كتاباته التى بعنوان :

Essays in the theory of Economic Growth.

بنسب معينة بين الاستهلاك والاستثمار . وذكر كالدور « اذا لم توجد هذه النسب في توزيع الطلب بين الأموال الإنتاجية وأموال الاستهلاك فانه لن توجد ظروف العمالة الكاملة وتحدث مظاهر « الضيق Strozature » في بعض النقاط المحددة . ويشير الافراط في رأس المال وفي المقدرة الإنتاجية وقف الاستثمار في لحظة معينة والميل الى تدهور الانتاج في كلا القطاعين » (١) وعلى خلاف نموذج هارود — دومار نجد ان نموذج كالدور الذي أشرنا اليه قد أدخل وظيفة التقدم الفنى التى تبدو منفصلة عن الميول الاقتصادية التى تعمل فى أعماق العملية الاقتصادية . بينما نجد ان حالة التوازن الدينامى التى تتحدد فى هذا النموذج على أساس الفروض المبدئية تبدو بدورها مجرد نتيجة للفروض التى صيغت . ونجد من بين تلك الفروض السلوك الذى لا يمكن تفسيره لمقاولى المشروع الذين يقومون باستثمارات انتظارا لتحقيق الربح دون أن يكون لهذا السلوك تبرير مقنع .

وتبدو فائدة هذا النموذج — الذى يتفق مع نظرية كينز ، محصورة فى نطاق العلاقات الشكلية ذاتها التى ينوى النموذج ذاته دراستها ، وذلك لأن الفروض فى هذه العلاقات قد بسطت

للغاية أكثر مما يجب في نموذج يمثل العلاقات الوظيفية التي تربط بعض التوسعات الموجودة في النظام الاقتصادي . ويضاف الى هذه الاعتبارات التي ذكرت حتى الآن ذلك الاعتبار الذي يتعلق بالكيان ذاته الذي بنيت به هذه النماذج . وكما رأينا يتعلق الأمر بالتوسعات الكلية أو المضافة التي يمكن للنظرية استخدامها بغية التبسيط . ولكننا نجد أن لهذه التوسعات حدودا هامة ذلك لأن مدى الاضافة للعناصر المكونة لنظام النماذج الاقتصادية الكلية لا يسمح بأن يوضع في الاعتبار تلك الآثار التي تعتمد كل منها على الأخرى *Interdependenti* . وتوجد تلك الآثار اذا ما وضع في الاعتبار بطريقة واقعية التغيرات والتعديلات التي تتدخل في تكوين الاستثمارات والاتاج . وقد عملت الاتجاهات الحديثة في الدراسات الاقتصادية المعاصرة المتعلقة بالنماذج الاقتصادية على الإشارة الى هذا النوع من النقص بينما تظل خافية عن الأنظار بعض العيوب التي قد تفوق في الأهمية أوجه النقص التي سبق ذكرها . وعلاوة على ذلك نجد أنه على الرغم من أن هذه النماذج تمثل انحرافات التوازن التي تعتبر كالتعرجات الاقتصادية *fluttuazione economiche* الا أنه مع ذلك تعتبر الظروف المسببة للاضطرابات في التوازن الدينامي غير كافية <sup>(١)</sup> على النحو الذي

---

(١) انظر : M. Kalecki = Observations on the theory of Growth :  
in the Economic Journal, Mars, 1962.

أكده كاليشكى Kalecki وهو من أشهر من صاغوا هذه النماذج الاقتصادية .

اذن فخلاصة القول انه اذا كان استخدام الرياضة قد ساعد بصورة فعالة على اعطاء تحديد كمي لتحليل العلاقات التى تربط وظيفيا المتغيرات فى نظام اقتصادى معين ، فان نظرية النماذج الاقتصادية الكلية ما زالت حتى الآن تمثل نطاقا ضيقا فى المجال التطبيقى . ومن جهة أخرى نجد ان تطبيق تلك النظرية فى النظم الاقتصادية المعاصرة كان نتيجة للعمل بالسياسات البرامجية ذاتها التى طبقت بصورة جزئية — وذلك فى الأعوام التالية للحرب العالمية الثانية سواء فى بعض الدول الرأسمالية المتطورة أو فى تلك التى لم تتطور بصورة كافية . ويهتم اليوم عدد كبير من رجال الاقتصاد بالنماذج الاقتصادية ومن أشهرهم — فضلا عن أولئك الذين سبق ذكرهم — صامويلسون Samuelson وسولو Solow وباومول Baumol من الولايات المتحدة ، وماهالانوبيس Mahalanobis وراج Raj اللذان قاما بتطبيق بعض أنماط نماذج الاقتصاد الكلى فى خطط السنوات الخمس بالهند . ويلاحظ بالنسبة للتطبيق العملى لبعض هذه النماذج الاقتصادية انها ولا شك تعطى امكانية معرفة بعض الظروف — فى مجال الخطط المدرسية — التى يجب توافرها للوصول الى الأهداف المحددة للتنمية . ومع ذلك فهذه

النماذج تعمل في النطاق المحدود لتلك الفروض المبسطة التي لا تسمح باستيعاب جميع العلاقات الهامة التي يجب مراعاتها من أجل الوصول الى الأهداف المحددة . ولذلك ينبغي أن نضع في الاعتبار عدم تشابه بعض النتائج المستخلصة من العلاقات الآلية التي تفترض بين بعض التوسعات الاقتصادية المعينة . وأن نضع في الحسبان كذلك النتائج الناجمة عن بعض المتغيرات والتي قد تؤثر في العلاقات الوظيفية المعتمدة وذلك على النحو الذي أشار إليه أخيرا الأستاذ تسورو Tsuru بالنسبة لنموذج ماها لاناويس الاقتصادي .

#### تحليل الارتباطات المتبادلة للقطاعات الاقتصادية وتحليل البرامج المتتالية :

وإذا ما أشرنا مرة أخرى الى تحليل الاقتصاد القياسي الذي نوهنا عنه من قبل فالتا نهتم هنا بصفة خاصة بالجوانب التي تتعلق بتحليل البرامج المتتالية والمدخلات والمخرجات Input-output analysis ، وهو تعبير يستخدم في اللغة الانجليزية والذي يترجم الى : تحليل الارتباطات المتبادلة للقطاعات - Analisi delle interdipendenze settoriali . ويتضح من التعبير الانجليزي انه ينصب على العلاقات القائمة بين عوامل الانتاج والانتاج نفسه وذلك حتى يمكن تحديد العلاقات بين قطاعات الانتاج المختلفة للاقتصاد

وبالتالى تحديد النتائج التى ترتبها زيادة الانتاج فى أحد القطاعات أو فى بعضها على القطاعات الأخرى .

وفى الواقع ان هذا التحليل الذى يعرف باسم « تحليل الارتباطات المتبادلة للقطاعات » صالح لمواجهة مشاكل التخطيط الاقتصادى المتعلقة بتحديد بعض الأهداف مثل زيادة الدخل والاستثمارات وغيرها من المسائل . ويتيح هذا التحليل أيضا التكهّن بالتغيرات فى المستويات الانتاجية التى يجب أن تتحقق حتى يمكن الوصول الى الأهداف المحددة . ومن البديهي انه نظرا لكون اعتماد كل قطاع اقتصادى على القطاع الآخر فان أي تغير فى أحد القطاعات سيكون له رد فعل على جميع القطاعات الأخرى . لهذا اذا أخذنا فى الاعتبار هذه العلاقات فى مجموعها وكذلك بالنسبة بين هذه القطاعات فانه يمكن التكهّن بالنتائج الاجمالية التى قد تتحقق عندما تتغير الظروف الانتاجية لبعض منها . وترجع أهم التطورات التى طرأت على هذا الأسلوب فى التحليل الى رجل الاقتصاد الأمريكى و . ليونتيف W. Leontiev — الروسى الأصل — الذى طبق هذا الأسلوب فى دراساته على الاقتصاد الأمريكى . وقد تضمن هذا النموذج أيضا بعض الفروض المبسطة حتى يمكن تطبيق هذه الفروض على الظروف الاقتصادية المجردة . ونخص بالذكر تلك الفروض التى يطلق عليها

اسم « معاملات الارتباط الفنية Coefficienti tecnici » الثابتة والمتعلقة بالانتاج ، أى تلك الحالة التى تعتبر فيها العلاقة بين استخدام كل عامل للانتاج وبين مستوى الانتاج علاقة ثابتة غير متغيرة . وعلى أساس مجموعة العلاقات هذه صيغت بعض الجداول — كما حدث فى إيطاليا — على غرار « جدول ليونتيف » المعروف . ويمكن الوصول الى تلك العلاقات احصائيا عن طريق ارتباطات البيع والشراء بين مختلف القطاعات الانتاجية . وهكذا يسمح المنهج التحليلي بالمدخلات والمخرجات input-output بتحديد ظروف التوافق أو الالتحام الداخلى للبرامج الاقتصادية والتى يوضع للأهداف المختلفة المحددة فيها مستويات انتاجية فى جميع القطاعات تتفق بالذات مع تلك الأهداف السابقة . وعندما تكون العلاقات الواقعية المتبادلة بين القطاعات مختلفة عن تلك التى توجد فى النموذج فستظهر سمات عدم التوازن التى يمكن تجنبها فقط فى الفرض الذى يسجل فيه الاقتصاد الواقعي تطورا يتفق مع العلاقات المفترضة فى طريقة سير البرامج . ويتعلق الأمر هنا بشيئين مختلفين . وقد تظهر أدوات التحليل هذه — كما ذكر ليونتيف ذاته — عدم كفايتها فى الاقتصاد الرأسمالى اذا ما أدت المعرفة الدقيقة للآلية الاقتصادية الى الخشية من عدم استطاعة السيطرة على طريقة سير الاقتصاد <sup>(١)</sup> . وهذا هو السبب الذى

(١) انظر : W. Leontiev - Foreign Affairs, January 1960.

من أجله تبدو أفضل الظروف المناسبة لتطبيق أدوات التحليل هذه هي تلك التي توجد في النظم الاقتصادية الخالية من المصالح الخاصة التي تعارض ادخال مناهج البحث وتطبيقها بصورة فعالة . وكان النموذج الأصلي لليوتيف قد أظهر — في المجال التحليلي — صعوبات لم تحل وذلك بالنسبة لادخال الاستثمارات في جدول عمليات الانتقال المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية . ويتعلق الأمر بصفة أساسية بواقعة انه لا يمكن معاملة الاستثمارات تبعاً لطبيعتها على غرار المنتجات الأخرى غير الدائمة والتي تستهلك في فترة زمنية معينة . وفي الواقع ان خصائص الاستثمارات هي انها لا تستهلك كلية في دورة انتاجية ، وبالتالي لا يمكن وضعها في الاعتبار على نفس المستوى الذي يكون للعناصر الأخرى التي تدخل في انتاج السلع الجارية .

ويظهر من عملية الانتقال المتبادل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة أن الطلب على أدوات الانتاج الدائمة — على خلاف الطلب على المنتجات الأخرى — لا تتناسب مع المستويات الانتاجية الجارية للقطاع الذي يحصل على وسائل الانتاج . ولكن هذا الطلب يعتمد على المستويات الانتاجية السابقة للقطاع الذي يأخذ في الاعتبار . وهذا ما يؤدي الى علاج للمشكلة بواسطة التحليل على فترات ، وهو ما يعقد للغاية الارتباطات



المختلفة في داخل النموذج الاقتصادي . ولا نعتقد امكان التغلب على هذه العقبة عن طريق اعتبار مجموعة الاستثمارات كقسم قائم بذاته في جدول الانتقالات *Transazioni* المتبادلة ، وذلك لأن أدوات الانتاج الدائمة بهذه الطريقة لا تتحقق لها ارتباطات مع جميع المنتجات الأخرى في مجموعة واحدة متضامنة . وفي الواقع اذا ما تغيرت المستويات الانتاجية لبعض القطاعات فانه قد تظهر الأهداف المحددة للاستثمار وظروف هذه القطاعات متعارضة مع بعضها . وكان هذا هو السبب الذي من أجله اضطر مؤلف هذا النموذج الى صياغة ما سبق أن اشتهر باسم «النموذج الدينامي لليوتيف » حيث أضيفت الاستثمارات في الانتقالات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية على نفس مستوى المنتجات الأخرى . (١) وفي هذه الحالة يفترض — على غرار ما سبق أن ذكر بالنسبة للمعاملات الفنية الثابتة للانتاج — ثبات العلاقة بين الاستثمار وزيادة الانتاج لكل قطاع ( أى لا يتغير ما يطلق عليه اسم « معامل ارتباط — رأس المال *Coefficiente di Capitale* ) وبهذه الطريقة يتمثل تطور المستويات الانتاجية في كل قطاع خلال فترة زمنية ولكن مع تحقق بعض الصعوبات الظاهرة في

---

W. Leontiev — Dynamic analysis in studies in the structure (١)  
of American Economy, New York 1953, p. 53-90.

القيام بالعمليات الحسابية الخاصة بهذا التحديد . وما تزال الدراسات جارية حتى الآن حتى يمكن ادخال التحسينات على هذا النموذج الدينامي .

وكما رأينا حتى الآن نجد أن تحليل علاقات الارتباط المتبادلة بين القطاعات هو منهج صيغ خصيصا لحل مشاكل التخطيط الاقتصادي وذلك عندما يكون الأمر متعلقا بالوصول الى أهداف معينة محددة من قبل (زيادة المستويات الانتاجية لبعض القطاعات، زيادة الاستهلاك أو زيادة الدخل . . . . . الخ) . ولكن وجدت بعض المسائل التي لم يستطع هذا النمط من التحليل أن يشملها أو يخضعها لمجاليه . ويتعلق الأمر هنا بما يطلق عليه اسم « مشاكل الحد الأمثل » ، وبمعنى آخر تحديد أفضل الحلول الممكنة بالنسبة للمشاكل المتعلقة باستخدام المصادر الاقتصادية ، وزيادة الانتاجية أو تخفيض نفقات الانتاج وذلك بعد أن توضع في الاعتبار بعض الشروط المقيدة ( وبمعنى آخر اتباع بعض الحدود الموضوعية ) . وفي هذه الحالة تبدو مسألة اختيار الحل الأمثل هي المشكلة السائدة التي تحتاج للحل . ولحل هذا الموضوع من المشاكل صيغت حديثا طريقة « التخطيط المتالي Programazione Lineare »<sup>(١)</sup> . ويظهر — كما يشير اليه

(١) انظر في هذا الشأن : R. Dorfman, P.A. Samuelson, R. Solow :  
= Linear Programming and Economic Analysis, New York, 1958.

هذا الاصطلاح الأخير — أن الأمر يتعلق بحل جميع المشاكل في حدها الأدنى وحدها الأقصى التي تشكل وظائف متتالية *funzioni Lineari* ( خاضعة لقيود متتالية ) والتي تبسط نظم الحساب المطلوبة من معايير الاختيار الخاصة بأفضل تغيرات معتبرة . وإذا ما استعملنا الاصطلاحات الاقتصادية نجد أن الوظيفة المتتالية للإنتاج  $[ X = f ( a, b, c, \dots ) ]$  تعنى صياغة فرض مجموعات العائد الثابت *Rendimenti constanti* والذي يسهل بلا شك التطبيق المجرد على الظواهر الواقعية والتي لا تتفق أحيانا مع الفروض البسيطة ويستدعى الأمر الى معالجتها بالوظائف غير المتتالية . وتشبه هذه المشكلة تلك التي سبق أن درسناها بشأن الفروض المبسطة لنماذج الاقتصاد الكلى وكذلك تلك التي تتعلق بتحليل الارتباطات المتبادلة في القطاعات الاقتصادية . وبذلك ثور هنا متطلبات متماثلة للتطورات التحليلية التالية ، صالحة لتقريب مناهج البحث من الظواهر الواقعية المعقدة .

وتوجد كذلك بالنسبة للتخطيط المتتالي دراسات جارية خاصة تهدف الى تحسين هذا المنهج عن طريق ادخال أدوات أكثر تعقيدا سواء في الدول الرأسمالية أو في الدول الاشتراكية . ومن العاملين في هذا المجال بل والرواد فيه يظهر اسم الأستاذ كاتوروفيتش *Kantorovic* من جامعة لينجراد الذي نشر في عام

١٩٣٩ أول كتاب له عن معايير اختيار أفضل استخدام للمصادر الاقتصادية ( والتي سنتعرض لها في الجزء الخاص « بنظريات التخطيط الاقتصادي الاشتراكي »). وكذلك نجد في دول الغرب كلا من دانتزج Dantzig وكوبمانز Koopman وذلك عقب الحرب العالمية الثانية اللذين قاما بصياغة هذا المنهج الجديد <sup>(١)</sup> . ويمكن القول في النهاية ان التخطيط المتسالي هو أداة للتحليل ، وحيث انه يهتم بمعايير تحليل الحل الأمثل لمجموعة المشاكل الاقتصادية فانه يواجه مسائل تتعلق بكفاية القطاعات الانتاجية كل على حدة أو بكفاية النظام الاقتصادي كله . ونجد أن هذه الآليات الفنية في ظروف الاقتصاد الرأسمالي يمكن ممارستها على مستوى الشركات ، الا أنها تجد صعوبات لا يمكن اجتيازها عند محاولة التوسع فيها بحيث تشمل الاقتصاد بأكمله. ويتعلق الأمر هنا كذلك على غرار تحليل الارتباطات المتبادلة بين القطاعات الانتاجية بالاستحالة في المجال العملي للوصول الى حلول ذات كفاية اقتصادية عليا لكل النظام الاقتصادي وذلك عندما يترك اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات وبالانتاج للمؤسسات الخاصة Centri privati التي تمسك بأقدار

(١) انظر بالنسبة لهذه المؤلفات مجموعة المقالات التي أشرف عليها كوبمانز نفسه في الكتاب الذي بعنوان :

Activity analysis of production and allocation, New-York 1951.

الاقتصاد . ولكي يمكن الوصول الى الحلول المثلى على مستوى الاقتصاد القومى لابد من توافر شرط امكان القيام بجميع التعديلات والتحويلات المطلوبة لتحقيق تلك الحلول المثلى . وهذا هو السبب الذى من أجله يوجد اختلاف بين الامكانيات التى تفرض نظريا على أنها تاج لهذه الآليات الفنية ؛ وذلك للوصول الى أكبر حد للكفاية فى نظام اقتصادى وبين الظروف الاجتماعية والتكوينية المجردة التى تعمل فى نطاقها العملية الاقتصادية الحقيقية . ولقد سمحت التطورات التى وقعت فى هذا المجال فيما بعد ( والخاصة بتحليل أوجه النشاط activity analysis أى بواسطة البحث عن علاقات تحول المنتجات المختلفة الى منتجات أخرى — وكذلك الخاصة بمجموعة المناهج الرياضية المعقدة ) بتطبيق واسع للتخطيط المتالى فى مجموعة القطاعات الاقتصادية ( الكيمياء — الآلات — النقل . . . الخ ) وذلك لحل مشاكل تخفيض النفقات الانتاجية وزيادة الدخل الى أقصى درجة وبالتالي زيادة الأرباح . ولذلك يكون للشركات الخاصة أو لمجموعة منها فى أغلب الأحيان حق اتخاذ القرارات الاقتصادية. ويبدو اذن أن مشكلة اتخاذ القرار Razionalizzazione الذى يتعلق بالنظام الاقتصادى فى مجموعه يحتوى فى ذاته على ضرورة تطبيق هذه المناهج الجديدة على ما وراء الآفاق الحالية للنظم الاقتصادية.

## ٧ - التخطيط الاشتراكي والتحليل الاقتصادي :

### المشاكل الحالية للتخطيط الاقتصادي :

ان مشاكل التخطيط الاقتصادي في هذه المرحلة من التطور التاريخي للاشتراكية قد أظهرت خصائص جديدة بالمقارنة مع التطور السابق للاقتصاد ، وترتبط تلك الخصائص بدرجة التطور المتزايد بزيادة تعقيد الكيان الاقتصادي والتوسع السريع للقوى الانتاجية وكذلك مع التطورات الأخيرة لعلاقات الانتاج في النظام الاشتراكي ذاته . ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالتعقيد الكبير الذي تحققه عمليات الاختيار الاقتصادية في التنمية الاقتصادية المخططة التي وصلت الى مستوياتها الحالية والتي تخص مثلا العلاقات بين تجمع رأس المال والاستهلاك ، وتوقع معدلات التنمية في البرامج الاقتصادية طويلة الأمد ، ويضاف الى ذلك تكوين أحجام الاستثمار واختيار الآليات الفنية ذات كفاية أعلى من وجهة النظر الاقتصادية وبالتالي اختيار نظام أكثر منطقية للأسعار . . . . . وهكذا . وقد صار لهذه المشاكل ومثيلاتها الأخرى أهمية في الوقت الحاضر سواء من

الوجهة النظرية أو العملية ، وهى أهمية تزيد بالتأكيد على تلك التى كانت لها فى الماضى وخاصة فى مجال خبرة التخطيط .

وفى الواقع كانت المشكلة فى السنوات العشر الأولى فى حياة التخطيط السوفيتى تتمثل فيما يلى :

ما هى الاستثمارات التى يجب القيام بها ، وفى أى القطاعات تبدو أكثر بساطة بالنسبة للمرحلة الحالية للتخطيط فى الاتحاد السوفيتى . والسبب فى ذلك هو أن معايير الاختيار فى ذلك الوقت الخاصة بالاستثمارات وتوزيعها على القطاعات والمناطق الاقتصادية كانت تتحدد بصورة مرضية على أساس معيار الأفضلية طبقا لحاجة التنمية الاقتصادية وذلك فى وجود عدد محدود من عمليات الاختيار الأساسية الواجب تنفيذها . ولقد أثارت مقتضيات التصنيع السريع للبلاد ذاتها مشاكل عويصة فى مجال الاختيار الحاسم وذلك فيما يتعلق بالعلاقات بين الصناعة والزراعة ، ودرجة التنمية ... الخ . ولقد أدى ذلك الى تحديد مجال معين للمخططين فى الاختيار وذلك عند استخدام الأدوات المادية المتوفرة فى مجال التنمية لتحقيق وبناء وتنمية الصناعة الأساسية ( الصناعة الثقيلة ) باعتبارها محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية جميعها . ومن جهة أخرى كانت النسبة بين

الاستثمارات والاستهلاكات تتحدد على أساس العلاقات التي توجد بين المصادر الانتاجية المتوفرة والأهداف المحددة لتصنيع البلاد وبين زيادة العمالة في المجال الصناعي . وعلاوة على ذلك لا ننسى أنه بالنسبة للاتحاد السوفيتي وفي الظروف الدولية والداخلية الصعبة للغاية التي وضعت فيها أسس التخطيط الاشتراكي في أول دولة اشتراكية ، لا ننسى أن ظاهرة المركزية التي ظهرت في الاقتصاد كان مصدرها الرواسب التاريخية التي تركها النظام القديم . ومن المعروف أن مسألة تكوين العناصر الادارية والفنية كما وكيفا بصورة مناسبة مع مقتضيات تشكيل الجهاز الانتاجي الذي بنى في الاتحاد السوفيتي ، كانت من أهم المشاكل الضخمة التي ووجهت وتم حلها بنجاح في هذه التجربة الأولى للتخطيط .

وقد أدى كل ذلك بصورة أساسية الى تحديد اتجاه النظام الذي يعتمد على التخطيط الاقتصادي في عمليات الاختيار التي تفرضها الأحوال . ( ويلاحظ أن الحكم على مسألة درجة وشكل المركزية في الاقتصاد هو من المسائل المعقدة بصورة كبيرة ، وهو يؤدي الى مشكلة تختلف عن تلك التي نأخذها الآن في الاعتبار) . ومن الطبيعي أن هذه المعايير التي تدل على اتجاه ونشاط



المخططين في أعوام خطط التنمية الأولى (١) — في الظروف الدولية والداخلية المختلفة التى تتطور فيها نظم الاقتصاد الاشتراكى المخطط — لم تظهر مناسبتها للمشاكل التى ثارت بسبب درجة التوسع الحالية والتفرغ فى أنواع الأبنية الاقتصادية. فمثلا نضع فى الاعتبار اجراءات عدم المركزية التى استخدمت بدرجات وصور مختلفة فى الأعوام الأخيرة بالاتحاد السوفيتى وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وفى الدول الاشتراكية الأخرى بأوربا . وتحقق هذه الاجراءات التى تهدف الى نقل اتخاذ القرارات التى كانت تتخذ مركزيا من قبل الى الوحدات الاقتصادية والى الأجهزة المحلية للتخطيط ( على جميع المستويات الاقليمية ) — تحقق اللامركزية ، ليس فقط فى تكوين الادارة العاملة فى الاقتصاد القومى بل تحققها كذلك فى حركة الآليات الاقتصادية التى يتحدد عن طريقها مثلا نوع بعض أموال الاستهلاك وكذلك عملية اختيار مناهج الانتاج ذاتها .

ولما كان الجهاز المركزى للتخطيط يقوم بتوفير عنصر المرونة عند اتخاذ القرارات بشأن كميات وأنماط منتجات الوحدات الاقتصادية الأساسية ، فان الاتجاه هنا يميل نحو نقل رخصة

---

(١) انظر فى هذا الشأن : L'economia — Stavislav Strumilin

Sovietica, p. 13-39, Roma, Editori Riuniti, 1961.

اتخاذ القرار بشأن تنوع المنتجات وكميتها الى هذه الوحدات على أساس الظروف المحلية للسوق والمصادر الاقتصادية المتوافرة. وهذا ما يؤدي الى مرونة أكبر في الخطط الانتاجية المقترحة لكل مشروع على حدة وفي اتخاذ القرارات من جانب الأجهزة المحلية للتخطيط سواء بالنسبة لاستخدام المصادر الاقتصادية المحلية أو بالنسبة لاختيار أموال الاستهلاك التي يجب اتساجها بل وفي تحديد بعض الاستثمارات المحلية ( وذلك تبعاً لمقتضيات النظام العام التي أعلن عنها في أهداف الخطة القومية للاستثمارات). ويتعلق الأمر اذن بتعديلات تهدف — في آخر تحليل لها — الى تشكيل وتطوير الآليات الاقتصادية التي تعمل داخل نطاق التخطيط بطريقة تجعلها أكثر سهولة وارتباطاً بعمليات التنمية في الاقتصاد الاشتراكي . وتتفق من جهة أخرى هذه الخصيصة لنظام التخطيط ، التي تتحقق الآن من خلال التطور الجارى في بعض الدول الاشتراكية ، مع الحاجة الى أن يوضع في الاعتبار الأوضاع المحلية ورغبات الشخصيات الاقتصادية ذاتها . وكذلك نجد أن المشروعات كل على حدة — التي نرى منها اليوم ميلاً كبيراً الى الاحتفاظ بسلطة تقديرية في إدارة المرفق الاقتصادى — تهدف الى بناء شبكة اتصال فيما بينها ذات خصائص انتاجية وتجارية مع الاقتراب بصورة كبيرة للظروف المحلية على الرغم

من بقائها مقيدة بالحاجات العامة للتنمية الاجمالية الخاضعة للتخطيط . ولهذا تشترك هذه المشروعات فى المسئولية فى اتخاذ القرارات أو فى صياغة مشروعات اقتصادية مبتكرة الى حد كبير . وتوجب هذه الميول الجديدة — على المستوى الاجتماعى العام — فى وظيفة الاقتصاديات الاشتراكية الخاضعة للتخطيط ، التوسع فى العملية الديموقراطية على مستوى الوحدات الانتاجية الأساسية وكذلك خلق ظروف أكثر مناسبة للتوسع فى الابتكارات الفردية والجماعية على جميع المستويات : من المصنع الى المجالس الاقتصادية ذات الاختصاصات المختلفة ( على مستوى الجمهورية أو المستوى المحلى ومستوى المقاطعة ) .

وتنحدر من هذه التعديلات فى نظام التخطيط — الهادفة الى تحقيق اللامركزية والتي تتفق مع أعلى درجة من التنمية للنظم الاشتراكية للاقتصاد الخاضع للتخطيط — تنحدر مجموعة جديدة معتمدة من الواجبات تتعلق بحل هذه المشاكل بصورة جذرية . ويتطلب ذلك كما هو معترف به من الكافة استخدام أدوات أكثر دقة لتحليل الاقتصادى وتأسيس نظرية أكثر تماسكا للتخطيط . وترتبط كذلك مع التنمية تلك الآليات الفنية للتخطيط مفهومة على أنها أداة ضرورية لترجمة التحليلات الى ارتباطات كمية دقيقة بين التوسعات الاقتصادية فى نظام يعتمد على التخطيط .

ويمكن أن نرى من كل ما سبق ذكره ، الرابطة التى توجد بين المشاكل التى أظهرتها الحياة العملية ذاتها فى الدول الاشتراكية فى مرحلة نموها ، وكذلك نرى الواجبات التى ظهرت على قدم المساواة أمام علم الاقتصاد وأمام المخططين وذلك لكى يمكن وضع قواعد أكثر دقة وكذلك تحديد طرق ادارة الاقتصاد . ويتعلق الأمر بصفة خاصة بتحديد العلاقات بين السوق والقوانين التى تنظم التنمية المخططة للاقتصاد ، وتطوير مناهج التحليل المستخدمة لتحديد العلاقات الكيفية والكمية بين الظواهر التى توجد فى الاقتصاد الاشتراكي . ولقد فتحت المناقشات التى دارت أخيرا حول دور « قوانين القيمة » فى الاشتراكية وحول كفاية الاستثمارات وتكوين الأسعار وحول نماذج التنمية المخططة — فتحت فصلا هاما فى علم الاقتصاد بتلك البلاد وبصفة عامة فى نظرية التخطيط الاقتصادى .

### السوابق التاريخية :

كانت العلاقة بين التخطيط والنظرية الاقتصادية فى الاشتراكية — وبصفة خاصة فى تاريخ الفكر الاقتصادى السوفيتى كله — والذى سنشير اليه فيما بعد نظرا لأن التجربة السوفيتية كانت الرائدة فى هذا المجال وذا أهمية تاريخية واضحة — احدى المشاكل

الهامة التى ثار حولها النقاش الشديد وخاصة بالنسبة لاتجاهات ودرجات التنمية الاقتصادية (١) .

وتعتبر مسألة مناقشة « قوانين القيمة » فى نظام اشتراكى مثالا حيا فى هذا المجال . ويمكن القول ان هذه المناقشة قد ثارت منذ اللحظة التى وضع فيها مشروع أول خطة للتنمية لأول دولة اشتراكية . ومنذ ذلك الوقت أصبحت العلاقة بين التخطيط ( أى التدخل الإيجابى من الدولة لتنظيم اتجاهات التنمية بمجموعة من القرارات ) وقوانين القيمة ( وظيفتها التنظيمية « أو عدم وجود هذه الوظيفة فى النظام الاشتراكى » ) إحدى المسائل التى ثارت حولها المناقشات النظرية العنيفة التى تتعرض فى الواقع الى المشكلة الرئيسية للعلاقة بين نشاط المخططين والقوانين الاقتصادية الخاصة فى النظام الاشتراكى (٢) .

---

(١) أشار لينين مثلا فى نقاشه مع بوخارين Bucharin الذى كان يحاول انكار احتمال وجود نظرية اقتصادية للاشتراكية ، الى أن معرفة العلاقات الضرورية بين توسعات نظام اقتصادى تتطلب كذلك فى الاشتراكية دراسة نظرية للعمليات الاقتصادية والعلاقات بين التوسعات المعتمدة .

(٢) قد يكون من المهم إعادة بناء ماسبق أن كان جزءا من الفكر الاقتصادى ( بشأن المراحل الأولى للتخطيط الاشتراكى ) والذى يرتبط معناه بالضمون الكلى للخبرة التاريخية الفردية . ويمكن أن =

وقد امتد النقاش طوال فترة تجربة التخطيط الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي ثم بعد ذلك في الدول الأخرى بدرجات متفاوتة مختلفة (١).

وطلت النقطة الرئيسية التي تحولت إليها المناقشة حول العلاقة بين التخطيط « الخلاق » ( كما وصفه أحد كبار العاملين في التخطيط السوفيتي وهو الأكاديمي س.ج ستروميلين S.G. Strumilin وقوانين التنمية الاقتصادية ) هي التعريف الدقيق لنظام التخطيط الذي يكون في درجة تسمح له بتفادي خطر التحكم arbitrio

---

= نذكر في ذلك على سبيل المثال أن بوخارين في كتابه « اقتصادية فترة الانتقال » - موسكو ١٩٢٠ قد ذكر أن بعض المجموعات الاقتصادية كالسبع والسعر والأجر كانت تعتبر منتهية تاريخيا وأن « نهاية المجتمع التجاري الرأسمالي ستكون كذلك نهاية للاقتصاد السياسي » . ومن جهة أخرى كان بريوبرز هنسكيج Preobrazhenskij يعتقد أن مبدأ التخطيط وقانون القيمة هما « منظران متضادان » للاقتصاد السوفيتي . وكان السائد خلال برنامج السنوات الخمس الأولى أن « النشاط الواعي للتخطيط » يخضع لخدمته قانون القيمة الذي يختلف مضمونه في الاشتراكية .

(١) فمثلا في بولونيا أعلن بصفة خاصة عن دور السوق كعامل موجه لصياغة البرامج الاقتصادية ، بينما ظهر في يوغسلافيا دور ما يطلق عليه « قوانين السوق » الهادفة الى تنظيم التخطيط على المستويات المختلفة بواسطة آلية السوق بطريقة يمكن معها تجنب تطرفات المركزية .

والحتمية في العملية الاقتصادية ( استحالة تعديل « المتغيرات » في التنمية ) . وهكذا صبغت هذه المناقشة بصيغة مثالية وعادت الى الظهور مرة أخرى في الأعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية (١) .

وقد ظهر كتاب لستالين ( عام ١٩٥٢ ) للإجابة في جزء كبير منه على هذه المشاكل التي ثارت حول هذه الموضوعات . وأصبح هذا الكتاب بعد ذلك المرجع لكل المناقشات والمشكلات التي ثارت بعد ذلك والتي ما تزال مستمرة في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى (٢) . ولقد أكد ستالين في هذا الكتاب « الخصيصة الموضوعية للقوانين الاقتصادية » في الاشتراكية أيضا ، ثم عضد فكرة أن قانون القيمة ما زال يمارس نفوذه في نطاق تعايش العلاقات التجارية بين القطاعين الرئيسيين للاقتصاد السوفيتي ( الصناعة الاشتراكية والزراعة الجماعية ) ، وأن هذا

---

(١) يجب هنا أن نشير الى المخطط والاقتصادي السوفيتي فوزيسنيسكي Voznessenskij وبصفة خاصة الى كتابه : « اقتصادية الحرب في الاتحاد السوفيتي » (انظر الترجمة الفرنسية باريس ١٩٤٨ صفحات ٨٩ - ١١١ ) حيث نقد فيه الاتجاهات « التطوعية » للتخطيط مثل معيار تحديد الأسعار بدون اعتبار للنفقات .

(٢) انظر : J. Stalin = *Problemi economici del Socialismo nell' URSS*, Roma, Editori Riuniti, 1953.

الأثر ينصب على الإنتاج نظرا لأن أموال الاستهلاك قد تحققت وظهرت على شكل سلع . إلا أن الإشارة قد وجهت بصفة رئيسية الى عمليات التبادل بين صناعة الدولة والمزارع الجماعية التعاونية. وقد اعتبر هذا التفسير بعد ذلك تفسيراً مقيداً وغير كاف ، وحاول كثير من رجال الاقتصاد في الدول الاشتراكية تأكيد أن « قوانين القيمة » ستظل محتفظة بتأثيرها سواء في مجال توزيع العمل الاشتراكي المبني على التخطيط أو في القيام بعملية التقدير الاقتصادي بصفة عامة وذلك نظراً لضرورة حساب الإنتاج في جميع قطاعات الاقتصاد على أساس العمل . (١) وسواء كان الأمر يتعلق في الواقع بمسألة تشكيل نظام منطقي للأسعار أو بمسألة حساب كفاية الاستثمارات واختيار أفضل المتغيرات في مشروعاتهما

---

(١) أدى هذا النقاش الى مجموعة من الحلقات الدراسية في الاتحاد السوفيتي وبولندا والدول الأخرى وذلك ابتداء من عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، وتوجد كتابات غنية باللغات المتعددة وبصفة خاصة ما ظهر في مجلات *Planovoe Khozjalistivo, Voprosy Ekonomiki* ( باللغة الروسية ) و *Economista* ( باللغة البولندية ) وغيرها . ويرجع بالنسبة لكتاب رجال الاقتصاد البولنديين المعاصرين الى : *Vecchia e nuova pianificazione economica in Polonia, Milano 1960 Prima Parte, (Pianificazione, Valore e Prezzi).*

وبصفة خاصة نشير الى كتاب :

W. Brus = sul ruolo della legge del valore nell'economia socialista, p. 31.



نجد أن أساس معايير الصلاحية للمناهج المستخدمة يتركز في طريقة تحديد نظام القيم الخاصة بها .

وقد أعيدت دراسة هذه الموضوعات في المناقشات التالية التي ما تزال دائرة حتى اليوم وبصفة خاصة في شأن ارتباطها بالاتجاهات الحديثة للغاية حول أسس الحساب الاقتصادي Calcolo economico في نظام التخطيط . ونرى مثلاً في هذا الشأن مسألة علاقات التبادل بين السلع ، وقد نظمت هذه العلاقات وأدخلت عليها التعديلات بالنظر إلى الظروف التاريخية التي تشكلت فيها قبل التحول الاشتراكي للقواعد الاقتصادية للمجتمع . وقد أثارت عملية التصنيع السريعة — على النحو الذي جرى في أول الأمر في الاتحاد السوفيتي ثم في الدول الاشتراكية الأخرى — نظراً لطبيعتها الخاصة مشاكل رئيسية تتعلق بالرابطة بين الصناعة والزراعة ، بين مصادر ومناهج التمويل لتجميع رأس المال في القطاعات الأساسية للتنمية الصناعية ، وبالتالي علاقات الارتباط والتبادل بين صناعة الدولة والمشروعات الزراعية في القطاع التعاوني . ومن المعروف أنه قد واجه الاقتصاديون مشاكل هامة وتعرضوا لمناقشات عديدة في الأعوام التالية للتنمية الاقتصادية السوفيتية وذلك بالنسبة للعلاقات بين المدينة والريف ، وبين طرق ومناهج تجميع رؤوس

الأموال — تلك العلاقات التي تعتبر عوامل حاسمة في سبيل تحديد اتجاه ودرجة التنمية الاقتصادية المعتمدة على التخطيط . وفي هذا الإطار كان لمسألة التبادل بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية وزن خاص في جميع الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على التخطيط والتي جربت حتى الآن .

وكما هو معروف فإن الأسعار في النظام الرأسمالي تمثل النقاط الهامة التي يتخذ على أساسها أصحاب المشروع قراراتهم الخاصة . وتتطلب وظيفة النظام ذاته ذلك حيث يعتبر الربح الرأسمالي أكبر منظم للاقتصاد في هذه الحالة . ومن المعروف كذلك — على عكس ما أكدته بعض النظريات الخاصة بالنظام التفريدي للإنتاج — أن الأسعار في النظام الرأسمالي (مع الابتعاد عن الأسعار « ذات طابع الإدارة Amministrativi » للعهد الاستغلالي الاحتكاري المعاصر) لا تمثل بتاتا التعبير عن عمليات الاختيار الأكثر منطقية للأشخاص الاقتصاديين . وهي تعتبر كذلك بعيدة عن أن تكون ذات دلالة بالنسبة للسوق حتى بخصوص أنماط البرامج التي يراد تطبيقها في مجموعة من الدول الرأسمالية . وقد اعترف بهذه الصفة على نطاق واسع وعلى اعتبار أنها قد توجه إلى النظرية الاقتصادية التقليدية .

السوابق النظرية حول « أصالة » الاقتصاد الاشتراكي :

ويكون من المناسب هنا أن تشير باختصار الى بعض الآراء التي أعلن عنها في الماضي — قبل أن يوضع التخطيط الاشتراكي موضع التنفيذ — والتي تنسب الى بعض رجال الاقتصاد مثل : ميز Mises ولانج Lange وباروني Barone وغيرهم .

ومن المعروف أن الأستاذ لودفيج فون ميز Ludwig Von Mises قد ذكر في بعض كتاباته <sup>(١)</sup> أنه نتيجة للملكية العامة لوسائل الإنتاج في الاقتصاد الجماعي فإنه لا توجد سوق يتم فيه تبادل رؤوس الأموال ، وبالتالي لن يكون هناك أسعار لهذه الأموال . واستمر ميز يقول انه نتيجة لذلك لن يكون هناك في مجال أموال رؤوس الأموال أي « امكانية للاختيار ، وبالتالي لن يكون هناك استخدام منطقي للمصادر الاقتصادية ».

وقد عاد الى هذا الرأي الأستاذ هايك Hayek ولكن بصورة أخرى . فلم ينكر امكان وجود توزيع منطقي للمصادر في الاقتصاد الاشتراكي بصورة نظرية ، ولكن أثار الشكوك حول امكانية وجود حل عملي لهذه المشكلة .

---

(١) انظر بصفة خاصة بحث :

Die Wirtschaftsrechnung in Sozialistischen Gemeinwesen.

Archiv für Sozialwissenschaften, Vol. XLII, 1930.

ونجد أن باروني Barone في مقاله الذي بعنوان : « نظام الانتاج في الدولة الجماعية »<sup>(١)</sup> قد ذكر أنه في الامكان منطقيا وجود نظام للأسعار وحساب اقتصادي في المجتمع الجماعي ، وأنه يمكن محاولة حل معادلات للتوازن الاقتصادي في هذا النوع من المجتمع . وترجع حدود تحليله الى الوضع الاستاتيكي لكيان نظريته والى ظهور ظروف المنافسة الكاملة التي لا تتفق مع حقيقة النظام الاشتراكي .

وعندما أشار الأستاذ هايك Hayek الى رأى باروني Barone في كتابه : « حالة النقاش الراهنة »<sup>(٢)</sup> كان يرى أنه في الاقتصاد المركزي التخطيط « ومع افتراض المعرفة التامة لجميع البيانات الهامة فانه يمكن تحديد قيم وكميات السلع المختلفة التي ستننتج عن طريق تطبيق نفس الطريقة التي يتمكن بها الاقتصاد من تفسير شكل الأسعار واتجاه الانتاج في نظام المنافسة الحرة » . وأكد هايك أن ذلك ليس بالأمر المستحيل ولا يؤدي الى « تناقضات منطقية » . وأضاف أن تحديد الأسعار بهذه الطريقة يتعارض مع القول بأنه يمكن تطبيق ذلك المنهج في مجتمع مؤسس على

---

(١) *Giornale degli economisti e Annali di economia* 1908.

(٢) انظر : *La pianificazione economica collettivistica*, Torino :

Rinaudi, 1946, p. 191-231.

الملكية العامة لوسائل الإنتاج » . وقد عرض ل . روبنز L. Robbins المسألة بعبارات مشابهة حيث كتب يقول انه « يمكننا كذلك ادراك كيفية حل هذه المشكلة — على الورق — عن طريق مجموعة من العمليات الرياضية ( .... ) ولكن هذا الحل من المستحيل تحقيقه واقعا . ان ذلك يتطلب وضع ملايين المعادلات على أساس ملايين البيانات الاحصائية التي تعتمد على ملايين عمليات الحساب الفردية . وقبل أن تحل هذه المعادلات تكون البيانات التي أسست عليها قد أصبحت قديمة ويكون من الضروري بدء عمليات الحساب من جديد » . ومن الواضح أن هذا الاعتراض قد أصبح غير مقبول اليوم نظرا لوجود آلات حديثة وسريعة للحساب مثل آلات الحساب الالكترونية . وكان الأستاذ لانج Lange في كتابه الذي نشر في عام ١٩٣٧<sup>(١)</sup> قد اعترض على ميز Mises بأنه قد خلط بين الأسعار بمعناها الضيق أى علاقات تبادل السلع في السوق وبين الأسعار — بمعناها الواسع باعتبارها اصطلاحات تظهر فيها عمليات الاختيار . وقد ذكر لانج أن رأى ميز يتلخص في أنه عند عدم وجود سوق تحدث فيه تبادل الأموال لن يكون هناك أسعار لهذه

(١) انظر : On the economic theory of socialism, Minnesota

وقد أعيد طبع هذا الكتاب .

الأموال بمعنى علاقات التبادل في السوق . وأشار لانج بقوله :  
الا أن هذا الغموض يؤسس على اختلاط « للسعر » بالمعنى  
الضيق مع « السعر » في أوسع معانيه كدلالة للاختيار . وفي هذا  
المعنى فقط تكون الأسعار ضرورية لتحديد استخدام المصادر  
الاقتصادية ، وتعطى هذه الأسعار كذلك في اقتصاد اشتراكي على  
أساس الامكانيات الفنية للتحويل من سلعة الى أخرى .

وقد حاول لانج على أساس نفس عناصر نظرية الأسعار  
ايضاح أنه اذا ما احتفظ الاقتصاد « بالوظيفة القياسية للأسعار »  
( التى تتناقش فيها مجموعة من الأسعار التى تحقق شرط التوازن  
عن طريق تساوى الطلب والعرض لكل سلعة ) — فان مثل هذا  
التكوين للأسعار يمكن الحصول عليه كذلك في الاقتصاد  
المخطط . « ونظرا لأن انتاج وملكية المصادر الانتاجية — فيما عدا  
العمل — مركزة ، فان الأشخاص الاقتصاديين يستطيعون التأثير  
على الأسعار بقراراتهم » . وهكذا فان الوظيفة البارومترية  
( القياسية ) للأسعار يجب أن تفرض من السلطات التى تقوم  
بالتخطيط كقاعدة للحساب *Regola de contabilità* ويجب أن تجرى  
جميع عمليات الحساب الاقتصادية كما لو أن الأسعار مستقلة عن  
القرارات التى تتخذ . ويجب أن تعامل الأسعار في عمليات

الحساب هذه كميّات ثابتة على النحو الذي يتبعه أصحاب المشروعات ( المفاوضون ) الذين يعملون في سوق المنافسة .

وبعد أن عالج لانج التحديد النظري لعملية التوازن الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي ، حاول أن يوضح كيف يمكن تحقيق التوازن عن طريق عملية قوامها الجهود والمحاولات على النحو الذي يحدث في السوق المنافسة . وتؤسس عملية الجهود والمحاولات هذه *procedimento per tentativi* على الوظيفة البارومترية للأسعار مع افتراض أن السلطات القائمة بالتخطيط تعطي في البداية نظاما للأسعار اختيار بطريقة عشوائية (١) .

---

(١) « تتخذ جميع قرارات أولئك الذين يديرون الانتاج ويستخدمون المصادر الانتاجية للملكية العامة ، وكذلك أولئك الذين يتخذون قراراتهم فرداى كالمستهلكين ومن يعرض العمل - على أساس هذه الأسعار - وعلى أساس هذه القرارات تتحدد لكل سلعة كمية الطلب وكمية العرض . وإذا كانت كمية السلعة المطلوبة لا تتساوى مع كمية العرض فإنه يجب أن يتغير سعر هذه السلعة وبصورة أقدر يجب رفع السعر إذا ما زاد الطلب على العرض ويخفض السعر في الغرض العكسي . وبهذه الطريقة تحدد السلطات القائمة بالتخطيط مجموعة جديدة من الأسعار تستخدم كقاعدة للقرارات الجديدة وتفتح الطريق لمجموع جديد من الطلب والعرض . وعلى أساس عملية الجهود والمحاولات هذه تتحدد في النهاية أسعار التوازن . وفي الحقيقة تعتبر الأسعار التاريخية المعطاة بداية لهذه العملية . وقد تكون هناك تعديلات طفيفة في هذه الأسعار بصورة مستمرة . ولكن =

ويمكن لنا أن نذكر كذلك أن الأستاذ تاوسيج Taussig قد أعلن أن الاعتراضات التي تقول أن الأموال في الاقتصاد المبنى على التخطيط لا يمكن تقديرها « لوجود صعوبات نظرية أو عملية — هي اعتراضات ليس لها سند من الواقع . وإن المناقشة التي دارت منذ عدة سنين في الدول التي جرب فيها التخطيط الاقتصادي حول تحديد الأسعار تتميز بجوانب عديدة. ويتمثل الاختلاف بصفة خاصة في البحث عن حلول نظرية مناسبة لعمليات الاقتصاد المؤسس على الملكية العامة لوسائل الإنتاج التي لا تتوافق — منطقيا — مع هيكل المنافسة الرأسمالية التي هي نقطة الارتكاز في الرأي الذي ندرسه .

ويلاحظ أن رجال الاقتصاد قد اعتبروا بصفة عامة مسألة الوصول إلى أعلى مستوى في توزيع المصادر الإنتاجية بين الاستخدامات المختلفة معيارا أساسيا للحكم على كفاية ومقدرة النظام الاقتصادي لتحقيق النجاح . لقد أدت فكرة أن الاستخدام

= لن تكون هناك ضرورة لبناء نظام جديد للأسعار » ( وقد وصف تيلور Taylor عملية الجهود والمحاولات ) .

ويلاحظ أن بناء « لانج » قد أسس بصورة كبيرة على نمط من الفروض يشابه النمط التنافسي ولهذا فهو لا يتسم بخاصية التأقلم بصورة واسعة على نظام الاقتصاد الاشتراكي . وقد تغير رأى لانج في هذا الشأن اليوم : أنظر المرجع السابق :

Vecchie e nuova pianificazione in Polonia, p. 110-124.



المنطقى للمصادر الانتاجية المتوفرة تشكل طبيعة المشكلة الاقتصادية ذاتها — الى أن ينظر الى المشاكل المتعلقة بنظام للأسعار وللحساب الاقتصادى بصورة استاتيكية بحتة وليس على شكل متطور نام . ولقد أظهر «التوازن الدينامى» ، باعتباره تعديلات تالية تطرأ على التغيرات المفترضة لبعض العوامل ، عدم كفايته كأداة لتحليل العمليات الأساسية للتنمية الاقتصادية . وقد أصبح كذلك لأنه من الضرورى اعتبار هذه المشاكل من وجهة نظر أعلى مستوى للتنمية التى تبدو منها مجموعات المنطقى الاقتصادى ذاتها محددة للغاية . وتفرض ظروف التوازن بالضرورة بعض الارتباطات بين متغيرات النظام الاقتصادى والتى يجب أن تكون موجودة كذلك فى دينامية التنمية . الا أن ذلك يعنى أن هذه الارتباطات الداخلية يجب اعتبارها كذلك فى تحليل دينامى يضع فى مجال التنمية علاوة على مشكلة الأسعار ، مشكلة التوزيع المنطقى للمصادر ذاتها . وقد يكون ذلك صحيحا بصورة جزئية بالنسبة لاقتصاد مؤسس على آلية السوق ولاقتصاد مبنى على التخطيط ، حيث يتحدد فيه التوزيع واستخدام المصادر الانتاجية على أساس معدل التنمية وعلى اتجاهاته الأساسية . وقد أكد الواقع الاقتصادى ذلك الفرض الذى نادى به ويكسل Wicksell ( بشأن آثار مستوى الفائدة على التنمية ) والذى

مقتضاه أن « المجتمع الجمعى قد يعطى ضمنا أكبر لتجميع رأس المال السريع أكثر مما يعطيه المجتمع الفردى الحالى » (١).

وهكذا حث ويكسل ذاته الاقتصاديين على أن يعيدوا النظر فى الاتجاه التقليدى لطبيعة المشكلة الاقتصادية حتى يمكن إعادة صياغتها بطريقة أفضل بحيث تكون مطابقة للطبيعة الخاصة للتنمية المؤسسة على التخطيط الاقتصادى .

**مشاكل الحساب الاقتصادى فى مرحلة التنمية العالية المؤسسة على التخطيط الاقتصادى :**

سندرس أولا الاتجاهات الحديثة لمشكلة الأسعار . ان المعمول به عادة فى النظم الاشتراكية هو تحديد مستوى منخفض ( بالنسبة لنفقات الانتاج ) لأسعار المواد الأولية والمنتجات الصناعية الأساسية مع بعض الاستثناءات القليلة . وقد حددت أسعار وسائل الانتاج فى الصناعة الاشتراكية بصفة عامة على مستويات أكثر انخفاضا من كمية « العمل المباشر وغير المباشر » المطلوب لانتاجها . وحددت على العكس أسعار منتجات « الصناعة الخفيفة » — أى المواد التى تستهلك على نطاق واسع — على مستويات أعلى نفقة انتاجها . وقد غطى الفرق بين سعر وثقفة

---

(١) انظر : K. Wicksell = Lectures, Vol. I, p. 212.

هذه المنتجات الأخيرة في جزء كبير منه بفرض ضريبة على عمليات التبادل التجارى ، والتي كانت أداة تمويل لتنمية الصناعة في البلاد عن طريق ميزانية الدولة . وتشكل علاقات التبادل بين القطاعين — كما رأينا — حلقة اتصال هامة لوظيفة الاقتصاد المؤسس على التخطيط . ونجد أن ستالين في كتابه الذى سبق أن ذكرناه : « المشاكل الاقتصادية للاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى » قد اعتبر الأسعار أداة يمكن لرجال التخطيط الاقتصادى أن يستخدموها على حسب تقديراتهم ، وبمعنى آخر كنوع من « التكنيك » الذى يدخل فى « السياسة الاقتصادية » ولكنه لا يدخل فى « الاقتصاد السياسى »<sup>(١)</sup> . وقد اعترف بعد ذلك أن هذا الحائط الذى أقيم بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية ليس بالأمر الصحيح وهو فى نفس الوقت ضار

---

(١) المرجع السابق صفحات ٩٣ - ٦٤ حيث جاء فيه ان مشاكل التخطيط للاقتصاد القومى « لاتعتبر موضوعا للاقتصاد السياسى ولكنها موضوعا للسياسة الاقتصادية للأجهزة التى تقوم بالادارة الاقتصادية » . ويتعلق الأمر بمجالين مختلفين لايجب الخلط بينهما . ان الاقتصاد السياسى يدرس قوانين التنمية لعلاقات الانتاج بين الافراد . أما السياسة الاقتصادية فانها تستمد من هذه الدراسة نتائج عملية وتبلورها وتوقع على ذلك عملها اليومى المعتاد » .

بتطور نظرية اقتصادية تتبع المعايير الاشتراكية والتي تدخل فيها المجموعات الاقتصادية كالثمن والنقد . . . . الخ عن حق ومشروعية . وهكذا فإن المناقشة التي أثارها هذا المؤلف قد توجهت نحو هدم هذا الحائط الزائف بين سياسة التخطيط والنظرية الاقتصادية المطبقة في الاقتصاد الاشتراكي ، مع اعتبار المسائل المذكورة فيما سبق على ضوء ضرورة وضع نظم ومناهج الادارة في الاقتصاد على أسس علمية أكثر دقة .

وسنرى الآن في أى اتجاه يتطور تحليل وظيفة وتطور الاقتصاد المعتمد على التخطيط في الدول الاشتراكية ، وهو الاقتصاد الذى يدار مركزيا ولكنه يهدف الى استخدام الآليات الاقتصادية الجديدة عن ادراك ومعرفة ، وهى الآليات التى تبعث من نظم اللامركزية المعمول بها .

ومن الواضح أنه يوجد سوق في الاقتصاد الاشتراكي ، ولكن الذى لا يوجد هو « آلية السوق » التى هى من خصائص الاقتصاد الرأسمالى . ان تنظيم علاقات التبادل يؤدى الى ضرورة ادخال نظام قيم اقتصادية في السوق الاشتراكية تؤسس على الحساب المنطقى . ولذلك ثارت أمام النظام « الثنائى » الحالى لتشكيل الأسعار — مشكلة تجنيد الأسعار وبناء هيكلها الخاص تبعا لمعيار متجانس يضع في الاعتبار « القيمة الكاملة » للمنتجات

كل على حدة ويستخدم في كل حالة كمقياس موضوعي يشار اليه حتى بالنسبة للتغير الذي يطرأ على الأسعار بسبب اعتبارات خاصة تتعلق بالسياسة الاقتصادية . وبمعنى آخر يوجد بجانب الأسعار الفعلية التي تباع بها المنتجات في السوق ، أسعار أخرى للحساب ( تشبه « أسعار الظل » ) تعتبر أساسا لنظام منطقي للقيم الخاصة بهذه المنتجات .

وقد يكون من المناسب هنا أن نشير الى الأبعاد الخاصة بالمشكلة ذاتها . ان أسعار أموال الاستهلاك التي تباع للمستهلكين هي أسعار فعلية للسوق تتبادل مع الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين . وتتضمن هذه الأسعار كما سبق أن ذكرنا ضريبة على التبادل علاوة على نصيب معلوم من أجل نفقات التوزيع . ولكن على العكس نجد أن أسعار أموال الانتاج ( المواد الأولية ، الآلات ، الوقود . . . الخ ) ، أي المنتجات التي تنتقل من مشروع لآخر في الدولة تتحدد على أساس « النفقة المخططة - Costo piani ficto » والتي تتكون من ثمن المواد الأولية والأجور وكذلك من ثمن الهالك Ammortamento علاوة على نسبة صغيرة من الربح المخطط Profitto pianificato . وبهذه الطريقة وبمعنى آخر تبعا لهذه « الثنائية » في منسوبي أسعار وسائل الانتاج وأموال الاستهلاك نجد أن « فائض الانتاج » الاجتماعي الذي

يخصص للاستثمار بالنسبة للخدمات « غير الانتاجية » وللدفاع ،  
يتكون بصورته النقدية في محيط أسعار أموال الاستهلاك  
بواسطة ضريبة المبادلات .

وقد وجه البعض النقد الشديد في الأوقات الحاضرة الى  
نظام تثبيت الأسعار وبصفة خاصة من خلال المناقشات التي أشرنا  
اليها سابقا . وترمى أهم هذه المناقشات الى اظهار أن هذا النظام  
الذي بواسطته تثبت أسعار وسائل الانتاج على مستوى أقل  
من مستوى الأثمان يمنع القيام بحساب اقتصادى صحيح ، كما  
سجل فاقدا عند استخدام وسائل الانتاج . وقد كان ستروميلين  
Strumilin رجلا الاقتصاد السوفيتى أول من أشار بأن  
هذا النظام يتصف « بالتحكمية » بسبب القاعدة التجريبية التي  
بنى عليها وأن تعديله يعتبر شرطا أوليا لكى يمكن وضع نظام  
الحساب الاقتصادى على أساس منطقى . ويهدف هذا النقاش  
الذى وجد منذ أعوام عديدة سواء في الاتحاد السوفيتى أو في  
الدول الاشتراكية الأخرى الى معرفة طريقة تحديد نظام القيم  
النسبية التى تتفق مع المبادئ الاقتصادية للاقتصاد الاشتراكى  
المخطط . وقد أوجب أحد رجال الاقتصاد بالنسبة لمسألة  
« الثنائية » في تشكيل الأسعار أن تكون هذه الأسعار مطابقة

للظروف التاريخية المجردة للتنمية الاقتصادية أو أن تتسم بصفة شخصية في تقاليد التخطيط<sup>(١)</sup>.

ويعضد أولئك الذين يتمسكون بالمنهج التقليدي في تحديد الأسعار أن وسائل الإنتاج « على خلاف أموال الاستهلاك ليس لهما خصائص الأسعار في نطاق قطاع الدولة . واذن ليس من الضروري أن تتطابق أسعارها مع قيمتها الكاملة . ويتابعون قولهم أنه سيكون في الامكان احترام مقتضيات الحساب الاقتصادي مع احتفاظ مستوى هذه الأسعار قريبة جدا من نفقة الإنتاج الأمر الذي يحث استخدام الوسائل الفنية والأكثر كمالات ودقة . وقد ازداد كثير من رجال الاقتصاد اقتناعا بأنه يجب اعتبار «الاعتمادات الثابتة» « رؤوس الأموال » المستخدمة في الإنتاج عند تشكيل جميع الأسعار ( بما في ذلك تلك الخاصة بوسائل الإنتاج ) ، والتي يجب أن تقدر بصورة مناسبة عند تحديد هذه الأسعار بدون أن يكون في الامكان الهروب من خطر التحكيم أو « الشخصية » . انهم يطلبون أن تتضمن أسعار وسائل الإنتاج نسبة مناسبة من رأس المال المستخدم التي تحمل هذه الأسعار

---

(١) انظر في هذا الشأن بصفة خاصة الى ما ذكره رجل الاقتصاد

السوفيتي Turetski في كتابه *Sulla formazione pianificata dei prezzi* nell' URSS Mosca 1957.

الى أقرب مستوى من قيمتها الكاملة وبالتالي تسمح بتقدير استخدام وسائل الانتاج ذاتها بصورة اقتصادية وأن تكمن بتغيرات نفقات الانتاج بصورة صحيحة (١) .

ويتفق اليوم جميع من ينادون بتعديل النظام التقليدى لتشكيل الأسعار على ضرورة أن تتضمن أسعار أموال الاستهلاك وكذلك أسعار وسائل الانتاج نسبة معينة من « فائض الانتاج الاجتماعى *Sopraproduzione Sociale* » وأن يوضع فى الاعتبار العمل المباشر وغير المباشر ( أو المتراكم ) الذى يطلب لانتاجها . وما زال الخلاف قائماً حول المعايير التى تحدد على مقتضاها نسبة « فائض الانتاج » . فهل يجب أن تسحب على أساس العلاقة بين الأجور فقط أو على أساس نفقة الانتاج ( أو النفقة الأولى ) ، أو تحسب بالتطابق مع مبدأ « أسعار الانتاج » تبعاً

---

(١) يرجع بصفة خاصة الى مقال ماليشيف Malyshev الذى بعنوان *Alcuni questioni della formazione dei prezzi nell'economia socialista*, in *Voprosy Ekonomiki*, 1957, N. 3, p. 93.

وقد كتب يقول : « يجب أن يكون هناك مبدأ موحد تشكل على أساسه الأسعار فى جميع فروع الانتاج ، ويجب أن يمثل السعر نفقة العمل الاجتماعى فى الحاضر والماضى والذى يبذل لكى يتحقق هذا أو ذاك الانتاج » .



لما ذكره ماركس في الجزء الثالث من كتابه « رأس المال » (١) .  
وقد قام ستروميلين وكرونارد Kronard في الاتحاد  
السوفيتي بتعزيد الرأي الأول ، وأسسوا رأيا هذا على أنه  
يجب حساب الفائض بالنسبة الى العمل المباشر المستخدم ، وذلك  
لأن هذا العمل هو الذي يوجد . وقد عضد كل من مالشيف  
Malyscev وفاج Vaag وأطلس Atlas ، وغيرهم الرأي  
الذي ينادى « بأسعار الإنتاج » باعتبارها شكلا متحولا للقيمة  
« يسمح بتقدير وسائل الإنتاج بصورة اقتصادية ( العمل  
المتراكم ) في الظروف الحاضرة للاقتصاد الاشتراكي ، ويضمن  
في نفس الوقت استخدام الاستثمار بصورة أكثر منطقية وكذلك  
القيام بأفضل اختيار بين المشاريع المختلفة المرتبطة باستخدام

---

(١) يمكن التعبير عن هذه الطرق الثلاثة الرئيسية المتعلقة  
بالأساس الذي يمكن بمقتضاه بناء نظام صحيح للأسعار على النحو  
التالي . وباستخدام نفس الرموز التي جاء ذكرها في كتابات  
ماركس ( م بالنسبة « لفائض الإنتاج » ، ف لرأس المال المتغير ،  
ح لرأس المال الثابت في وحدة الزمن المعتبرة ) . وتتحدد هذه  
النسبة في الحالة الأولى تبعا للعلاقة م/ف ، وفي الحالة الثانية  
كإضافة نسبية للنفقة الأولى تبعا للعلاقة الموحدة م/ف + ح ، وفي  
الحالة الثالثة تبعا لمعيار أسعار الإنتاج أي تبعا للعلاقة م/ف + ح .  
( ملحوظة : م هي الترجمة لرمز  $\Sigma$  ، ف ترجمة لرمز  $V$  ،  
ج ترجمة لحرف  $\alpha$  . المترجم )

المصادر الانتاجية » . ويبدو أن الرأي الأول له أساس منطقي أقوى من الرأي الثاني .

وقد ثارت نفس المناقشة في بولونيا وما تزال جارية حتى الآن حيث لم يصل رجال الاقتصاد هناك في شأنها الى صيغة نهائية . وقد ظهرت بعض الآراء منها بصفة خاصة ما نادى به كل من و. لانج O. Lange وبروس W. Brus اللذان حاولا تحديد « السعر العادي » على مستوى يضع في الاعتبار « الادخار الاجتماعي » للأثمان<sup>(١)</sup> . وقد حاولت هذه الدراسات التي جرت في بولونيا<sup>(٢)</sup> — والتي ما تزال جارية حتى الآن — أن تلقى الضوء على العلاقات التي يجب أن توجد في « النموذج » الجديد للتنمية المخططة بين درجة المركزية الضرورية لأهم القرارات الاقتصادية ( والتي تتعلق بالاستثمارات بصفة خاصة ) وبين

(١) انظر في هذا الشأن :

Vecchia e nuova pianificazione economica in Polonia, p. 121-124.

V. Vitello = Su alcuni aspetti della formazione dei prezzi وكذلك

nelle economie pianificate, in Economia internazionale, 1959, N. 3.

(٢) يجب أن نقصر كلامنا هنا على الاتحاد السوفيتي وبولونيا فقط . والسبب في ذلك علاوة على ان التجربة الروسية تمثل أحسن تجربة — هو أن أكثر الكتابات والمؤلفات في هذه المسائل والتي يمكن ترجمتها توجد في هسذين البلدين ، بينما مازالت المعلومات ضئيلة حتى الآن بالنسبة للدول الاشتراكية الأخرى .

اللامركزية في الادارة الاقتصادية على مستوى الشركة والقطاع والمطالب الاقليمية المختلفة . وكانت مشكلة العلاقة بين المركزية واللامركزية قد ثارت منذ ظهور المناقشات حول مسألة « تغير النموذج الاقتصادي » وأصبحت مركزا لاهتمام الاقتصاديين والمخططين (١) .

(١) انظر في هذا الشأن الى :

*Vecchia e nuova Pianificazione economica in Polonia*, cit. p. I, II.

وقد كتب س. بروفسكي C. Bobrowski في بحثه الذي في هذا المرجع أن « النتائج الايجابية التي ظهرت من جراء هذه المناقشة توفر لنا الضمانات بالنسبة للتخطيط « الاداري » ( والذي يعطى في بولونيا كما هو معروف نظاما واحدا للجهاز الصناعي والذي يتكون من مراكز للادارة مؤسس على مبادئ تهبط تلك التي يعتمد عليها « كارتل القطاع » في الاقتصادية الرأسمالية ) ، وكذلك بالنسبة للهيكل المعارض التي وقعت ضحية له مثلا يوغسلافيا في أحد المراحل . ومن المعروف أن هذه الدولة الأخيرة بالرغم من أنها قد قبلت الى النهاية مبدأ حل التنظيمات الاقتصادية الضخمة ( بهدف احلال كيان للمشروعات المستقلة ) لم تتأخر فقط حوالى سنتين في تشكيل تنظيمات الرقابة الضرورية بل استخدمت كذلك حلول لا يمكن وصفها الا كاذبة وقد تحدد بناء على التطبيق المذهبي لآراء المعادين للمركزية » .

ويلاحظ في هذا الشأن أنه قد أجريت عدة تصويبات على خطة التنمية اليوغسلافية حديثا عن طريق أشكال رئيسية ذات صفة استقلالية وصفة الرقابة وذلك في محاولة للبحث عن علاقة صحيحة بين الخطة والسوق .

وما تزال هذه المسألة في الاتحاد السوفيتي موضوع الساعة بسبب ظهور الحاجة الى اعطاء درجة كبيرة من الاستقلال والتقدير للإدارة العاملة في المشروعات عند تنويع المنتجات واختيار المناهج الإنتاجية واستخدام الدخل الصافي للشركة وهكذا . يضاف الى ذلك بطبيعة الحال مشكلة تحسين نظام المنشطات للوحدات الإنتاجية الفردية ، وتطور المشروعات الخاصة ذاتها علاوة على اهتمام العاملين المادى بكافة مستويات الإنتاج الاجتماعى<sup>(١)</sup> .

---

(١) أظهرت السلطات في الدولة حديثا ضرورة تحسين وتعديل بعض نظم التخطيط المتعلقة بآلية الأسعار وتكوين الأسعار والمنشطات وحساب اقتصادية العمل وهكذا دواليك . ويعتقد أنه من الضروري « خلق نظام جديد للتخطيط ولتقدير العمل في كل مشروع اقتصادى بطريقة تجعل العاملين يهتمون بصورة حيوية بأعلى مستوى من الأهداف التي ينتظر تحقيقها بادخال أساليب فنية جديدة وتحسين طبيعة الاقتصاد ، وبمعنى آخر الزيادة الفعلية للإنتاج ذاته » . كيف يمكن اذن خلق هذا النظام الجديد ؟ لقد ثارت المجادلة والنقاش حول هذا السؤال وبصفة خاصة ما ذكره رجل الاقتصاد السوفيتي ليبرمان Liberman في مقال له بعنوان : *Piano, Profitto e premi* ، وقد اشترك في هذا النقاش رجال اقتصاد ومسئولين عن الأجهزة المركزية والإقليمية للتخطيط . وينظر في هذا الشأن الى :

Rassegna Sovietica (1963, n. 1) : B. Liberman *Piano, Profitto e premi*  
V. S. Nemcinov = obiettivo pianificato e incentivo materiale.

وكلما يتم تشكيل النظام الاجتماعى فى هذا القالب من اللامركزية بحيث لا يضعف المركزية فى اتخاذ القرارات الرئيسية كلما صار من الأمور الهامة البحث عن أساس واقعى تعتمد عليه وظيفة الآليات الاقتصادية الجديدة . وبمعنى آخر تتطلب زيادة الحرية فى الحركة للمشروعات الاقتصادية أن تتحدد بصورة دقيقة المعايير والمبادئ الاقتصادية التى يوجه على أساسها نشاط الوحدة الإنتاجية فى ظروف الزمان والمكان الخاصة التى تعمل فيها . ويمكن القول أن المناقشة التى كانت فى يوم من الأيام مناقشة عامة والمتعلقة بالرابطة بين « التخطيط الخلاق » و « القوانين الموضوعية » للتنمية فى اقتصاد اشتراكى ، قد دخلت اليوم مرحلة التجريد النظرى والعملى الذى يفتح آفاقا هامة سواء أمام علم الاقتصاد أو أمام نشاط من يعملون بالتخطيط .

وقد ظهرت تطورات هامة وجديدة فى هذا الاتجاه بالنسبة لدراسات تحديد المعايير التى على أساسها يوضع الحساب الاقتصادى للاستثمارات والتى يشتمل على تقدير صحيح للنفقات الاجتماعية للانتاج . ويتعلق الأمر فى المجال العملى بالمركز الأول الذى يعطى لمسألة رفع إنتاجية العمل وأعلى درجة للآثار التى يمكن الحصول عليها من استخدام المصادر الإنتاجية.

وسنذكر هنا وجهة نظر الأستاذ ف . ف . نوفوزهيلوف V.V. Novozhilov عن نمط جديد من سعر النفقة  $\text{prezzo del costo}$  والذي يرتبط بالاقتصاد القومي في مجموعه ( ولهذا سمي « النفقة الاقتصادية القومية » ) . والجديد في هذا الرأي أن سعر النفقة هذا قد استخرج من معامل ارتباط استثمارين قياسا على أساس اجتماعي سليم ، وتم قبولهما في المجال المنهجي بسبب تحديد كفاية الاستثمارات ، هذا المنهج الذي اقترحه معهد الاقتصاد في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي بالاتفاق مع معهد جوسبلان Gosplan الاقتصادي (١) .

(١) تتكون المعادلة التي ذكرها نوفوزهيلوف على النحو التالي :

$$rK + S$$

حيث  $S$  هي النفقة الأولى و  $K$  تمثل رأس المال الكلي (الاعتمادات الرئيسية والسائلة) التي تستخدم في قطاع الصناعة ، بينما  $r$  فهو رمز يمثل « معامل كفاية الاستثمار للاقتصاد كله » . ويمكن الحصول على المعامل هذا على النحو التالي . ان توزيع الاعتماد الاجمالي للاستثمار الذي تحدد في خطة التنمية ، يكون بين المشروعات الفنية المختلفة على أساس معيار مقتضاء اعطاء الأولوية لتلك المشروعات التي تعطى بالنسبة للأخرى معامل كفاية أعلى للاستثمار حتى ينتهي الاعتماد ذاته . وعند هذا الحد سيكون للمعامل الذي أمكن الحصول عليه قيمة «  $S$  » التي اعتبرت كاقبل مستوى والتي ستكون تحته مباشرة معاملات المشروعات التي سيستغنى عنها . =

وتعد هذه المعادلة كما رأينا — والتي تشبه «سعر الانتاج — أفضل من حيث الصياغة وأسهل من تلك المعادلات التي سبق ذكرها عند الكلام عن مسألة تحديد الأسعار . وفي الواقع نجد أن منهج تخفيض نفقة الانتاج الكلية يؤسس في هذه الحالة على المعامل العام للاقتصاد كله الذي لا يوجد في صيغ المعادلات السابقة (١) .

وما زالت هناك مناهج أخرى معقدة توجد في طريق التطور تتعلق بما يطلق عليه اسم «التخطيط الأمثل Programazione ottimale» . ويجدر بنا أن نذكر في مجال معايير اختيار «الخطة المثلى» بين المتغيرات المختلفة ما أسهم به رجل الرياضة السوفيتي كاتتوروفتش Kantorovic الذي كان أول من صاغ التخطيط المتتالي قبل أن يصل كل من دانتزيج وكويمانز في أمريكا

---

= وبهذا الاجراء يمكن الحصول على أقل مستوى لنفقة الانتاج. وقد جاء ذكر المعادلة « في المجال المنهجي » [Tipovalemetodika] على النحو التالي [C<sub>x</sub> + B.K<sub>x</sub> = minimum] . ويرجع في هذا الشأن الى الصياغة التي قام بها مركز الدراسات الاقتصادية السوفيتية والتي وردت باللغة الإيطالية في : Quaderni di documentazione, N. 1, Roma.

(١) يلاحظ هنا أن موريس دوب M. Dobb قد وصل الى نتائج مشابهة في كتابه الأخير :

An Essay on economic Growth and Planning.

كل على حدة الى النتائج المشابهة . ويمكن أن ينسب كذلك الى « جدول ليونيتيف » للعلاقات المتبادلة بين القطاعات في النظام الاقتصادى الفضل فى تأسيس الخبرات الأولى للتخطيط السوفيتى . وقد ظهرت الفكرة الرئيسية لهذا المنهج وبصورة واضحة فى الميزانية الأولى للاقتصاد القومى « ( ١٩٢٣—١٩٢٤ ) وذلك على حد قول رجل الاقتصاد السوفيتى المشهور ف.س. نيمشنيوف<sup>(١)</sup> V.S.Nemici mo الذى أكد أن « منهج التخطيط قد ظهر فى عام ١٩٣٩ فى معهد الرياضة والميكانيكا بجامعة ليننجراد وذلك محل بعض المشاكل الانتاجية التى تتعلق بتكوين الخطط الفعالة . . . . . وقد عرف هذا المنهج لأول مرة عندما ظهرت أبحاث الأستاذ كاتوروفيتش L.V. Kantorovic باسم : المناهج الرياضية لتنظيم وتخطيط الاقتصاد . وقد أطلق عليه

---

(١) راجع مجموعة المقالات الرياضية فى الاقتصاد التى جمعها هو بنفسه والتى بعنوان : *Primenienie matematiki V ekonomiceskikh isledovanijakh*, Mosca 1959, Vol. I, p. 9 e segg.

أنظر كذلك مقال Baum Jassey فى مجلة *Industria* لعام ١٩٩٢ — عدد (١) . وقد أكد فى هذا المقال الرأى الذى أعلنه نيمشنيوف والذى مقتضاه أن الفكرة الأساسية التى تعرض اليوم باسم « جدول ليونيتيف » يرجع أصلها الى الخطة السوفيتية الأولى وهى الفكرة التى اهتم بها ليونيتيف ذاته عندما كان يدرس هذه المشاكل فى ليننجراد خلال أعوام ١٩٢٤ — ١٩٢٥ .



كذلك اسم : « منهج عوامل التكاثر المقررة Metodo dei molt  
iplicatori risolutivi (١) . وهو يتعلق في الواقع  
بمنهج « رياضى » لحل مشاكل « التخطيط الأمثل » (٢) . وقد  
نارت المناقشات بين رجال الاقتصاد تجاه هذه الأبحاث التى تضم  
مشاكل النظرية الاقتصادية ، وهكذا مثلاً نوقشت مسألة صلاحية  
تعميم نظام كانتوروفتش لتحديد الأسعار النسبية ، بينما اعترف  
الجميع بالمساهمة التى اشترك بها بحثه فى تطوير مناهج التخطيط  
الاقتصاد الاشتراكى . وقد تساءل البعض : الى أى حد يمكن

- 
- (١) انظر V. G. Nemchinov المرجع السابق . صفحة ١٩ .  
(٢) يستخدم منهج التخطيط الأمثل لحل مجموعة من المشاكل  
الاقتصادية عندما تكون المصادر الانتاجية بكمية محدودة وتحدد  
نتائج معينة للنشاط الاقتصادى ( مثل كمية الانماط لانتاج معين ) .  
ويحدد هذا المنهج الطريق لتحقيق هذه النتائج بالطريقة الاقتصادية  
ذات المنفعة ( مثلاً : الوصول الى أعلى مستوى ممكن فى انتاجية العمل  
أو بأقل نفقة للمصادر الانتاجية المحددة المتوفرة ) . وتعتبر هذه  
الدلائل كمعايير فى اختيار أفضل خطة ، وتقوم كذلك بتعريف أى  
متغير محتمل للخطة . وقد سميت « عوامل التكاثر » التى نادى بها  
كانتوروفتش « بعوامل التكاثر المقررة » لأنها تسمح باعطاء حل  
لهذا النوع من المشاكل . وقد ترجمت بعض أعمال هذا المؤلف الى  
اللغة الإيطالية فى : Quaderni di documentazione, n.n. 4-5 .  
بواسطة مركز الدراسات للاقتصاد السوفيتى - روما .

اعتبار نظام كاتوروفتش للأسعار صالحا في تخطيط طويل الأمد  
تتغير فيه ظروف الطلب والعرض ذاتها بتغير المقدرة الانتاجية ؟  
أليس من الضروري وضع هذه المشاكل في إطار الدينامية  
الاقتصادية ؟ لقد أدت هذه المناقشات الى تطوير هذه المناهج  
واشتركت في جذب الانتباه الى مسائل النظرية والتحليل  
الاقتصادى التى توجد أمام التخطيط علاوة على الوظائف  
الخاصة للآليات الأكثر تعقيدا والمطلوبة لحل مشاكل التخطيط.  
حلا عمليا .

وتنتيجة للتطورات الحديثة في مناهج التخطيط والتي كان لها  
تطبيق مجرد في مجموعة من التجارب التى أجريت على مستوى  
الشركات والادارات الاقتصادية المحلية ، وقع عبء كبير وتفتحت  
امكانيات جديدة أمام آليات الحساب الاقتصادى وأمام الأبحاث  
الجديدة في مجال تطبيق الرياضيات في الاقتصاد بواسطة استخدام  
آلات الحساب الالكترونية السريعة .

وقد أثار التخطيط طويل الأمد علاوة على ذلك مشاكل هامة  
أخرى ترتبط بدراسة العلاقات التى توجد بين التوسعات  
الاقتصادية الهامة التى تهدف الى التنمية الخاضعة للتخطيط :  
وقد فتح تحليل « برامج إعادة الانتاج » وتحليل العلاقات

الرئيسية التي توجد بين المتغيرات الاقتصادية الطريق أمام سلسلة من الدراسات يمكن لها أن تصل الى نتائج هامة في مجال توقع الأهداف الاقتصادية وتحديد مراحل التنمية في الخطط الطويلة الأجل<sup>(١)</sup>.

---

(١) يرجع في هذا الشأن الى مقال نيمشينوف عن برامج التنمية في الاقتصاد المخطط في مجلة Voprosy Ekonomiki, 1962, n. 2.

## ٨ - النظرية الاقتصادية والرأسمالية المعاصرة :

تختلف آراء رجال الاقتصاد في كثير من الأوجه الهامة المتعلقة بالتطور الحديث للرأسمالية المعاصرة. وتتعلق هذه الأوجه بتفسير المظاهر الفردية المميزة للنظام الرأسمالي في عصرنا هذا أو فيما يتعلق بالنظرة العامة لمجموع التغيرات الجارية والآفاق الخاصة بها. ويبدو أنه من المناسب ذكر هذه الآراء والاشارة الى أهم وجهات النظر الخاصة بالرأسمالية المعاصرة متبعين في ذلك معيار جمعها في نفس المضمون التي تشكلت فيه ومع ربطها بالمشاكل الرئيسية التي ثارت خلال التطور التاريخي الحديث . ويؤدي ذلك الى تسهيل فهم نمط المشاكل التي ثارت تجاه النظرية الاقتصادية وذلك بالارتباط مع الطرق والأشكال التي ظهرت مع هذا التطور . ولقد شرحنا في مكان سابق أن الفكر الاقتصادي يتطور خلال نظام له أبعاد معينة من حيث الزمان والمكان. ويرجع اختلاف التفسيرات التي أسبغها رجال الاقتصاد على ظواهر الرأسمالية المعاصرة اما الى الأسلوب الذي درست به هذه الظواهر أو الى النظرة الاجمالية التي تتمثل بها العمليات التطورية موضوع الدراسة . ونلاحظ أن الاقتصاد السياسي —

على عكس علم الطبيعة أو علم البيولوجيا — باعتباره نظرية للاقتصاد الاجتماعى يدرس الظواهر التى بطبيعتها ترتبط داخليا مع عمليات التطور فى المجتمع الانسانى ، وذلك لأن البحث الاقتصادى يجرى بالضرورة فى مجموع موحد لا يكون الأساس النظرى للتحليل فيه بعيدا عن مظاهر الحياة اليومية *Welanschauung* للقائم بعملية التخطيط الاقتصادى . ويجب أن نضع ذلك فى الاعتبار نظرا للخلافات الجذرية التى توجد بين وجهات نظر رجال الاقتصاد فى دراساتهم . « لهذه المشكلة التى يجب فى هذا المقام دراسة بعض جوانبها التحليلية » .

ويبدو أنه من المهم أيضا أن نضع فى الاعتبار أولا نظريات الرأسمالية المعاصرة التى صيغت فى ظرف تاريخى يختلف فى كثير من الأوجه عن الظروف الحديثة . وما من شك فى أنه من المفيد التعرض للرأسمالية العالمية فى الفترة ما بين الحربين العالميتين . ويجب أن نضع فى الاعتبار بعد ذلك التفسيرات الحديثة التى أعطاها رجال الاقتصاد للتغيرات التى أصابت النظام الرأسمالى فى الأعوام الأخيرة والمعنى الذى أسبغ على هذه التغيرات . ونظرا لأن هذا الموضوع متسع الجوانب ويكتنفه الغموض الشديد ، فإتينا سنقتصر على دراسة جوانب التحليل النظرى التى تبدو ذات أهمية كبرى لفهم المشاكل التى أثارها الرأسمالية المعاصرة .

## الرأسمالية بين الحربين العالميتين ودعوى الركود الاقتصادي :

لقد رأينا أن معدل التطور في الاقتصاديات الرأسمالية خلال فترة الكساد الاقتصادي الذي ساد في عام ١٩٣٠ وحيث فضجت النظرية العامة لكينز — كان منخفضا بصورة واضحة . وجدير بنا أن نذكر بصفة خاصة — من بين الظواهر التي اتصفت بها اقتصاديات هذه الفترة — ظاهرة زيادة الكفاية الانتاجية بالنسبة لامكانية امتصاص المنتجات في الأسواق ، وبالتالي ظاهرة سوء استخدام القوى الانتاجية في المجتمع وأولها قوى العمل . وكانت ظواهر انخفاض فائدة تجميع رأس المال ، والبطء المنتشر في كثير من القطاعات الاقتصادية للنشاط الاستثماري مع الآثار المتزايدة التي تتحقق من جراء عملية الركود الاقتصادي ، ظواهر تميزت بها الرأسمالية في فترة ما بين الحربين . ويكفي أن نذكر هنا أنه قبل الحرب العالمية الثانية لم تكن أكثر الدول الرأسمالية تطورا وبالأذات الولايات المتحدة قد وصلت الى المستويات الانتاجية التي تحققت في الأعوام التي سبقت أزمة عام ١٩٢٩ . وعلى الرغم من الاتجاه الجديد New Deal الذي كان الشعار المنتشر في ذلك الوقت والخاص بسياسة التعضيد للاقتصاد الأمريكي في هذه الفترة ، فإن البطالة الجماعية قد سجلت مستويات عالية للغاية . وقد أدت عمليات التمهيد للحرب الى امتصاص كميات

البطالة الضخمة وبدأت الكفاية الاتاجية تزيد شيئا فشيئا حتى وصلت الى الحالة التى ميزت الفترة السابقة .

وقد نضجت فى هذه الظروف أفكار الركود الاقتصادى كاتجاه طويل الأمد فى الكتابات الاقتصادية التى ظهرت فى هذا الوقت .

وقام رجل الاقتصاد الأمريكى ا . ه . هانسن A.H. Hansen وهو من أتباع كينز بصياغة نظريته الخاصة « بالركود المئوى Ristagno Seolare » وذلك فى نهاية فترة التدهور الاقتصادى التى اجتاحت الولايات المتحدة فى ذلك الوقت . وقد بدأ هانسن من افتراضات أستاذة الخاصة بأسباب ضعف المحرك للاستثمار فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، وعمم تحليله حتى شمل العوامل التى تحدد طريقة تشكيل رأس المال الجديد فى المدى الطويل<sup>(١)</sup> ويرى هانسن أن هذه العوامل هى أساسا ثلاثة : زيادة السكان ، وادخال تجدييدات تكنولوجية ، والتوسع الجغرافى ( الاقليمى ) للنظام الرأسمالى . أما عن زيادة السكان فقد نظر اليها باعتبارها منبه للاستثمار الذى يقل بنقص الزيادة الكافية نظرا لنقص الطلب الفعلى الذى يعتبر — المنظم الرئيسى لقرارات الاستثمار . ومن جهة أخرى فان ادخال تجدييدات تكنولوجية ( كما رأينا

---

A. H. Hansen = Full recovery or stagnation ? New York, 1938. (١)  
Fiscal Policy and Business cycles, Londra, 1947.

بالنسبة لنظرية التنمية الاقتصادية التي نادى بها شومبيتر ) تعتبر أحد العوامل ذات الأهمية الكبرى في التوسع الرأسمالى وذلك لأن تحسين المناهج الانتاجية التي تسمح بتخفيض النفقات الموحدة والحصول على أرباح غير عادية هو جوهر تشكيل رأس المال الجديد وبالتالي جوهر التنمية الاقتصادية . ونجد أخيرا أن التوسع الجغرافى أى استغلال الأراضى الجديدة يسمح بخلق ظروف مناسبة اضافية للتوسع في النشاط الاقتصادى . ويرى هانسن أن هذه العوامل الثلاثة التي تحدد الطريقة الفعالة لسير الاستثمارات قد استنفدت خلال الفترة المعتبرة .

وكان من أثر زيادة المقدرة الانتاجية المتعلقة بعدم كفاية امتصاص الأسواق للنتاج وكذلك انخفاض معدل الزيادة السكانية وقلة ظهور التجديدات التكنولوجية — وهى الخصائص التى اتصفت بها الفترات السابقة للتطور الرأسمالى — أن ساد الاتجاه نحو ضعف آلية التجميع الرأسمالى . وطبقا لهذه الفكرة كان الاقتصاد الرأسمالى يتجه نحو الركود وبذلك تتحقق العوامل الأخرى التى تعمل في نفس الوقت على عدم تشجيع أصحاب رؤوس الأموال في استثمارها . اما بالنسبة للتوسع الاقليمى للرأسمالية فان وجهة النظر السابق ذكرها كانت تشير بصفة خاصة الى موقف الاقتصاد في أمريكا الشمالية الذى وصل



الى درجة يتعذر معها — من حيث التوسع الجغرافى — القيام باستغلال المصادر الاتاجية الجديدة . وفى مواجهة نظرية الركود الاقتصادى ظهرت فكرة جديدة مؤداها أنه لا توجد أسباب واضحة لاعتبار أن الرأسمالية لم تعد لها القدرة على ادخال أساليب فنية جديدة وتطبيق هذه الأساليب على نطاق واسع فى العمليات الاتاجية . وكان صاحب هذا رأى هو رجل الاقتصاد الأمريكى تيربورج Terborgh <sup>(١)</sup> الذى ذكر أن نظرية الركود المتوى لم يعد لها سند خاصة بعد حرب مخربة مثل الحرب العالمية الثانية التى فتحت أمام العالم كله واقتصادياته « فرصة للاستثمارات ليس لها مثل فى التاريخ » بسبب الخراب الفظيع الذى حققته . « وعلاوة على ذلك فقد شكك تيربورج فى وجود ارتباط بين زيادة السكان ودرجة النمو الاقتصادى » .

أما بالنسبة « لغلط الحدود » أمام الاقتصاد بالنسبة لقارة شمال أمريكا فقد ذكر رجل الاقتصاد الأمريكى أن ذلك كان أمرا مؤكدا منذ نهاية القرن الماضى .

ولم تعط فكرة نضوج الرأسمالية وميلها نحو الركود الاقتصادى لفترة طويلة ، اجابة كاملة للجوانب الأخرى التى

---

(١) انظر : The Logey of economic maturity, Chicago 1946.

أثارها نظرية الركود المتوى . وقد رأى رجل الاقتصاد النمساوى  
 شتايندل Steindl في كتابه « النضوج والركود فى الرأسمالية  
 الأمريكية » *Maturità e Ristagno nel capitalismo Americano* (١)  
 أن التطور الذى منى به النظام الاقتصادى الرأسمالى مثل ما حدث  
 فى الولايات المتحدة الأمريكية كان القيمة الأساسية لمثل هذه  
 النظام الاقتصادى . وقد أدى الى هذه النتيجة نقص التجديدات  
 التكنولوجية وكذلك تأخر تطبيقها فى العمليات الانتاجية حيث  
 أن مراكز القوى الاقتصادية الضخمة كانت تقوم باستثمارات  
 صافية عندما تضمن أكبر قدر ممكن من الربح . فاذا أمكن  
 تحقيق هذا المستوى من الأرباح عن طريق استخدام المنشآت  
 والمعدات الموجودة التى تستهلك تماما أى دون تجديد فنى لها  
 (والذى يحدث عندما تصبح هذه الأشياء عتيقة قبل أن تقف  
 عن العمل نهائيا) ، فإن من صالح نظام السيطرة الاقتصادية  
 Oligopolis تأخير تطبيق الأساليب التكنولوجية على الانتاج .  
 وينتج من ذلك ابطاء عملية التجميع الرأسمالى وسيادة ميل الركود  
 الاقتصادى الذى سبق ذكره . ويرجع عدم التوازن بين المقدرة  
 الانتاجية والامكانية الفعلية للانتاج الى وجود ميل للاستهلاك

---

(١) الترجمة الإيطالية ( تورنيو ١٩٦٠ ) لهذا الكتاب الذى  
 بعنوان : *Maturity and stagnation in American capitalism* (Oxford 1952)

يقف عند مستويات منخفضة نتيجة لنمط التوزيع الذى تحقق من عملية التركيز الرأسمالى .

ويرى رجال الاقتصاد — مثل هانسن — الذين يعضدون فكرة الركود الاقتصادى أن الطريق الوحيد للخروج من ذلك هو تدخل الدولة بصورة مناسبة للتوسع فى الاستهلاك عن طريق اتخاذ اجراءات لاعادة توزيع الدخل ، وهى اجراءات تهدف الى زيادة الاستثمارات العامة بواسطة تقرير سياسة التمويل الدائم للعجز deficit spending ، وذلك لسد الهوة بين الاستهلاك والاستثمارات الخاصة من جهة والدخل للعمالة الكاملة من جهة أخرى .

اذن يطبق هنا ذلك الحل الذى أصبح أمرا شائعا فى السياسة الاقتصادية بعد الحرب الأخيرة — وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية — حيث أصبحت سياسة التعضيد للاقتصاد بواسطة النفقة العامة عاملا دائما يتحقق للسياسة الاقتصادية الحكومية . ويؤدى ذلك كما سنرى الآن الى مشاكل خطيرة للغاية ظهرت أمام غالبية الدول الرأسمالية الكبيرة وتتعلق بآفاق تطور النظم الاقتصادية الصناعية الحالية ذاتها وعلاقاتها مع الدول التى لم تتطور بما فيه الكفاية .

## التغيرات التى طرأت على الرأسمالية وتفسير الاقتصاديين لها :

أن من أهم صفات الرأسمالية المعاصرة التى تختلف عما كانت عليه منذ ٥٠ سنة أو أكثر هو تدخل الدولة فى الاقتصاد . ويهدف هذا التدخل الى تخفيف الهزات الاقتصادية عن طريق اتخاذ اجراءات مضادة للدورات الاقتصادية ذات الطبيعة المختلفة ، وكذلك الاحتفاظ بمستوى معين من الطلب الفعلى والعمالة بواسطة مجموعة من اجراءات التعضيد الثابتة الدائمة للاقتصاد . وقد ظهرت هذه السياسة فى الدولة التى تعتبر نموذجا للتنمية الرأسمالية المتطورة وهى الولايات المتحدة الأمريكية — بصورة متزايدة مستمرة منذ الأزمة الاقتصادية الكبيرة حتى اليوم . ومن المعروف أن كثيرا من رجال الاقتصاد فى أمريكا والدول الأخرى قد أعربوا عن اقتناعهم بأن المستوى الحالى للإنتاج القومى لا يمكن الاحتفاظ به الا عن طريق سياسة التدخل . ويتمثل هذا التدخل فى النفقات العسكرية المتزايدة فى مدى الزمن ، وفى الحث على زيادة الاستهلاك ( عن طريق اجراءات اعادة التوزيع المختلفة ) ، وفى التوسع فى النفقات العامة التقليدية لتغطية الفرق بين النفقات الاجمالية للأفراد فى الاستثمار والاستهلاك والدخل الذى يتناسب مع مستوى عال للعمالة . فمثلا اذا وجدنا أن معدل متوسط زيادة الإنتاج السنوى يبلغ ٣ ٪ وقوى العمل ١ ٪/

فانه من الواجب حدوث زيادة قدرها ٤ ٪ للدخل القومى حتى يتمكن تجنب زيادة البطالة وانخفاض النشاط الانتاجى . ولكن من المعروف أن معدل الدخل هذا هو أعلى مما سجل فى الأعوام الأخيرة التى تميزت ببذل مجهود شاق لم يؤد الى نتيجة مجردة للتغلب على الميل نحو الكساد .

ويعمل المتفائلون من رجال الاقتصاد على التحويل فى قيمة فعالية هذا النمط من سياسة التعضيد للنشاط الاقتصادى . وقد وصل الأمر بهم الى تأكيد أن الرأسمالية المعاصرة قد نجحت فى التغلب على التناقضات والاضطرابات الخطيرة التى لازمت تطورها وذلك بفضل تدخل الدولة وبفضل التعديلات التى حدثت خلال الخمسين سنة الأخيرة . ولتعضيد هذا رأى اعتبر هؤلاء المتفائلون ، ما يطلق عليه اسم « ثورة الدخل » و « الثورة التكنولوجية » فى عصرنا الحاضر كمعطيات أساسية لهذا التحول فى الرأسمالية بجانب الوظيفة التنظيمية للاقتصاد التى سارت عليها فى الدول الحديثة . ويرى هؤلاء أيضا أن الرأسمالية فى درجة تسمح لها اليوم بتجنب أزمات الزيادة فى الانتاج التى تصيب دوريا اقتصاد الصناعة . ويعتقدون كذلك أن التوزيع العادل للثروة الاجتماعية — عن طريق فرض الضرائب على الثروات الكبيرة وتحويل الدخل الى المجموعات الاجتماعية

الأكثر فقرا — يستطيع أن يوفر للنظام الاقتصادى القدرة على التطور فى ظروف الركود . وإذا كان من المستحيل انكار أنه مع تطور الرأسمالية قد زادت تركيزات القوى الاقتصادية ( النظم الأوليجرشية ، والقوى الاحتكارية ) فإن بعض رجال الاقتصاد — مثل جالبريث <sup>(١)</sup> Galbraith — قد أكدوا أن القوى المضادة للتركيزات الاقتصادية الضخمة قد زادت بنفس المقدار مثل : نقابات العمال الكبيرة التى أصبحت اليوم فى درجة تسمح لها بمعارضة تخفيض الأجور أو المطالبة بتحسين الأجور الحقيقية . وكانت هذه هى « نظرية القوى المتصارعة » التى تضع القوى الاقتصادية الاجتماعية المختلفة على مستوى واحد وهى القوى التى تعمل فى النظم الاقتصادية الرأسمالية الحالية والتى تعطى للدولة نوعا من وظيفة الوساطة فى الخلافات التى تثور بينهما . وتظهر الرأسمالية المعاصرة — بحسب هذا رأى — كآلية لها سلطات تنظيمية تلقائية جديدة تختلف عن تلك التى توجد فى النظرية التقليدية والخاصة بآلية المنافسة الحرة ، وهى السلطات التى لها فعالية واضحة وبصفة خاصة فى اتخاذ سياسة رشيدة فى مجال النشاط الاقتصادى .

---

J. Kenneth Galbraith = Il Capitalismo Americano (il concetto (١)  
di potere di equilibrio, 1953).

ومن بين التغيرات الهامة التى اتسمت بها الرأسمالية المعاصرة  
يبرز الاقتصاديون ذوو الميول التكنولوجية مسألة فصل ادارة  
المشروع الحديث عن ملكية المشروع ذاته ، والى الوظيفة  
الرئيسية التى يقوم بها الفنيون أو المديرون فى الدول الرأسمالية  
المتقدمة . وقد برزت فكرة « ثورة الفنيين » منذ أكثر من عشر  
سنوات فى المؤلفات الاقتصادية فى الدول الانجلو — امريكية .  
وخلاصة هذه الفكرة هى اعطاء مجموعة من الخبراء الفنيين قوة  
التأثير على الحياة الاقتصادية والسياسية فى بلد على مستوى عال  
من التطور التكنولوجى <sup>(١)</sup> . ونجد من جهة أخرى أن المشروعات  
الكبيرة المعاصرة ذات النمط الاحتكارى تميل اليوم لتحقيق  
أعلى مستوى من تطور التكنولوجيا الانتاجية . وتنبع هذه  
المشروعات فى سلوكها قاعدة تختلف عن قاعدة تحقيق أكبر قدر  
من الربح على النحو الذى كان معروفا حتى وقت قريب . وبمعنى  
آخر فانه طبقا لهذه الفكرة نرى أن الآلية الاقتصادية للمجتمع  
الصناعى الحديث — على خلاف الرأسمالية فى عصر ماركس  
ومارشال — قد نظمت نظرا لوجود الفنيين فى المشروعات الكبيرة  
دون الاعتماد بياض تحقيق الربح . ومن أمثلة ذلك تحقيق

---

(١) يرجع فى ذلك :

J. Buruham = La rivoluzione dei tecnici, Mondadori 1946.

الاستقرار والأمن للمتقدم الاقتصادي ، وتأکید مرکز «الشركات»  
.... الخ . وقد حصلت الأفكار الجديدة « للرأسمالية الجديدة »  
على هذه المبادئ والتي تهدف في مجموعها الى نتيجة مقتضاها  
أن النظام الرأسمالي الحديث الذي لا تسيطر عليه مصالح الذين  
يملكون وسائل الانتاج الضخمة — قد أصبح في درجة تسمح له  
باجتياز مظاهر الخلل العنيفة التي كان سببها باعث الربح ، وبذلك  
أصبح النظام الرأسمالي بعيدا عن التناقضات الاقتصادية  
والاجتماعية الخطيرة التي كانت تميزه في الماضي . وتتوفر هذه  
الحالة للنظام الرأسمالي الحديث بقوة المبادئ ذاتها التي تنظم  
سلوك مديري المشروعات الكبيرة في سوق معينة بحيث يكون  
من الممكن التكهّن باحتمالاته وامكان السيطرة على عدم التوازن  
فيه حيث تعمل « العوامل الذاتية للثبات » بطريقة تمنع ظهور  
مراحل الدورة الاقتصادية التقليدية .

ويقول البعض انه نتيجة لذلك كله دخلت الرأسمالية في  
مرحلة جديدة من وجودها تتميز عن المرحلة السابقة ليس فقط  
بصفاتها التي سبق ذكرها بل باتساع نطاق الديمقراطية الحديثة  
التي تسمح بتصفية الميول التي كانت تعمل في الماضي وكذلك  
تساعد على اختبار التعارض بين زيادة المقدرة الانتاجية  
والاستهلاك للجماعات البشرية . وقد ظهر هذا الرأي في كتابات



بعض رجال الاقتصاد مثل ستراشى Strachey<sup>(١)</sup> وذلك لمعارضة  
نظرية ماركس الاقتصادية . ويمكن عرض الانتقادات التى وجهت  
لفكرة الرأسمالية المعاصرة فى الفقرات التالية وهى الانتقادات  
التي قدمها رجال الاقتصاد من ذوى الميول الماركسية .

يعتقد البعض بالنسبة للتغيرات التى طرأت حديثا على  
الرأسمالية أنها مطابقة تماما لفكرة ماركس فى تطور الرأسمالية  
والذى يضع فى الاعتبار بعض الظواهر مثل التقدم التكنولوجى  
السريع فى العشرين سنة الأخيرة أو التوسع فى رأسمالية الدولة  
على اعتبار أن هذه الظواهر تتفق مع المرحلة الحالية لتطور  
الرأسمالية . ولكن الماركسيون من رجال الاقتصاد يرون أن  
هذه الظواهر — بما فى ذلك تحسين مستوى المعيشة ذاته  
للجماعات العاملة الذى حصلوا عليه فى بعض الدول عن طريق  
صراعهم المنظم — لاتجعلنا نعتقد أننا أمام رأسمالية قد غيرت  
من طبيعتها وأنها فى درجة تسمح لها بالتغلب على التناقضات  
الأساسية وذلك بالشكل الذى يظرونه والخاص بالظروف  
المتغيرة لتطورها الحالى .

وقد حاول التحليل الماركسى بصفة خاصة اظهار عدم ثبات

---

J. Strachey = Il Capitalismo contemporaneo, Milano. 1957. (١)

نظريات التكنولوجيا القائلة بأن الادارة الفنية للمشروعات الاحتكارية الحديثة تؤدي الى التغلب على القوانين الاقتصادية التي تنظم عملية التراكم وعملية التركيز الرأسمالي التي لا تزال محكومة أساسا بالسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح حتى في نطاق « استراتيجية » أكثر تعقيدا ولفترة أكثر طولا مثل المشروعات الضخمة التي توجد في النظام الرأسمالي . ولقد قيل بصفة خاصة <sup>(١)</sup> ان ما يطلق عليه اسم ( ثورة الفنين ) ( وهو اسم كتاب J. Burnham الشهير ) لا يعنى قط انتقال سلطة القيادة من أيدي الرأسماليين الى مجموعة المديرين الجدد والذين لا يعتبرون طبقة أو مجموعة اجتماعية متجانسة <sup>(٢)</sup> : ان هذه السلطة تظل في أيدي اولئك الذين يحتفظون بأسهم القيادة في الشركات الصناعية والمالية الكبيرة ، بينما يهدف خط السير العام « للمديرين » في نفس الوقت الى التوحد مع معايير أولئك الذين يديرون استراتيجية المجموعات الاحتكارية السائدة. ويبدو أن هذا السلوك ، وبصورة أعم تحويل الرأسمالية

---

(١) انظر في هذا الشأن : Maurice Dobb = Cambiamenti nel

Capitalismo dopo la seconda guerra mondiale, in Teoria economica e Socialismo, p. 373-375, Roma Editore Riuniti, 1960.

(٢) انظر :

Paul Suvezzy = The present as History, p. 45-46, N.Y. 1953.

الاحتكارية المعاصرة ، لم يتغير بوجود عدد متزايد من الفنيين في أجهزة الادارة للشركات الحديثة الضخمة وذلك اذا ما وضع في الاعتبار الآلية الأساسية للنظام الرأسمالى للاتاج في شكله الحالى أو طريقة عمله .

اما بالنسبة لتدخل الدولة المتزايد في الحياة الاقتصادية الحديثة فان الانتقادات الماركسية قد وجهت الى النتائج التى وصل اليها أولئك الاقتصاديون الذين يعتقدون بأن الدولة — على طريقة كينز — هى أداة « محايدة » تستخدم لاعادة تشغيل الآلة الاقتصادية في مراحل الكساد ، ويعطون لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادى سلطة التغلب على التناقضات الأساسية — الاجتماعية للنظم الرأسمالية المعاصرة (١) .

وهكذا رأينا كيف أن هنالك اختلافا على المستوى النظرى في تفسير التطور الحديث للرأسمالية . لقد وصل الأمر ببعضهم الى تأكيد أن تفسير ماركس قد يكون مناسباً للقرن الماضى ، بينما يعتبر تفسير كينز أكثر مناسبة منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى الآن وذلك حتى يمكن ادراك التغيرات التى حدثت في

---

(١) ينظر في هذا الشأن : M. Dobb = op. cit. 377-387.

O. Lange = Intervento nella discussione sul (Capitalismo, Contemporaneo)  
nel vol = Conquiste democartiche e Capitalismo Centemporaneo,  
Milano 1957.

اتجاهات الرأسمالية حتى اليوم . (١) ولكن هذا الرأى الأخير لا يبدو كافيا أو مقنعا ، فبغض النظر عن تقدير النظرتين المقاربتين نجد أن هذا الرأى فى الواقع يفترض نوعا من التغير الجوهرى فى وظيفة النظام الرأسمالى فى الفترة ما بين ماركس وكينز . ويتعلق الأمر بفكرة معينة للتطور الرأسمالى من شأنها أن تحدث تغيرات فى وظيفة الرأسمالية منذ نهاية القرن الماضى حتى اليوم ، تساعد على إيجاد التوازن الاقتصادى ( بين الإنتاج والاستهلاك مثلا ) . ولا يبدو مع ذلك نظرية كينز ملائمة لتفسير عمليات التنمية الاقتصادية التى تعتبر غريبة عن الكيان النظرى لتحليل قصير الأمد مثل تحليل كينز . ونجد من جهة أخرى أن عملية تجميع رأس المال — التى تعتبر جزءا واضحا من تحليل ماركس ، قد سجلت فى الأيام الحاضرة تطورات من شأنها أن تؤكد الخطوط العامة للدراسة التى قام بها ماركس فى كتاب « رأس المال » . وحتى فى وجود تدخل دائم للدولة فى الحياة الاقتصادية على نطاق واسع والذى أثر بصورة واضحة فى بعض آليات الرأسمالية الحديثة ، لا يمكن القول بأن السياسة التى نادى بها كينز قد ألغت عدم التوازن الدورى ( كساد الإنتاج وفترات الركود ) .

---

(١) انظر : M. Kalor = L'evoluzione Capitalistica alla luce dell'economia Keynesiana, in Rivista di politica economica, Febb. 1958.

أو عدم التوازن الاجتماعى ( فى توزيع الدخل وفى الأوضاع بين الطبقات والجماعات الاجتماعية ) .

ولقد سبق أن ذكرنا أن سياسات التعضيد للاقتصاد بأدوات من نمط أدوات كينز قد أظهرت عدم كفايتها ، ولا تصلح فى أية حالة لتغيير الخصائص الأساسية لعملية التراكم الرأسمالى ومن ذلك يظهر اصرار رجال الاقتصاد الماركسيون على نقد الأفكار الفنية المستلزمة من أفكار كينز .

### التطور غير المتوازن للرأسمالية المعاصرة :

ظهرت فى تلك المرحلة الحديثة للتطور الاقتصادى العالمى مشكلة هامة تتمثل فى عدم تساوى التنمية بين الدول الرأسمالية المختلفة وبخاصة بين الدول التى بلغت شأنا كبيرا فى التصنيع وبين تلك التى وصلت الى درجة غير كافية أى درجة منخفضة من التصنيع . وقد جذبت هذه المشكلة الأنظار بعد الحرب العالمية الثانية عند يقظة الشعور القومى فى الدول المستقلة ( فى كلها أو بعضها ) عن الدول الرأسمالية . ويفسر ذلك كيف أن النظرية الاقتصادية فى هذه السنين الأخيرة قد وجدت لها تطبيقا متزايدا حتى ان بعضهم قد اعتبرها سنين حاسمة فى آفاق الرأسمالية المعاصرة .

ولم تكن النظرية التقليدية فى درجة تسمح لها باعطاء تفسير لظاهرة عدم المساواة فى التطور بين الدول ذوات البناء الاقتصادى المختلف . وكانت ترى أن آلية الرأسمالية تحتوى فى ذاتها على قوى لديها تستطيع أن تغلب على عدم المساواة فى الوقت التى تظهر فيه ، وذلك لأن رأس المال له ميل للانتقال الى المناطق التى يظهر فيها العجز بالنسبة لقوى العمل الضرورية . وكانت النظرية السائدة فى الماضى تعتبر أن هناك ميلا فى قوى الآليات الانوماتيكية للسوق نحو تحقيق مستوى واحد لعملية التراكم الرأسمالى فى الدول ذوات المستوى المختلف فى التطور الصناعى . ولم يتفق هذا الغرض فى المجال العلمى مع التطور الحقيقى للرأسمالية على نطاق عالمى . ونتيجة لذلك أعيد النظر فى هذه النظرية ذاتها تحت دفعة الوقائع التى لم يكن من المستطاع تضمينها أو تمثيلها فى الاطارات العتيقة للنظرية . وهكذا ظهرت بحوث اقتصادية قوية فى موضوع « التنمية والدول النامية » وقد اندمج هذا الموضوع مع موضوع التخطيط الاقتصادى باعتباره ضرورة لا جدال فيها لامكان التغلب على « الدورة المغلقة » للتأخر الاقتصادى .

ما هى اذن التغيرات التى أعطتها النظريات الاقتصادية

الجديدة لظاهرة عدم التساوى فى التطور الاقتصادى ؟ (١)  
 لقد أعطى أحد رجال الاقتصاد المشهورين الذين اهتموا بهذه  
 المشكلة — وهو الأستاذ راجنار نوركس Ragnar Nurkse «  
 لدورة الفقر المعيبة» *circolo vizioso della povertà* فى الدول  
 النامية تفسيرا ذا ارتباط دورى : فكلما زاد فقر احدى الدول  
 كلما كانت هناك صعوبات أكثر للخروج من هذا الفقر (٢) .  
 وبمعنى آخر نظرا لانخفاض الدخل الفردى فان نسبة الادخار  
 التى يمكن أن تتشكل فى دولة فقيرة ستكون متواضعة ، بينما  
 لا يمكن للدخل أن يزيد وذلك لأن نسبة الادخار صغيرة

---

(١) جاء تقدير لهذه الظاهرة ولاحجامها المحددة فى كتاب :

Simon Kuznets = Under — developed countries and pre-industrial phase  
 in the advanced countries : An attempt at Comparison.

وثائق مؤتمر السكان العالمى — روما ١٩٥٤ — ويظهر من هذا البحث  
 أن حوالى ١/٢ السكان فى العالم يعيشون فى بلاد يكون فيها الدخل  
 الحقيقى للفرد الواحد عبارة عن كمية ضئيلة من الدخل الفردى فى  
 الدول التى بلغت تطورا صناعيا كبيرا ، وفى كثير من الحالات أقل  
 انخفاضا للغاية من دخل هؤلاء فى المرحلة الأولى لتطورهم ( منذ  
 حوالى قرن مضى ) .

Ragnar Nurkse = Some Aspects of capital accumulation (٢)

in Underdeveloped Countries, Cairo 1952.

Problems of capital Formation in underdeveloped countries, Oxford 1953.

للفاية : وهنا تتحقق « الدورة المعيبة » . وقد حاول رجل الاقتصاد والاجتماع السويدي جnar ميردال (1) Gunnar Myrdal في دراسته لهذه المشكلة أن يعطى صياغة أفضل لفكرة « السببية الدورية في العملية التراكمية ، وذكر أن القوى المؤقتة للسوق تميل الى تحقيق زيادة في عدم التوازن القومى والدولى للتنمية » .

ويحاول « ميردال » بفكرته الأساسية اظهار كيف أن أثر العمل الحر لقوى السوق يتمثل في التركيز الذى يوجد في بعض البلاد وفي بعض المناطق الاقتصادية التى تعطى « مكافأة أعلى من المتوسط » والتى توجد فيها عادة ظروف مناسبة للتنمية . ونظرا لأن الأمر يتعلق بعملية تتحقق بواسطة آثار تراكمية فانه ينتج عن ذلك وجود هوة متزايدة في المستويات الاقتصادية بين المناطق المتطورة والمناطق النامية حتى ان حركات رؤوس الأموال والتجارة تميل أيضا الى أن يكون لها آثار مماثلة لعدم التوازن والتساوى المتزايد .

وهناك تفسير للأستاذ بول باران (2) Paul Baran يميل الى جمع الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع أسباب التأخر الاقتصادى وعدم المساواة في التنمية بين الدول . ويرى

---

Gunnar Myrdal = Teoria economica e paesi sottosviluppati, (1)  
Milano 1959.

Paul Baran = The political economy of Growth, N. 1., 1957. (2)



أن علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتأخرة اقتصاديا مع الدول الاستعمارية هي شرط أساسى لاحتفاظ هذه الدول بحالة الفقر المزمع وعدم التنمية الاقتصادية . وقد أظهر بصورة خاصة أن الأمر لا يتعلق فقط بمستوى الادخار غير الكافى الذى يهدف الى زيادة القوة الاقتصادية لهذه البلاد ، ولكن بالطريقة التى استخدم بها الفائض الاقتصادى ( أى جزء الدخل الذى يزيد على ذلك الذى خصص للاستهلاك المباشر ) والذى نجده متواضعا فى الدول المتأخرة اقتصاديا . وقد اعتبر الاستخدام الاتاجى لهذا الفائض فى نطاق سياسة فعالة لاستثمار الموارد الاتاجية يعتبر وسيلة أساسية للنهوض من نقطة الصفر المرتبطة بالنشاط الاقتصادى فى البلاد التى مازالت مضطهدة ومستغلة بواسطة الامبريالية الاجنبية والجماعات الملونة المسيطرة .

وهناك رأيان سنذكرهما فيما بعد بالنسبة للسياسات التى يجب اقتراحها للنهوض من حالة التأخر الاقتصادى فى الدول النامية . والرأى الاول عضده بعض الاقتصاديين من أمثال تينبرجن Tinbergen الذى يميل الى تحديد خط لتنمية هذه الدول يرتبط بالمنتجات الزراعية والتغيرات التى تطرأ على الاتاج المحلى . أما الرأى الآخر فيرى البدء فى عملية موضوعية للتصنيع ( لا تقتصر على الصناعة الخفيفة ) كوسيلة أكثر فعالية وقاطعة

لوضع هذه الدول فى طريق الاستقرار والأمن بالنسبة للتقدم  
الاقتصادى . وقد استمد رأى الاول أساسه النظرى من مبدأ  
« التناسب بين العوامل الانتاجية » المؤسس على فكرة  
« الانتاجية الحدية » لعناصر الانتاج والذى يطبق على مشاكل  
التنمية الاقتصادية . وينص هذا المبدأ الذى يشير الى ظروف  
ثابتة غير ديناميكية على انه نظرا لقلّة رأس المال بالنسبة للقوى  
العاملة المتوافرة فى الدول المتأخرة فانه من المفيد اقتصاديا  
استخدام رأس مال أقل وقوى عاملة بنسبة أكبر ، وذلك لأن  
الاول أكثر تكلفة من الثانى . وهكذا فان الطريق المناسب  
للدول الفقيرة هو استخدام أعلى مستوى للقوة العاملة وأقل  
مستوى للتجهيزات الفنية . ومن الانتقادات التى وجهت الى  
هذا الرأى ( الذى نظرت اليه كثيرا هذه الدول بعين الشك ورفضته  
وهى تصارع من أجل الوصول الى الاستقلال التام ) والتى  
يستحق ذكرها هو ما صرح به رجل الاقتصاد البريطانى موريس  
دوب M. Dobb (١) .

ويرى دوب أن كل سياسة للاستثمار يجب أن تقدر  
على أساس الأثر الذى لها على معدل التنمية الاقتصادية . فلا

---

(١) انظر فى هذا الشأن أحدث ما كتبه « دوب » :

Sviluppo economico e pianificazione, Roma, Editori Riuniti, 1963.

يوجد صراع بين زيادة الاستثمارات وزيادة الاستهلاك والبطالة في سياسة للتنمية خاضعة للتخطيط خلال فترة زمنية طويلة .  
ويظهر تحليل « دوب » أنه في هذه الحالة تعمل العناصر التي تشترك في جعل امكانية معدل الزيادة للاستثمارات الانتاجية مرتفعة على رفع معدل تنمية البطالة والاستهلاك والتي ستكون مستوياتها أعلى من تلك التي قد تصل اليها بواسطة سياسات مختلفة تهدف الى رفعها الى أقصى حد في فترة من الزمن قصيرة .

ومن الواضح أن الأمر يتعلق بطريقتين مختلفتين للتنمية حيث ان الطريقة الثانية تظهر تفوقا أكثر لأنها تعطي للدول المتأخرة ما هو ضروري وأساسى لتنميتها الاقتصادية ، وتمثل مخرجا لمشكلة التأخر الاقتصادي ذاتها : وهو أساس صناعى يعتبر كمحرك للتقدم الاقتصادى وكضمان للاستقلال عن الرأسمالية الإحتكارية التي ما تزال تستغل المادة الأولية التي تمتلكها الدول النامية ، ثم بتصدير منتجاتها الصناعية الى هذه الدول الأخيرة .

وأمام هذه الحقيقة ظهر أن نظرية « الاثمان المقارنة - Costi-comparati » غير مناسبة وغير كافية لبث الاقتناع بأنها أكثر فائدة للدول النامية والتي في طريق التطور الاقتصادى حيث لا توجد الصناعة الحديثة . وهذه مشكلة أساسية يعتمد عليها مستقبل هذه الدول .

## ٩ - الاتجاهات الحالية للفكر الاقتصادى :

### أزمة النظرية الاقتصادية الحديثة :

ظهرت بوادر أزمة النظرية الاقتصادية الحديثة بصورة واضحة خلال التطور الحديث للفكر الاقتصادى . ولقد بدا واضحا أن هناك صعوبات عديدة يقع فيها الاقتصاديون عندما يحاولون الإجابة على الأسئلة التى تثار فى البحوث الاقتصادية الحالية مستخدمين فى ذلك مبادئ النظرية السائدة . ولقد تكشف عند دراسة هذه الصعوبات أن المبادئ النظرية لا تشبع الجواب اللازمة لحل هذه المشاكل . وبدأت الشكوك تثور حول عدم ملائمة الأفكار التى تقول بها النظرية الاقتصادية . ولقد ازدادت هذه الشكوك فى السنين العشر الأخيرة ، ووصلت الى درجة أصبحت فيها أسس هذه النظرية تبدو مفككة على عكس ما كان عليه الحال منذ فترة سابقة وذلك على عكس ما كان يعتقد كثير من رجال الاقتصاد .

ولنتعرض مثلا الى نظرية التوازن الاقتصادى العام التى سبق الكلام عنها . لقد رأينا أن هذه النظرية غير كافية فى معالجة مشكلة رأس المال ، ولمسنا من جهة أخرى أن عملية تراكم رأس

المال كظاهرة دينامية ليس لها محل في نطاق هيكل نظري استاتيكي ، كما هو الحال في نظام التوازن الاقتصادي من طراز نظام والراس . وأشرنا كذلك الى الصعوبات الخطيرة التي لا يمكن التغلب عليها والتي تفسح الطريق « لرؤوس أموال جديدة » في هذا الاطار النظري ، والتي تمثل الخصيصة المميزة لحقيقة النظم الرأسمالية . ويجب قبل كل شيء أن تفكر في أن طبيعة هذه الصعوبات لا تقتصر على الصفة الاستاتيكية لهيكل التوازن الاقتصادي العام وهو الأمر الذي كان محلا للقبول عند الكافة ، ولكنها تتعلق بأسس نظرية « الانتاج الحدى لرأس المال » ذاتها . فمن الصعب في نطاق هذه النظرية تعريف فكرة رأس المال وتحديد توزيع الانتاج الاجتماعى بصورة صحيحة أو منطقية . ولعل هذا ما يفسر الميل الخاطئ لبعض الكتاب مثل ن . كالدور وج . روبنصون وغيرهما اللذين تفاضيا عن هياكل الانتاج الحدى لرأس المال في معالجتهم للمشاكل التي تتعلق بالتوزيع . ولقد أعلن هؤلاء عدم ملاءمة هذه الهياكل ، وبالتالي فانهم يفضلون استخدام الاطار النظرى لكينز بدون رفض الأسس العامة للنظرية الحدية الحديثة . ويبدو ذلك واضحا من محاولتهم الهروب من المشاكل الحتمية التي تنشأ عن تطبيق النظرية القديمة للانتاج الحدى لرأس المال

ولفكرة التوزيع المرتبطة بها . فمثلا نجد أن كالدور الذى يعتبر من رجال الاقتصاد البارزين فى العصر الحاضر قد حذر من وجود هذه الأسس التى تعتبر غير كافية ، حيث كتب يقول : « ان الصعوبة الأساسية للاتجاه كله ( ..... ) تنتج عن معنى « رأس المال » ذاته كعامل من عوامل الانتاج . فبينما يمكن قياس الأرض بالقيراط فى السنة والعمل بالعلاقة الساعة — الانسان ، نجد أن « رأس المال » ( الذى يتميز عن أموال رأس المال Beni Capitali ) لا يمكن قياسه بالوحدات الطبيعية . ومن الضرورى لكى يمكن تقدير الانتاج الحدى للعمل أن نبعث حالتين تشتملان على نفس المقدار من « رأس المال » ولكن مع وجود كميتين مختلفتين من العمل ، أو كمية من العمل متماثلة ومقدارين مختلفين من « رأس المال » فى علاقة عددية محددة» (١) . ويتعلق الأمر أساسا بالصعوبة النظرية التى توجد عند معالجة رأس المال فى نظريات الانتاج الحدى التى تعتبر وسائل الانتاج معطيات ثابتة للقيمة فى مجموع الاقتصاد ، أو كتوسعات أعطيت فى صيغ طبيعية والتى تتحدد قيمتها على أساس الكميات المتوافرة

---

N. Kalor = Alternative theories of distinction, citato da P. Caffé, (١)

in = Recenti tendenze nella teoria della distribuzione, in Giornale degli economisti, Sett-ott. 1958.

من « عوامل » الانتاج . ومن الواضح أنه يجب تحديد علاقة معينة بين المجموعات ذوات الطبيعة المختلفة « لأموال رأس المال » ( مثل الجرارات الزراعية والآلات اليدوية ) وبين العناصر الأخرى مثل العمل في النظام الاقتصادى . ولقد سبق أن ذكرنا أنه من الصعب في نطاق نظرية الانتاج الحدى الوصول الى نتائج كافية في تعريف « رأس المال » ، وهذا هو السبب الذى دفع رجال الاقتصاد في بعض الحالات الى هجر بعض مبادئ هذه النظريات . ولذلك فانا نراهم يعملون على هدى التوسعات العامة ( الاستهلاك — الاستثمار — الدخل — الربح والأجور ) على أساس الهيكل العام لنظرية كينز . ولكن هذه المحاولات في تجنب النقص الخطير الذى يعترى النظرية السائدة كان بعيدا عن الوصول الى نتائج مرضية . فالاتجاه الجديد في الواقع يثير بدوره صعابا أخرى ونقصا ناتجا عن هيكل كينز في التحليل والفروض المرتبطة بسلوك المستهلكين مقابلى المشروع . وهكذا نجد أن مثلا كالدور عند محاولته وصف وظيفة الاستثمار في العلاقات المفترضة بنموذجه لا يعطى تفسيراً مناسباً عن البواعث التى تنظم سلوك مقابلى المشروع . وهكذا يبدو أن الهياكل التى تضع في الاعتبار عملية توازن لتراكم رأس المال وتوزيع الدخل بين الأرباح والأجور ، مشكوك في أمرها وفي صلاحيتها

سواء بالنسبة لبعض أسس التحليل النظرى ( مشاكل رأس المال ومشاكل القيمة ) أو بالنسبة للمشاكل الخاصة المعتبرة ( وظيفة التقدم الاقتصادى .... وهكذا ) . وهناك مظهر آخر لأزمة النظرية الاقتصادية الحديثة يتمثل فى وجود انفصال كبير بين الحقيقة الاقتصادية من جهة وشكلية النماذج الاقتصادية الخاصة التى تستخدم الرياضيات فى صياغتها من جهة أخرى ، اذ أنه من الصعب عادة تتبع المضمون المجرد للظواهر الاقتصادية . ويحدث ذلك فى كل مرة يكون فيها صالح التحليل مركزا فى « الجوانب الرياضية » للمشاكل أكثر من تركزه فى المعنى الاقتصادى الذى تتمثل فيه خصائص النظام محل الدراسة .

وربما كانت هذه العمليات الرياضية — على غرار تلك التى يمارسها بعض رجال الاقتصاد بالنسبة لسلوك الأوليجر شين فى نطاق نظرية للعب بالسوق — من أفضل الأمثلة التى تضرب لبيان ذلك النمط من الشكلية حيث يكون المضمون الاقتصادى للصيغ الرياضية مختلفا حتى بالنسبة لأكثرها دقة (١) .

كل ذلك يسهم فى القاء الضوء على موقف الاقتصاديين الذين يعتقدون فى أهمية المشاكل الاقتصادية التى أثارها النظرية

---

(١) انظر فى هذا الشأن : P. Syklos Labini = Oligopolio & progresso economico, Giuffrè 1957, p. 26.



التقليدية في حينها . هذه النظرية في الواقع ليست أكثر واقعية من تلك النظريات التي يطلق عليها أسم « النظريات التقليدية الجديدة » ، ولكنها تستطيع أن تعطي كيانا نظريا يكون فيها البناء التحليلي مصانا من المشاكل التي تكلمنا عنها بالنسبة لنظرية الانتاج الحدى . وقد جاء ذكر ذلك كله في كتاب حديث لرجل الاقتصاد بير سرافا Piero Sraffa تحت عنوان : « انتاج السلع بواسطة السلع » والذي يعتبر كما سنرى بعد قليل خطوة تقدمية لنظرية رجال الاقتصاد التقليديون وذلك على غرار طريقتهم في البحث الاقتصادى (١) .

#### النظرية الحدية المعاصرة و « اقتصاد الرفاهية الجديد » :

لقد رأينا أن رجال الاقتصاد المعاصرين يعتبرون بعض جوانب نظريات الانتاج الحدى غير كافية بالمرّة . ولكن على الرغم من الانتقادات والتحفظات التي وجهت الى تلك النظريات ، فاننا نجد أن جزءا كبيرا من الفكر الاقتصادى في أيامنا هذه مازال متشبها بهذه النظرية . ويمثل كل من الأمريكى ب . صامويلسون P. Samuelson والانجليزى هايكس J. R. Hicks في الاتجاهات

(١) يوجد بحث هام في هذا المجال عند ب . جارينانى P. Garegnani

Il Capitale nelle « نظريات التوزيع » رأس المال في نظريات التوزيع  
teriole della distribuzine.

الحديثة للبحث أكثرها تعصبا « أرثوذكسية » في السير على منوال النظرية الحدية التقليدية . وقد أورد الأول في كتابه : « أسس التحليل الاقتصادي Foundations of economic Analysis » والثاني في كتابه : « القيمة ورأس المال Value and capital » .

اطارين للتحليل الحدى يؤديان الى تسهيل قبول هذه النظرية ولو أنهما لا يتسمان بالسهولة عند التحامها بواقع المشاكل الاقتصادية الحديثة . وقد كان لمحاولتهما أثر واسع بالنسبة للاقتصاديين والمعاصرين ذلك لأنها قد شكلت شبه جسر بين الاقتصاد « القديم » و « الحديث » ، أى بين نظرية التوازن الاقتصادي العام المؤسسة على تحليل سلوك الأفراد الاقتصاديين وبين نظرية كينز المبنية على العلاقات بين الكميات الاجمالية للنظام الاقتصادي . ويعتبر هذان الكتابان بصفة عامة من أفضل ماكتب تكلمة للتحليل الحدى ويمثلان محاولتين تحليليتين بين الاقتصاد الجزئى microeconomic ( من نمط تحليلى والراس أو مارشال ) وبين التوسعات الاقتصادية المرتبطة ( من نمط تحليل كينز ) أى الاقتصاد الكلى macroeconomic ، الا أن الأساليب الفنية الرفيعة التى استخدمت بواسطة رجال الاقتصاد من أمثال صامويلسون وهايكس لم توضح جيدا مضمون هذه المشاكل . ومع ذلك فلقد سمحت بتمثيل بعض جوانب النظام

الاقتصادى فى صورة دينامية ( تغير الأسعار فى الاستثمارات وفى الإنتاج ) وباعتبار الاقتصاد الاحصائى حالة خاصة للدينامية . وعلى الرغم من أن هذه التجديدات قد خففت من تعقيد بعض صيغ النظرية الحديثة وبصفة خاصة فى تحليل ظواهر التبادلات الاقتصادية إلا أنه لا يمكن الادعاء بأنها قد دعمت الأسس التى يعتمد عليها البناء الحديث لنظرية الإنتاجية الحديثة . ولا يمكن القول أن هذا البناء يتصف بأسس ثابتة وذلك لأنه قد أدخل عليه بعض التعديلات الجديدة . ومن التعديلات التى أدخلت على هذا البناء تلك التى تتعلق بنظرية المنفعة التقليدية . ولقد تعرضت النفعية فى أطوارها الذى كان لها فى القرن التاسع عشر لانتقادات شديدة وذلك على يد الكثيرين الذين اعتبروا فكرة النفعية غير كافية بصفة خاصة لاعطاء أساس مقبول يبنى عليه الكيان الحديث للنظرية . لقد وضح للاقتصاديين الحديثين وبصفة خاصة فى انجلترا أن الوصول الى أعلى مستوى للرفاهية الاجتماعية يعتبر هدفاً يجب تبريره على أساس التحليل النظرى . لقد بدأ هؤلاء من وجهة نظر باريثو Pareto القائلة بأن الاجراءات التى تزيد من رفاهية البعض دون أن تحقق ضرراً بالآخرين تؤدي الى زيادة فى الرفاهية العامة . وكانت هذه النتيجة جزءاً لا يتجزأ فى نظرية المنافسة التقليدية وفى المنافع التى تحققها العناصر

الاقتصادية عن طريق التبادل الاقتصادى . وقد أدخلت بعض التعديلات على الفكرة القديمة لاقتصاد الرفاهية مؤسسة على مبدأ النفعية ، والتي وجدت أحسن تعبير لها فى كتاب رجل الاقتصاد الانجليزى بيجو Pigou بعنوان : « اقتصاد الرفاهية Economica del Benessere » ، ولقد أيد كثير من رجال الاقتصاد المعروفين من أمثال : برجسون Bergson وليزر Leser وكالدور Kaldor وهوتلينج Hotelling وليتل Lettule وغيرهم هذه التعديلات التى تميز النظرية الجديدة لاقتصاد الرفاهية عن النظرية التقليدية .

ان من يسير وراء فكرة اقتصاد الرفاهية من رجال الاقتصاد المحدثين يعتقد أنه فى الامكان زيادة الرفاهية العامة فى حالة حدوث تدهور فى ظروف البعض ما دام التحسن الذى تحقق يمكن له « تعويض » أولئك الذين أصابهم التدهور . ان السياسة الاقتصادية المرتبطة بالنظرية الجديدة لاقتصاد الرفاهية قد لاقت تطبيقا عمليا واسعا أدى ذلك الى وجود قاعدة أشد صلابة للنظرية عما كانت عليه من قبل .

وقد أبدى مؤيدو هذه النظرية شكهم فى قدرتها على توفير معايير دقيقة لتحديد أفضل الوسائل فى توزيع الدخل والثروة ، وكذلك فى كيفية زيادة الرفاهية الاجتماعية الى أقصى درجة

ممكنة . وقد ساد الاعتقاد العام بأنه في الامكان ولو جزئيا  
 ايجاد حل رائد لهذه المشاكل عن طريق مواكبة المنطق المجرد  
 بالخبرة الصادقة . وما زالت هناك أسئلة كثيرة تنتظر الاجابة  
 نظرا لزيادة التعقيدات التي تحققت من جراء الصيغ الخاصة  
 « بوظائف الرفاهية » من أمثال تلك التي قال بها صامويلون  
 وبرجسون حيث وضعت هذه الأهداف في الاعتبار عند معالجة  
 علاقات الارتباط المتبادلة للتوسعات الاقتصادية . وكيف نستطيع  
 مثلا أن نقيم موقف الأشخاص الاقتصادية المختلفة اذا كان التواجد  
 في درجة أفضل أو أسوأ من موقف الجماعات الأخرى يفترض  
 مقارنة بين المستويات المختلفة للدخل ؟ ان كثيرا من معضدى  
 النظرية الجديدة للرفاهية يعتقدون أنه ليس في الامكان اجراء  
 أى قياس موضوعى للمنفعة الحدية . أما بالنسبة لأدوات تحليل  
 سلوك المستهلكين على النحو الذى أظهره له بولدنج K. Bolding  
 فان الأمر ليس الا عبارة عن تسلق «لجبل يغطى بالجلياتين يفوص  
 فيه كل من أراد السير عليه»<sup>(١)</sup> وتبدو هذه الملاحظة ذات معنى  
 خاص في نطاق الاطار العام للنظرية موضوع الدراسة . ويدرك

---

(١) انظر : F. Zeuthen — Scienza e benessere nella politica  
 economica, in Economisti moderni, a cura di : F. Caffé, Milano,  
 1962, p. 284.

بعض معضدى هذه النظرية أن مشاكل توزيع الدخل مرتبطة  
تمام الارتباط بمشاكل الانتاج ، ولكن لا يبدو أن أصحاب  
نظرية الرفاهية لم يعالجوا الأمور وتائجها بطريقة منطقية :  
ويظهر بوضوح أوجه النقص فى فكرة الرفاهية من الناحيتين  
النظرية والتطبيقية عندما يفترض أصحابها أن أهم التغيرات  
التي تطرأ على توزيع الانتاج الاجتماعى ذات علاقة نسبية مع  
التغيرات فى علاقات الملكية والتنظيم الاجتماعى للانتاج . وإذا  
ما وضعنا فى الاعتبار كذلك غموض المحاولات التى تبذل لإيجاد  
أفضل الحلول فى نظام اقتصادى معين فانه يظهر أن الأسس  
النظرية التى يرتكز عليها « اقتصاد الرفاهية الجديد » ليست فى  
درجة تسمح لها بتحمل ثقل المشاكل التى ستقع على عاتقها :

**نظرية الانتاج « الدوى » لبيرو سرافا كبديلة للنظرية الحدية  
وكمحاولة نقدية لها :**

إذا تعرضنا لدراسة اتجاه آخر فى الفكر الاقتصادى المعاصر،  
نجد أن كتاب رجل الاقتصاد الايطالى بيرو سرافا « انتاج السلع  
عن طريق السلع »: مقدمة نقدية للنظرية الاقتصادية *Produzione dei  
mercia mezzo di merci: Premessa a una critica della teoria economica.*  
يعتبر عودة الى مفاهيم ريكاردو تطويرا للفكرة الأساسية المتعلقة  
بالمشاكل الاقتصادية .

ونحن على اقتناع تام بأن هذا الكتاب نظرا لقيمته العلمية سيكون له مع الزمن تأثير متزايد في الفكر الاقتصادي ، ولهذا رأينا أن نقرده له مكانا لعرضه ودراسته .

ان الاعتبارات التي جاء ذكرها في هذا البحث وبصفة خاصة في مقدمة الكتاب ذاته « ولو أنها ليست عبارة عن دراسة للنظرية الحدية بالنسبة للقيمة وللتوزيع ، الا أنها تعتبر أساسا يمكن الاعتماد عليه في تقد هذه النظرية » ( صفحة ٧ ) .

فعلى عكس الفروض الأساسية للنظرية الحدية نجد أن بحث سرافا « يتعلق أساسا بتلك الخصائص المرتبطة بالنظام الاقتصادي والتي تعتبر مستقلة عن تغيرات حجم الإنتاج والتناسب بين « العوامل » المستخدمة . وهذه هي نفس الفكرة التي قال بها رجال الاقتصاد التقليديون من أمثال أ . سميث ود . ريكاردو والتي هجرت بعد ذلك بحلول النظرية الحدية .

ان بحث سرافا الذي سنذكر هنا بعض جوانبه الهامة يعتبر ثمرة لصياغة طويلة الأمد ويثير صعوبات واضحة للتفسير التحليلي ، وبصفة خاصة بالنسبة لأولئك الذين اعتادوا على التفكير بمنطق يتفق مع الفكر الاقتصادي السائد . ومن المفيد اذن التعرض له بصورة مختصرة في داخل اطار تطور الفكر

الاقتصادي وذلك لكي يمكن لنا أن ندرك المكانة التي يحتلها . ان افتراضات النظرية التقليدية وطريقة البحث منذ سميث وريكاردو حتى ماركس تختلف بصورة جذرية كما سبق أن رأينا<sup>(١)</sup> — عن المقدمات الأساسية للنظرية الحديثة . ان أفكار النفقة الحديثة والانتاج الحدي ترتبط ارتباطا وثيقا بتحليل التغيرات في « النسب التي توجد بين عوامل الانتاج » . وقد أدى استخدام هذا التحليل في مجال الانتاج ومجال التوزيع الى وجود نظرية لتوزيع الانتاج الاجتماعي مؤداها أن مكافأة ما يطلق عليه خدمات العوامل الانتاجية ( مثل العمل والأرض ورأس المال ) تستج عن طلب وغرض هذه العوامل . وهذا هو أساس النظريات الحديثة للتوزيع الذي يختلف كل الاختلاف عن أساس النظرية التقليدية . ونتيجة لذلك أمكن فهم الفائدة في هذه النظريات على أنها « مكافأة » خاصة لرأس المال ، وهي فكرة بعيدة كل البعد عن الاقتصاد التقليدي ( والتي تقدها ماركس على أنها فكرة حيوية Animistica ) تعطي لرأس المال القدرة على « خلق » الفائدة ) . ولقد أصبحت فكرة النظرية الحديثة — القائلة ان أية مكافأة خاصة ترجع الى مساهمة أى من العناصر

---

(١) انظر بصفة خاصة في الفصل الاول .



الاتاجية ، فكرة شعبية فى الثقافة الاقتصادية حتى غطت على فكرة الأجر والربح فى النظرية التقليدية . ويلاحظ أن فكرة فائض القيمة — أى الزائد عن الاستهلاك الضرورى للعاملين — منذ عهد الطبيعيين الى عهد سميث وريكاردو وماركس ، كانت أساسا للصياغات النظرية التى نادى بها هؤلاء والتى تتبع بصورة مباشرة من أفكارهم الخاصة بالقيمة — العمل وسواء اعتبر هذا الفائض عائدا residuo ( أى ما يبقى بعد طرح مجموع الأجور من الانتاج الصافى ) ، وسواء اعتبر هذا الفائض أيضا انتاجا لقوة العمل ( ماركس ) فإنه يعتبر فكرة أساسية فى البناء التحليلي لهذه النظريات على عكس الحال بالنسبة لنظرية الانتاج الحدى . وقد ظهرت هذه الفكرة فى كتاب سرافا عند تحليل تغيرات الربح والأجر تبعا لخطة شبيهة بتلك التى نادى بها كل من ريكاردو وماركس . وتظهر فى هذا الكتاب مشكلة تغير نسب العوامل الانتاجية « وبذلك أمكن البعد عن الفروض والاجراءات الخاصة بالتحليل الحدى .

ان كتاب « انتاج السلع بواسطة السلع » كما يدل عليه عنوانه ذاته هو تصوير لعملية دورية للانتاج الاجتماعى حيث تظهر فيه السلع كمنتجات وفى نفس الوقت كوسائل للانتاج استخدمت لانتاج هذه السلع . وهكذا نجد أن الفهم الذى

ينتج عن طريق استخراجها من المناجم يدخل بدوره في انتاج الفحم ذاته أو انتاج الحديد ، كما أن الأجر الحقيقي أو الاستهلاك « الضروري » هما مجموعة من المنتجات كمثيلاتها الأخرى وفي نفس الوقت تدخل في انتاج السلع الأخرى ، وهذا التصوير للعملية الانتاجية يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذي أعطته النظريات الاقتصادية السائدة والتي تبدأ عادة كما هو الحال في نظرية والراس من العناصر الأصلية للانتاج وتصل الى الاستهلاكات النهائية بحركة تسير في هذا الاتجاه الوحيد. ويمكن هنا أن تذكر نموذج فون نيومان Von Neuman (١) يشبه نموذج سرافا الذي سبق ذكره . وإذا نظرنا الى هذين النموذجين من وجهة نظر البناء التحليلي فإنا نجد أنهما قد نظما أساسا وفقا لمعايير تختلف تماما عن تلك التي كانت سائدة في النظرية الاقتصادية المعاصرة ، ويمثلان في الفكر الاقتصادي اتجاها يختلف بصورة جذرية عن الاتجاهات الأخرى .

ويمكن عرض اطار سرافا في خطوطه الأساسية العامة على

---

J. Von Newman = Über ein oekonomisches Gleichungssystem (١)  
und eine verallgemeinerung des Brouwerschen Fixpunkts.

وقد عرض هذا الكتاب في مجلة Review of Economic Studies

عام ١٩٤٤ رقم ١ .

النحو التالى : يفترض هذا الاتجاه وجود نمط من الاقتصاد ينتج الضرورى فقط من أجل البقاء ، وأن السلع تنتج من صناعات متميزة تبعاً لمناهج محددة للإنتاج ، وأن كل سلعة تدخل مباشرة وبصورة غير مباشرة فى إنتاج السلع الأخرى . وتتخذ إحدى السلع مقياساً للقيم تحدد على أساسها الأسعار طبقاً لظروف الإنتاج التى تظهر فى « حالة اكتمال » الاقتصاد . ويلاحظ أن القيم المرتبطة بالعلاقات التى تحدت فى هذا النموذج الخاص بالإنتاج لكل سلعة تعتمد على مناهج الإنتاج المستخدمة . إذا اتقلنا بعد ذلك إلى حالة الاقتصاد الذى ينتج أكثر من الضرورى والذى يوجد فيه كمية زائدة يمكن توزيعها فاتناً نجد أنه لا يمكن توزيع هذا الفائض إلا بنفس الطريقة وفى نفس الوقت الذى تتحدد فيه أسعار السلع ، ذلك لأن الربح يوزع بالنسبة لوسائل الإنتاج ( رأس المال ) المستخدمة فى كل صناعة ولا يمكن تحديد هذه النسبة بين كميتين غير متجانستين ( معدل الكسب ) إلا إذا عرف ثمن السلع . ومن جهة أخرى لكى يمكن تحديد الأسعار يجب معرفة معدل الربح ، ولهذا يكون فى الأماكن تحديد الأسعار ومعدل الربح فى نظام جديد للعلاقات يظهر فيه كذلك معدل الربح الذى يحتاج بدوره للتحديد . ويجب أن يوضع فى الاعتبار أن هذه الأسعار التى تتحدد على

هذا النحو ليست أسعار السوق على النحو الذى يظهر لدى التقليديين ولدى ماركس عندما يتعلق الأمر « بالأسعار الطبيعية » أو « أسعار الإنتاج » والتي تكون مستقلة عن تأثير الطلب والعرض فى السوق . وعلى ذلك فإن الأجر والعمل يظهران فى شكل مباشر ، ويجب بعد ذلك تحديد معدل الأجر ( اجماليا ) علاوة على معدل الربح . وهكذا يمكن مثلا لمعدل الأجر أن يكون بيانا ثابتا dato ( طبقا لفرض رجال الاقتصاد التقليديين وكذلك ماركس ) وبذلك يتحدد معدل الربح وأسعار السلع . وتفترض نظرية سرافا كذلك وجود وحدة جديدة لقياس القيم ، وتمثل هذه الوحدة مقياسا خاصا لأن الأمر يتعلق « بسلع مركبة merce composta » تشكل الدخل القومى ولذلك فهي مساوية للعمل الاجمالى المستخدم سنويا فى الاقتصاد . وعلى أساس هذه السلعة الخاصة التى استخدمت كمقياس للقيم يمكن تحديد الأجر والأسعار . وانتقل سرافا فى التحليل التالى الى معرفة آثار تغيرات الأجر على معدل الربح وعلى أسعار كل سلعة وذلك على أساس علاقة متتالية بين الأجور ومعدل الربح . وهكذا فإن الأسعار ما هى الا تعبير لنسبة الإنتاج الصافى النموذجى Prodotto netto tipo وهو تعبير يشير الى الاجراء الخاص الذى اتبعه سرافا لى يبين الخصائص المرتبطة بالنظام الاقتصادى .

ان الانتاج الصافى النموذجى هو بناء تحليلى يمكن ايضا حه على النحو التالى : يتعلق الأمر بمجموعة من السلع تشكل الدخل القومى ، ويمكن أن تعد بشكل ما بحيث تمثل السلع المختلفة فى مجموع وسائل الانتاج فى النظام الاقتصادى بنفس النسب التى توجد بين منتجاتها . وهذه السلعة المركبة « الخاصة هى السلعة النموذجية » ، وتشير مجموعة العلاقات المعبرة الى « نظام نموذجى » . ويمكن تعريف العلاقة بين الانتاج الصافى ووسائل الانتاج دون الالتجاء الى السعر نظرا لأن مجموعتى السلع تتكون بنفس النسب المتساوية أى أنها كميات مختلفة لنفس السلعة المركبة . ويهدف هذا الاجراء الى توضيح تحليل خصائص النظام الاقتصادى الحقيقى والذى يتكون فيه معدل الربح نتيجة لعلاقة بين القيمة الاجمالية ، بينما نجد — فى نظام النموذج المفترض أنه ليس الا عبارة عن مجرد علاقة بين كمية من السلع — اذن عندما يعبر عن الأجور باصطلاحات الانتاج الصافى النموذجى فان نموذج سرافا لعملية الانتاج الدورى للسلع يسمح مع وجود فائض لاعادة توزيعه بملاحظة آثار تغيرات الأجور على معدل الربح وحركات الأسعار . وبهذه الطريقة أعتقد سرافا أنه قد حل المشكلة التى شغلت ريكاردو حتى مماته وهو يبحث عن « قياس القيم الثابت » والتى تجد لها أساسا فى

كمية العمل التي يمكن مقارنتها مع الانتاج الصافي النموذجي مع ملاحظة أن تغيراته تكون غير خاضعة للأسعار .

ومن الواضح أنه ليس في الامكان أن نعرض ولو بصورة مختصرة مضمون التحليل الذي قال به سرافا . ولقد حاولت هنا عرض خطة البحث التي اتبعها في محاولته الوصول الى تحديد الاختلاف الجذري لهذا النموذج النظري عن ذلك الخاص بالنظرية الحدية والتوازن الاقتصادي العام الذي يبنى على افتراضات النظرية الحدية . وكذلك فإن بحث سرافا قد تعرض بصورة ضمنية لنقد لهذه النظرية ، ولكنه يشير في نفس الوقت الى وجود بديل لها يبنى على تحليل جذري مختلف عن ذلك التحليل الذي ظل سائدا في الفكر الاقتصادي المعاصر حتى ذلك الحين .

## « ثبت المصطلحات الاقتصادية »

رأينا من المفيد أن نورد هنا المصطلحات الاقتصادية وترجمتها بالعربية والتي ورد ذكرها في هذا الكتاب • وتشكل غالبية هذه المصطلحات اطارا جديدا نبع عن المفاهيم الحديثة للاقتصاد وبصفة خاصة مايتعلق منها بالنظريات الاشتراكية •

ولقد حاولنا على قدر المستطاع أن تكون الترجمة العربية قريبة من المعنى على الرغم من صعوبة ترجمة بعضها • وعملنا على تنسيق هذه المصطلحات على حسب الحروف الأبجدية حتى يسهل على القارئ استخراجها بسرعة •

## « المترجم »

Accumulazione del capitale	... ..	تجميع رأس المال
Accumulazione progressiva	... ..	التجميع التصاعلى
Attesa	... ..	الترقب
Attinenza	... ..	التقشف
Beni capitali	... ..	أموال رأس المال
Beni di consumo	... ..	أموال الاستهلاك
Beni strumentali	... ..	الأموال الإنتاجية
Calcolo economico	... ..	الحساب الاقتصادى
Capitale	... ..	رأس المال : القيمة التى تنتج من فائض القيمة...
		رأس المال الثابت : جزء رأس المال الذى يخصص للحصول على أموال إنتاجية
Capitale constante	... ..	أدوات الإنتاج ، الآلات ، المادة الأولية
Capitale variabile	... ..	رأس المال المتغير : جزء رأس المال الذى يخصص للحصول على قوة العمل











Bibliotheca Alexandrina



0678881

فبر

دار الكاتب العربي

التمن ٣٥ قرشا